مصنفات الخليجي
(١)

حل المشكلات
وتوضيح التحريرات في القراءات

للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي المتوفى سنة ١٣٨٩هـ
وكيل مشيخة مقارئ الإسكندرية سابقا


دراسة وتحقيق


أبي الخير عمر بن مالم المرابط بن حسن بن عبد القادر المراطي

تقديم

فضيلة الشيخ عيسى عطية محمد عطية
المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقا

أضواء السلف





حل المشكلات

وتوضيح التحريرات في القراءات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُصَنَّفَاتُ الخليجي

(١)

حَلُّ المُشْكِلَاتِ

وَتَوْضِيحُ التَّحْرِيرَاتِ فِي القِرَاءَاتِ

للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي المتوفى في سنة ١٣٨٩ هـ

وكيل مشيخة مقارئ الإسكندرية سابقاً

دراسة وتحقيق

أبي الخير عمر بن مالم المرابط بن حسن بن عبد القادر المراطي

تقديم

فضيلة الشيخ عيسى عطية محمد عطية

المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً

أَضْوَاءُ السَّلَفِ



الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٤٧٦١ / ٢١ - ١١ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الخليجي ، محمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي ، كان حيًا ١٩١٥ .
حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات / لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي ؛ دراسة وتحقيق أبي الخير عمر بن مالم أبه بن حسن بن عبد القادر المراطي ؛ تقديم علي عطية محمد عطية . - : أضواء السلف ، ٢٠٠٧م
٢١٤ ص ؛ ٢٤سم . - (مصنفات الخليجي ؛ ١)
١- القرآن ، القراءات ٢٢٨
أ- المراطي ، أبي الخير عمر بن مالم أبه بن حسن بن عبد القادر (دارس ومحقق)
ب - عطية ، علي عطية محمد (مقدم)
ج - العنوان

دار أضواء السلف
الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

تقديم

فضيلة الشيخ عيسى عطية محمد عطية

المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا

الحمد لله الذي نَزَّل على عبده الفرقان ليكون للعالمين نذيرًا بلسان عربي مبين فضلا منه ونعمة وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وصفوة خيرته من خلقه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فقد اطلعت على كتاب « **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات** » للعلامة الإسكندراني الشيخ / محمد بن عبد الرحمن الخليجي بتحقيق تلميذنا المبارك / عمر مال لم أبه حسن عبد القادر ، فوجدت في هذا التحقيق الغزارة العلمية والتناول المنهجي في البحث إنها تحقيقات دقيقة اشتد اشتياق طلاب هذا الفن إليها ، فكان ذلك تبصرة للمبتدئين ، ولا يستغني عنه المنتهون المخلصون .

أسأل الله أن ينفع به المسلمين ويجعله ذخرًا للمؤلف والمحقق ويديم علينا جميعًا نعمة الإخلاص قولاً وعملاً .

وكتبه

الشيخ عيسى عطية محمد عطية

هذا الكتاب واجب أن يرى

ألزم للقارئ من ظله

غوامض القراء فيه ترى

واضحة المشكل من حله

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

إنَّ الحَمْدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ بالله من شُرور أَنفسنا وسيِّئات أعمالنا ، من يهدِه الله فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضلل فلا هادي له وأشهد أنْ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله . **وبعد** :

فإن سلسلة من العناية والتوثيق والرعاية قد تضافرت حول القرآن الكريم على مدار الأعصار وكافة الأمصار وكل يوم تتجدَّد وسائل الحفظ والتوثيق للقرآن الكريم على حسب ما تيسَّر مما جعل جهود المسلمين متتابعة على العناية ينشر علومه وكصورة من صور الإعجاز القرآني العريضة وقد شرفني الله بأن منَّ عليَّ وجعلني من حملة ذلك النور المبين لجميع رواياته وطرقه بأسانيد متصلة إلى رسول الله ﷺ فلله الحمد والمنة فكان من واجب ذلك الكتاب المنير عليَّ أن أدعو إلى تلاوته تلاوة منضبطة على الطرق التي أوصلته إلينا .

وكان ثمار ذلك الشغف يعلم التحريرات أن حققت كتاب « **مختصر بلوغ الأمنية في تحرير الشاطبية** » .

واليوم بتتابع فضل الله تعالى عليَّ أتقدم إلى القراء والمقرئين بكتاب استوعب تحريرات الشاطبية والدرة فأوعاها ألا وهو كتاب « **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات** » للعلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي رحمه الله تعالى .

ويتلخص عملي فيه : أن اعتمدت على نسخة مطبوعة من ذلك الكتاب ومن نسخة ، فعنيت بتحرير نصوص الكتاب وتوثيقها ومقابلتها على مصادرها إضافة إلى اتحاف الكتاب بما أراه مفيدًا للقراء الكرام من ذكر المسائل والفوائد التي توضِّح مباحثه وخرجت الآيات القراءانية الورادة فيه ، معتمدًا في ترقيم ذلك الآيات الكريمة على العدد الكوفي الذي ضبط به مصحف رواية الإمام حفص عن الإمام عاصم رحمهما الله تعالى كما خرجت الأحاديث والآثار الواردة من مصادرها .

وأسأل الله العلى القدير أن يرزقنا القدوم عليه بقلب سليم ويتغمدنا برحمته وعفوه وفضله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه أمهات المؤمنين وسلم .

وكتبه

عمر مالم أبه حسن عبد القادر

القاهرة : ليلة الخميس / ربيع الأول ١٤٢٧هـ

منهج التحقيق

لقد هيأ الله أمر تحقيق هذا الكتاب القيِّم الفريد في بابه والبديع في عرضه فتم حصولي على الطبعة الأولى والثانية للكتاب وكلتا الطبعتين صدرت والمؤلف على قيد الحياة رحمه الله تعالى .

وقد صدرت الطبعة الأولى عام ١٣٣٤ هـ - ١٩١٥ م وذلك بمطبعة الفنون الجميلة بالإسكندرة ، بينما كان صدور الطبعة الثانية عام ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م بمطبعة محمد على الصناعية بالإسكندرية .

وبعد إجراء مقابلة كاملة بين النسختين تبين لي أن الطبعة الثانية منقَّحة ومزيدة من قبل المؤلف .

وبناء على ذلك اعتمدتها أصلا في التحقيق إلا أن مما ينبغي التنويه عليه هنا أن المؤلف قد انتهى من تأليف كتاب حل المشكلات عام ١٣٣٣هـ وطبع الكتاب طبعته الأولى ١٣٣٤ .

ثم ألف العلامة الخليجي مصنفات أخرى في خلال ما يزيد على عشرين عامًا طبع كتاب حل المشكلات طبعة ثانية منقحة مزيدة استشهد وأحال في هذه الطبعة الثانية في صلب الكتاب إلى مؤلفات كانت متأخرة عن أصل كتاب حل المشكلات . وعلى سبيل المثال أنه ينقل في هذه الطبعة عن كتابه مقرب التحرير للنشر والتحبير » .

وبهذا التحليل الذي ذكرناه يندفع خيال التناقض وهذه عادة العلماء قديمًا وحديثًا تتعدد الإبرازات في بعض مؤلفاتهم مرتين أو ثلاثة أو أكثر فإن من الكتب ما نقل عن مؤلفه في ست صور مختلفة بالزيادة والنقص .

فقد ذكر النديم أن ما نقل عن مؤلفه في ست صور مختلفة بالزيادة والنقص .

فذكر أن كتاب « الياقوت » لأبي عمرو الزاهد ت ٣٤٥ هـ أملاه مؤلفه ست مرات وفي كل مرة يضيف يواقيت وزيادات لم تكن فيما أملاه من قبل إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي البحرانية ، ونبه إلى أن ما جاء فيها هو المعتد به ونفى صفة ما خالفها مما جاء في غيرها .

وقد التزم بعض المؤلفين في مثل هذه الحالة بالتنبيه على إبرازاته الأخيرة كما صنع الإمام المتولى في الروض النضير حيث قال : « واعلم أن هذا النظم - أي فتح الكريم - قد تجدد إصلاحه غير مرة على تفاوت الاطلاع والصواب هذه المرة كيف لا وهي على طبق النصوص النشرية والتفحصات الأزميرية » اهـ الروض ١١٨ .

وقد يترك الأمر إلى اجتهاد المحقق كما فعل العلامة الخليجي لكن الذي استقر الأمر عليه إلى اجتهاد المحقق كما فعل العلامة الخليجي .

لكن استقر الأمر عليه في عصر الطباعة ضرورة تنويه المؤلف على الإبرازات التي طرأت على كتابه ومع كل هذا عنيت بتحرير النصوص التي ينقلها المؤلف وتوثيقها وذلك يرجعها إلى مصادرها ما أمكنني ، ولم أبخل على الكتاب بالحواشي والتعليقات المفيدة والحمد لله رب العالمين ومنه نستمد الإعانة والتوفيق .

❖ ❖ ❖ ❖

ترجمة مختصرة
للعلامة الخليجي[(١)]

اسمه ونسبه وشهرته :

هو العلامة الكبير والمحقِّق القدير محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عمر بن سليمان العباسي المصري الأزهري الحنفي مذهبًا المقرئ الشهير بالخليجي .

ولادته :

ولد في العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادي الموافق للعقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري تقريبًا من أبوين شريفين ونسبه مُتَّصل إلى رسول الله ﷺ وكانت ولادته بحي كوم الشقافة قسم كرموز بثغر الإسكندرية .

نشأته :

اعتني به أولياء أموره منذ صغره ووجَّهوه نحو كتاب الله تعالى ؛ فأدخلوه مكتب الشيخْ حسن بن عبد ابن عبد الله الملاصق لمسجد الميري المشهور بحي كوم الشقافة . وهذا الذي أتاح له فرصة الدراسة

---

(١) مصادر ترجمته : « هداية القاري إلى تجويد كلام الباري » (٢ / ٧٠٩ - ٧١١) ، و « إمتاع الفضلاء بتراجم القراء » (٢ / ٣٠٧ - ٣١١) ، و « معجم المؤلفين » (٣ / ٣٩٣) ، و « الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات » (١ / ٧٥ - ٧٦) و « فهرسة المكتبة الأزهرية » (١ / ٧٤) و « ترجمة الشيخ محمد عبد الحميد عبد الله تلميذ العلامة الخليجي » بقلم الأخ وائل بن علي الدسوقي .

بالأزهر الشريف فالتحق بالمعهد الديني الأزهري .

لقد واصل الخليجي كفاحه ونجاحه حتى حصل على الشهادة الأهلية وهي ما يعادل الثانوية اليوم وذلك عام ١٩٠٦ م فتعلَّم بذلك المعهد الفقه الإسلامي على مذهب الأحناف كما تلقَّى فيه العلوم الشرعية والعربية والقراءات على الثقات من كبار علماء عصره ، وأتقن حفظ المتون في القراءات وعلومها كالطَّيبة والشَّاطبيه والدُّرَّة وهبة المنان للطبّاخ .

أخلاقه وصفاته :

لقد اغترف العلامة الخليجي من بحر الأخلاق الفاضلة والشيم الكريمة بحظ وافر فكان عزيز النفس عفيف اللسان شجاعًا في الحقِّ سديدًا في تقرير المسائل العلميَّة . أوتي من الحلم والأناة قدرًا كبيرًا وقد بلغ الغاية في تعظيم العلم وأهله وتبجيل أهل القرآن الكريم وَكمْ .

ضحَّى بوقته وماله في نَشْرِ القرآن الكريم ما أعظم عنايته الكبيرة وشفقته على طلاب العلم لقد كان حنونًا عليهم لا فرق عنده في ذلك بين من يعرفهم فكان يرسل إليهم مصنفاته مخطوطها ومطبوعها من دون سابقة صلة أو تعارف بينهم وبينه لا يبتغي غير وجه الله سبحانه وتعالى والدار الآخرة .

شيوخه :

قد يكون من الصعوبة بمكان حصر مشايخ العلامة الخليجي وأساتذته الذين نَهَلَ من علومهم ومعارفهم وذلك بطبيعة تَلَقِّيه العلم في المدارس النظامية بجانب حضوره للمشايخ المتفرغين للتعليم حسبةً لله تعالى

وممن عثرنا عليهم من أولئك الأئمة الأفذاذ من علمائه :

١ - الأستاذ الجليل الفاضل المحقِّق الشيخ عبد العزيز علي كحيل شيخ القراءات بثغر الإسكندرية في وقته وهو عمدة العلامة الخليجي في القراءات[١] .

٢ - مسند الإسكندرية وفخر قُرَّاء عصره العلاَّمة الفاضل المقرئ الشيخ محمد سابق .

٣ - الشيخ العلاَّمة عبد المجيد اللبان

٤ - العلاَّمة الجهبذ مَفْخَرة علماء الأُصُول الشيخ عبد الله دراز

٥ - العلاَّمة الفاضل الشيخ عبد الهادي قالوف

تلاميذه :

من عايش مؤلفات العلامة الخليجي في القراءات واطلع على ما فيها من تحقيقات وتدقيقات وتمحيصات فلا يشك أنه قد مارس الإقراء بصورة كبيرة إلا أنه من المؤسف أن كتب التراجم لم تحتفظ لنا بما يجب أو يتوقع من حصر تلاميذه الذين نهلوا من علمه الفياض ومعارفه الصافية والحمد لله على كل حال فمن تلاميذه الذين ذكرت كتب التراجم :

١ - الشيخ المقرئ محمد السيِّد علي شيخ مقرة الميري بكوم الشقافة بثغر الإسكندرية تلقَّى القراءات العشر على العلامة الخليجي ويعتبر أنه من أقدم تلاميذه .

---

(١) « تيسير الأمر » ص (٣) .

٢ - المقرئ الفاضل المعمر زينة أهل القرآن الشيخ محمد بن عبد الحميد بن عبد الله بن خليل المجوِّد شيخ الإسكندرية والمتفرد بعلو الإسناد في القراءات العشر بها ، وهو أحد القلائل الذين تدور عليهم أعلى أسانيد القرآن الكريم المُتَّصلة بالنبي ﷺ على وجه الأرض الآن قرأ أولاً على المُقْرِئة الفاضلة الشيخة نفيسة بنت أبي العلاء بن أحمد بن محمد بن ضيف قرأ عليها رواية حفص عدة مرات وتلقَّى عليها متون التجويد والقراءات دراسة وحفظًا كما أخذ عليها القراءات العشر الصغرى وأجازته بها وأشهد على هذه الإجازة العلامة الخليجي ثم شرع عليها في العشر الكبرى وحال موتها دون إكمال الختمة عليها ثم استأنف على العلاَّمة الخليجي القراءات العَشْر بالكبرى جمعًا وأكملها عليه فأجازه بها وكتب له إجازة بذلك بخطه وذلك يوم الأربعاء ٢٨ / ذو الحجة / ١٣٧٤ هـ الموافق ١٧ / أغسطس / ١٩٥٥ م . وقد شرفني الله بزيارة هذا الشيخ بمنزله الجديد القريب من شاطئ الشاطبي بالإسكندرية في صيف عام ٢٠٠٥ م وتظهر على هذا الشيخ أمارات الصلاح والنبالة وتذكِّرك مُجالسته بالسلف الصالح فهو حقًّا زينة أهل القرآن الكريم ، ولايزال يُقرِئ إلى اليوم مَتَّعه الله بالصحة وأحسن لنا وله الخاتمة .

٣ - الفاضلة الشيخة نفيسة الإسكندرية .

آثاره العلمية :

كما دعم العلامة الخليجي المقارئ المصرية بنجباء تلاميذه فقد أثرى

المكتبة القرآنية بمؤلفاته البديعة ورسائله القيِّمة في التجويد والقراءات والرسم العثماني وعد آي القرآن وغير ذلك .

التجويد

النبراس الوضَّاء في الفرق بين الضاد والظاء .

الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء .

القراءات

مقرب التحرير للنشر والتحبير .

شرح مقرب التحرير .

الألفية الخليجية في القراءات العشرية .

شرح الألفية الخليجية

رجزية فيما زاده حفص من طريق « النشر » .

تيسير الأمر فيما زاده حفص من طريق « النشر » .

وهو شرح على الرجزية المتقدمة .

منظومة تكملة العشر بما زاده « النشر » .

شرح منظومة تكلمة « النشر »

حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات . وهو كتابنا هذا .

قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين .

نبل العلا في قراءة ابن العلا .

شرح نيل العلا .

منظومة إتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة من طريق الطَّيبة .

شرح منظومة إتحاف الأعزة .

تتمة المطلوب في قراءة يعقوب .

شرح تتمة المطلوب في قراءة يعقوب .

النظم اليسير في قراءة ابن كثير من طريق الشَّاطبية .

منظومة زوائد الإمام أبي جعفر من طريق طيبة « النشر » .

شرح منظومة زوائد الإمام أبي جعفر .

الإمام في وقف حمزة وهشام .

رسالة في توجيه ما أشكل من الأُصُول والفرش في القراءات .

الرسم العثماني

شرح عقيلة أتراب القصائد في أسني المقاصد للإمام الشَّاطبي .

العلوم الأخرى

منظومة في أحكام « لاسيَّما » .

شرح منظومة أحكام « لاسيَّما » .

الدروس الدِّينيَّة التَّهذيبيَّة .

إسناد الأفعال إلى الضمائر .

مكانته العلمية :

لقد واصل العلامة الخليجي جهوده وكفاحه في تحصيل العلوم والثقافة حتى حصل على مؤهلات علمية مَكَّنَتْه من التقلُّب في الوظائف المختلفة فتدرَّج في المناصب العديدة : عُيِّنَ مدرسًا ثم ناظرًا بمدارس « العروة الوثقى » بالإسكندرية .

كما عُيِّنَ وكيلاً لمشيخة المقارئ الإسكندرية ونبغ في القراءات وعلومها وتَفَرَّد فيها بقصب السبق وحاز قَدَم الصِّدق فكان عمدة القُرَّاء في زمانه يحتكم إليه القُرَّاء والمقرِئُون فيما اختلفوا فيه فيرضون بحكمه فكانت له في ذلك فتاوى في القراءات وجواب إشكالات وردود اعتراضات .

لقد أصبح للخليجي مدرسة مستقلة تَخَرَّج عليها معظم مشايخ الإقراء بالإسكندرية ولم يكن الخليجي رحمه الله تعالى من كبار علماء القراءات فحسب بل كان أيضًا مشاركًا في العلوم الشرعية والعربيَّة .

ولقد أوتي رَحِمَهُ اللَّهُ موهبة نادرة في الشعر مع جودة السبك وسرعة البديهة ولطافة العبارة مع سهولة الأسلوب وسلالته .

فالحاصل : أن العلامة الخليجي كانت له مكانة علميَّة عالية في عصره وبعد عصره وبخاصة في علم القراءات .

وفاته :

وبعد حياة حافلة بالخدمات الجليلة للكتاب العزيز فاضت هذه الروح التي طالما تعلَّقت بهذا القرآن الكريم تعليمًا وتدبرًا فاضت هذه الروح إلى باريها في ٢٠ من شهر ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ / ٢ / ١٩٧٠ م .

رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن القرآن وأهله خيرًا وطيَّب ثراه وبَشَّره برحمته ورضوانه وأسكنه فراديس جناته آمين .

كتاب



وتوضيح التحريرات في القراءات

(تأليف)



وكيل مشيخة مقارئ الاسكندرية

هذا كتاب واجب أن يرى   ألزم للقارئ من ظله
غوامض القراء فيه ترى   واضحة المشكل من حله

الطبعة الاولى

بمطبعة الفنون الجلية بالاسكندرية سنة ١٣٣٤ هـ ــ ١٩١٥م

غلاف الطبعة الأولى

كتاب

المشكلات

وتوضيح التحريرات فى القــراءات

تأليف

محمد عبد الرحمن الخليجى

وكيل مشيخة مقارئ الاسكندرية

هذا كتاب واجب أن يرى ألزم للقــارئ من ظــله
غوامض القــراء فيه ترى واضحة المشكل من حــله

الطبعة الثانية
سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

مطبعة مدرسة محمد على الصناعية بالاسكندرية

غلاف الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد للَّه الذي حَرَّر رقابنا من ربقة الشِّرك بتوحيده ، ومنّ علينا بحفظ كتابه الكريم وتجويده ، أحمده وأشهد ألَّا إله إلَّا اللَّه مُورِثُ كتابه من اصطفاه وأكرمه .

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ومصطفاه القائل « خيرُكم مَن تعلَّم القُرآنَ وعَلَّمه »(١) .

[صلى اللَّه عليه] وعلى آله وأصحابه الَّذين حافظوا على نشر آيات الكتاب محرَّرة موضّحة المشكل مسهَّلة ميسَّرة .

وبعد : فيقول العبد الفقير إلى لُطْف ربِّه الخفي محمد بن عبد الرحمن الخليجي المقرئ الحنفي : لما كان العويص من مسائل فنِّ القراءات غير مجموع أكثره في بعض الكتب إلَّا نظمًا ، على أنه غير متداول بين القارئين لقِلَّة وجوده ، أردْتُ أن أضع كتابًا يَجمع متفرِّقَه ويُبيِّن مُغْلَقَه ويحقِّق طرقَه ويوفِّي شرحه حقَّه ، فوفَّقني اللَّه لجمع هذا الكتاب من أمهات الكتب بعد التَّحقيق التَّام فجاء بحمد اللَّه وافيًا بالمرام ، لم يترك عويصة إلَّا بيَّنها ، ولا مشكلة إلا حلَّها ، ولا مجملاً إلَّا فصَّله ، ولا خفيّاً

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وفي لفظ عنده (٥٠٢٨) : « إن أفضلكم من تعلَّم القرآن وعلمه » .

إلا بَيَّنَ ما احتمله ، مقتصرًا على ماتعلَّق بالشَّاطبية والدُّرَّة[١] بعبارة واضحة مختصرة ليسهل تناوله ، ويكثر إن شاء اللَّه تعالى تداوله ، وسميته :

(حل المشكلات وتوضيح التَّحريرات في[٢] علم القراءات)

أسأل اللَّه أن ينفع به ، ويجزل الخير لي بسببه ، إنه سميع مجيب . آمين .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) وهو ما اصطلح المصريون على تسميته بـ « العشر الصغرى » كما أطلقوا على ما ورد من القراءات العشر من طريق « النشر » بـ « العشر الكبرى » وقد حَرَّر المؤلف « العشر الكبرى » في كتابه « مقرب التحرير للنشر والتحبير » وشرحه . مخطوط .

(٢) ولم ترد لفظة « علم » في العنوان على الغلاف كما أن الأستاذ عبد الله بن محمد الحبشي سَمَّاه « حلُّ المشكلات في تراجيح التحريرات في القراءت العشر » / معجم الموضوعات المطروقة في التأليف فليحرر .

تاريخ القرآن الكريم

القرآن الكريم هو الوحي المُنَزَّل على سيدنا محمد رسول الله ﷺ للإعجاز والبيان ، المنقول مضبوطًا بالتَّواتر ، المتعبَّد بتلاوته ، الجامع لمصالح العباد ، في الحياة وبعد المعاد ، وقد ابتدأ اللَّه تعالى إنزاله على رسوله في أربع وعشرين(١) من رمضان في السَّنة الثالثة عشرة قبل

---

(١) اختلف أهل السير اختلافًا كبيرًافي أي شهر بدأ نزول القرآن الكريم على رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ وفي تحديد أول ليلة نزل فيها القرآن الكريم من ذلك الشهر . فأما الشهر فذهب بعضهم إلى أنه شهر ربيع الأول وعزاه الإمام ابن القيم إلى الأكثرين . واختار البعض أنه شهر رجب ، والأشهر أنه شهر رمضان واستدل القائلون بهذا بقوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ الآية وقوله تعالى : ﴿ إنا أنزلنه في ليلة القدر ﴾ وصَرَّح تعالى بذلك في قوله ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ إلا أن القائلين ببدء نزول القرآن الكريم في رمضان اختلفوا في تحديد تلك الليلة فقيل : هو اليوم السابع منه . وقيل : هو الثامن عشر . وقيل : هو السابع عشر وهو الذي عليه معظمهم وإليه مال ابن إسحاق إستنادًا إلى قوله تعالى : ﴿ إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان ﴾ .

وانفرد الشيخ صفي الرحمن المباركفوري بأنه اليوم الحادي والعشرون قائلاً : « إن أهل السير كلهم أو أكثرهم متفقون على أن مبعثه ﷺ كان يوم الاثنين ويؤيدهم ما رواه أئمة الحديث عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين فقال : « فيه ولدت وفيه أنزل عليّ » * وفي لفظ . « إذك كان يوم ولدت فيه ويوم بعثت أو أنزل علي فيه » صحيح مسلم وأحمد والبيهقي والحاكم ويوم الاثنين في رمضان من تلك السنة لا يوافق إلا اليوم السابع والرابع عشر والحادي والعشرين والثامن والعشرين . وقد دلت الروايات الصحيحة أن ليلة القدر لا تقع إلا في وتر من ليالي العشر الأواخر من رمضان وأنها تنقل فيما بين هذه الليالي فإذا قارنا بين قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ وبين رواية أبي قتادة أن مبعثه ﷺ كان يوم الاثنين وبين حساب =

الهجرة[١] في غار حراء بمكة ، وتابع إنزاله على حسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة ، ولما تمّ إنزاله كذلك أنزله فيه مرتَّبًا كترتيبه في المصاحف في العرضة الأخيرة التي عرضها جبريل على النبي ﷺ مرتين[٢] ، وقد كانت الصَّحابة تكتبه لنفسها وللرسول فيما يجدونه من الصُّحف واللخاف[٣] والأكتاف ، وكان منهم من يكتب الآيات والسُّورة والسّور ومنهم من كتب جميعه وحفظه كله كأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، ومعاذ بن جبل ، وحذيفة بن اليمان ، وغيرهم من أجلَّاء الصحابة ، ومنهم من حَضَرَ العَرْضَة الأخيرة كزيد بن ثابت لأنه كان أكبر كاتب من كتبة الوحي ، وقد ثَبَتَ أنه قرأها مرارًا على رسول اللَّه ﷺ وكتبها لنفسه وللرّسول فيما ذكرناه .

= القويم العلمي في وقوع أيام الاثنين في رمضان من تلك السنة تعينَّ لنا أن مبعثه عليه الصلاة والسلام كان في اليوم الحادي والعشرين ليلاً انتهى . وهذه أدلة لها قوتها ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ إن كنتم آمنتم بالله ما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقي الجمعان ﴾ لا يتضح الاستدلال به على ما نحن بصدده لاحتمال تفسير آية الأنفال هذه على خصوص ما نزل بشأن بدر لأن القرآن الكريم لم يبدأ نزوله يوم بدر بالاتفاق ولم يقل الله تعالى « وما أنزلنا على عبدنا في مثل يوم الفرقان والعلم عند الله تعالى . راجع : « زاد المعاد في هدي خير العباد » ١ / ٢٧ و « مناهل العرفان في علوم القرآن » ١ / ٥٣ و « محاضرات في علوم القرآن » ص ١٦ - ١٩ ومختصر الرحيق المختوم ص ٢٩ .

(١) أي : في السنة الأولى من البعثة .

(٢) وذلك في العام الذي قبض فيه ﷺ .

(٣) وهي صفائح الحجارة .

وقد توفي الرسول ﷺ وقام أبو بكر رضي اللّٰه عنه بأمر الأُمَّة و القرآن مكتوب بهذه الكيفية .

ولما كان حرب اليمامة أوَّل خلافة الصِّدِّيق واستشهد فيه كثير من الصحابة جاء عمر رضي اللّٰه عنه إلى أبي بكر وأشار عليه بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصَّحابة الذين سمعوه من الرسول وكتبوه في حضرته فتوقَّف في ذلك من حيث أن النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء .

ثم شرح اللّٰه صدر أبي بكر لما أشار به عمر ، فاجتمع رأيه ورأي الصحابة على ذلك فأمر زيد بن ثابت في جملة من الصحابة بِتَتَبُّعِ القرآن وجَمْعِهِ في صُحُف ، فقام زيد بالأمر بكمال التَّحرِّي وعَرَضَ المحفوظ على المكتوب بحضرة الرَّسول وإقرار الصحابة عليه حتى تَمَّمَه في الصُّحُف وصارت عند أبي بكر حتى توفي ، ثم عند عمر حتى توفي ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي اللّٰه عنهما .

ولما كانت سنة خمس وعشرين من الهجرة في خلافة عثمان رضي اللّٰه عنه حَضَرَ حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان فرأى الناس يختلفون في القرآن ويقول أحدهم للآخر : « قراءتي أصحُّ من قراءتك فأفزعه ذلك » ، وقَدِمَ على عثمان وقال له : « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى » ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصُّحُف لننسخها ثم نردّها إليكِ ، فأرسلتها إليه فأمر زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث وعبد اللّٰه بن الزبير أن

ينسخوها في المصاحف وقال : « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم »[١] .

فكتبوا منها عدة مصاحف على اللَّفظ الذي استقرَّ عليه في العَرْضَة الأخيرة على الرسول ﷺ ، فوجَّه بمصحف إلى البصرة ، وبمصحف إلى اليمن ، وإلى البحرين ، وبمصحف إلى مكة ، وبمصحف إلى الشَّام ، وبمصحف إلى الكوفة وتَرَكَ بالمدينة مصحفًا وأمسك لنفسه مصحفًا[٢] وهو الذي يقال له : « الإمام »[٣] .

واجتمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمَّنته هذه المصاحف وتَرْكِ ماخالفها من زيادة ونَقْصٍ وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونًا فيه ولم يثبت ثبوتًا مستفيضًا أنه من القرآن[٤] ، وجُرِّدت هذه المصاحف

---

(١) رواه البخاري رقم (٤٩٨٧)

(٢) رَجَّح العلامة عبد الفتاح القاضي أنها ستة وهي المدني العام لأهل المدينة ، والمدني الخاص الذي حبسه عثمان رضي الله عنه لنفسه ، والمكي ، والشامي ، والبصري ، والكوفي / تاريخ المصحف الشريف ص ٢٦ .

(٣) وذلك نظرًا لأنه نسخ أولاً ومنه نسخت المصاحف الأخرى ولا مانع من إطلاق هذا الاسم على كل مصحف من « تلك المصاحف لاقتداء أهل الأمصار بها / تاريخ المصحف ص ٢٦ .

(٤) وذلك كالآيات المنسوخة تلاوة نحو : ﴿ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ﴾ وغير ذلك من تفسير المعاني الذي يتخلَّل الكلمات القرآنية في مصاحف كثير من الصحابة مثل « والصلاة الوسطى » صلاة العصر » في مصحف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

جميعها من النَّقط والشَّكل ليحتملها ما صَحَّ نقله وثبتت تلاوته عن النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، إذ كان الاعتماد على الحفظ المتلقَّى عن الرَّسول لا على مجرَّد الخطِّ ، وقرأ أهل كلِّ مصر بما في مصحفهم وتلقَّوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقَّوه من في رسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم[(١)] ثم قاموا مقام الصحابة في تعليم ذلك لغيرهم ومن ثَمَّ كانت موافقة خطِّ المصاحف العثمانية شرطًا من شروط صحَّة القراءة .

وكذلك قام من بعدهم من أئمة الحفاظ عدد لا يُحْصى وكَثُرَ القُرَّاء وانتشروا ، وكان منهم المتقن والمقَصِّر إلى أثناء المائة الثالثة فقام جهابذة الحفَّاظ وأئمتهم وجعلوا للقراءة الصحيحة ضابطًا وهو كلُّ ما صَحَّ نَقْلُه عن النبي صلى اللَّه عليه [وآله] وسلم بالسَّند الصحيح ووافق وجهًا في العربية ووافق خطَّ المصاحف العثمانية فهو القرآن ، وكل قراءة كذلك تكون من جملة الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم بقوله : « أنزل القرآن على سبعة أحرف »[(٢)] ، و القراءات العشر التي يقرأ بها في زماننا كذلك ، والأحرف السبعة مندرجة فيها ، وما

---

(١) وذلك أن عثمان رضي الله عنه بعث مع كل مصحف من المصاحف التي نسخها قارئًا تكون قراءته موافقة لما في هذا المصحف فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني فبعث عبد الله بن السائب مع المصحف المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي ، وعامر بن قيس مع البصري .
« تاريخ المصحف » للقاضي ص ٣١ .

(٢) رواه البخاري (٢٤١٩) ومسلم (٨١٨) ( ) من حديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه .

عداها مما لم يستوف الشروط المذكورة شاذٌّ وليس بقرآن .

وقد أجمع الأصوليون على أن الشَّاذَّ ليس بقرآن لعدم صِدْق الحدِّ عليه ، والجمهور على تحريم القراءة به على اعتقاد أو إيهام أنه قرآن ، أما القراءة به لما فيه من الأحكام الشَّرعيَّة أو الأدبيَّة فلا خلاف في جوازها .

وذلك كقراءة ابن مسعود : ﴿ فصيام ثلاثة أيام متتابعات ﴾ في « المائدة » بزيادة متتابعات .

وبها أخذ أبو حنيفة تتابع صيام كفارة اليمين ، وكالقراءة المنسوبة لعمر ابن عبد العزيز وأبي حنيفة في : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ برفع لفظ الجلالة ، ونصب ﴿ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ ، ووجهت بأن الخشية فيها استعارة للجلال والتعظيم ، أي إنما يجلُّ اللَّهُ العلماءَ من عباده يعظِّمهم كما يُجلُّ المهيب المخشي من الناس بين جميع عباده .

وكقراءة الأعمش : ﴿ وَكَانَ عَبْدًا لِلَّهِ وَجِيهًا ﴾ في « الأحزاب » بالباء الموحدة وتنوين الدَّال وجر لفظ الجلالة باللام .

وقد أفادت هذه القراءة عبودية موسى عليه السلام للّٰه ووجاهته ، و قراءة الجمهور أوجه ؛ لأنها مفصحة عن وجاهته عند اللّٰه بعد براءته[1]

---

(١) في هذه الآية الكريمة دقيقة ينبغي التنبه لها وهي أن هذه البراءة ليست هي منشأ وجاهة موسى عليه وعلى نبينا السلام عند الله بل إنه كان وجيهًا عند الله قبل البراءة وبعدها . وقوله تعالى : ﴿ وكان عند الله وجيها ﴾ تعليل لأسباب تبرئته أي : إنه كان من المتقين الذين يدافع الله عنهم ، وليس المراد بذلك مكافأة له بعد البراءة . نعم قد ازداد موسى بهذا الابتلاء وجاهة فَتَأَمَّلْ .

وذلك أقوى وعبوديته للّه ثابتة بالضرورة .

ووجه شذوذ القراءة الأولى : أنها لم توافقِ أحد المصاحف العثمانية بزيادة ﴿ متتابعات ﴾ .

ووجه شذوذ الأخيرتين : أنهما لم يثبتا بالسند الصحيح المتواتر ولم يرد في الشاذ ﴿ فبرئ واللّهِ مما قالوا ﴾ ، وإن لَهَجَ به بعض الجهلة كما لهجوا في سورة التوبة بأنه قرئ شاذ ﴿ فسيحوا في الطِّين ﴾ ولم يوجد ذلك في الشواذ المعروفة[1] فلا تصدق كل ما تسمع حتى تعرضه على أربابه الثقات .

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة .

ولا يتوهمنَّ أحد أن الأحرف السبعة المشار إليها في الحديث هي القراءات السبع المعروفة اليوم فإن ذلك خطأ على أنها لم تجمع إلا أثناء المائة الرابعة ، جمعها ابن مجاهد وقد سبقه ولحقه غيره في

---

(١) وهي قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن البصري والأعمش . وليس معنى ذلك أن القراءات الشاذة مقتصرة على قراءة هؤلاء الأئمة الأربعة بل إن كل قراءة خرجت عن نهج المصحف العثماني الإمام يجوز إطلاق الشذوذ عليها مادام أنها لم تتوفر فيها شروط القبول . فإذا فهمت هذا فلا داعي للتوقف في تشذيذ ما ينسبه المفسِّرون في تفاسيرهم للأئمة العشر أصحاب القراءات العشر المتواترة مما لم تكتمل فيه أوصاف القبول لأن العبرة بصحَّة الرواية لا بمجرد الأشخاص ، ومن ذلك ما يذكرونه من القراءات الشاذة مما لم يدوَّن في قراءات الأئمة الأربعة المشهورين بشذوذ قراءاتهم لأن القانون العام في تشذيذ قراءة ما هو ما ذكرنا فَتَنَبَّه . « تاريخ القرآن » للدكتور عبد الصبور شاهين ص ٢١٦ .

جمعها والزيادة عليها ، ومن أراد زيادة البيان فليراجع « النشر »[١] فإن فيه الكفاية .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) « النشر » ١ / ٩١ وقد قال بعض الباحثين إن السر في أن ابن الجزري لم يصنِّف كتابًا في القراءات السبع على حدة هو محاربته لهذه الفكرة التي تزعم أن القراءات السبع هي المقصودة بحديث السبعة راجع مقدمة تحقيق « تحبير التيسير » تحقيق الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة ص ٣ .

معنى الأحرف السبعة أو القراءات

وَرَدَ متواترًا عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم أنه قال : « إنَّ هَذَا القُرآنَ أُنْزِلَ على سَبْعةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ »[١] .

وقد اختلف العلماء في المراد بهذه الأحرف مع إجماعهم على أنه ليس المراد أن كلَّ كلمة تقرأ على سبعة أوجه، وعلى أنه ليس المراد هؤلاء القراء السبعة المشهورين ، وأرجح الأقوال وأولاها بالصواب ما صحَّحه البيهقي[٢] ، واختاره الأبهري ، والداني صاحب « التيسير »[٣] واقتصر عليه في « القاموس » أنها سبعة أوجه من اللغات العربية .

قال أبو عبيدة هي : قريش ، وهذيل ، وثقيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن .

وقال غيره : خمس لغات في أكناف هوازن وهي : سعد ، وثقيف وكنانة ، وهذيل ، وقريش ، ولغتان على جميع ألسنة العرب ، والسبب في ذلك تهوين اللَّه على الأمة المحمَّديَّة كما صُرِّح بذلك في الأحاديث الصحيحة التي منها قوله صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هَوِّن على أمتي ، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف »[٤] ؛ لأنه صلى اللَّه عليه وآله وسلم أُرْسِلَ إلى

(١) رواه البخاري (٢٤١٩) ومسلم (٨١٨) ( ) من حديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه .

(٢) « شعب الإيمان » للبيهقي ٢ / ٤٢١ .

(٣) راجع : « الأحرف السبعة » للإمام الداني ص ٥٩ .

(٤) رواه مسلم (٥٢٠) من حديث أبي بن كعب .

الخلق وألسنتهم مختلفة ، والعرب قبائل شتى ولغاتهم متباينة وكلهم مأمورون بقراءة القرآن فلو كُلِّفوا النطق بلغة واحدة لعسر ذلك عليهم ، فاقتضى يُسْرُ الدين أن يكون على لغات ، وكانت سبعة نظرًا لأصل لغات العرب ، وأيضاً ليعمَّ التحدي بالقرآن جميع العرب ويصدق قوله تعالى :

﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ... ﴾ الآية [الإسراء : ٨٨] .

وأما كون تعدُّد اللغات يدعو إلى الاختلاف في النطق فلا يضرُّ ؛ لأنه اختلاف وفاق ولو من وجه لا اختلاف تضادٍّ كما وضَّحه صاحب « النشر » [(١)] .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) « النشر » ١ / ٧٨ .

الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز

كل خلاف نُسِبَ لإمام من العشرة مما أجمع عليه الرُّواة فهو « قراءة » .
وكل ما نُسِبَ للراوي عن الإمام فهو « رِوَاية » .
وما نُسِبَ للآخذ عن الراوي وإن سَفَلَ فهو « طريق » .
وإن كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه كان « وجها » .

فتقول : مثلًا البسملة بين السورتين « قراءة » الكسائي ، « ورواية » قالون عن نافع ، و « طريق » صاحب « التبصرة » عن الأزرق عن ورش .
وتقول : في البسملة بين السورتين ثلاثة « أَوْجه » ، ولا تقول : ثلاث قراءات ، ولا ثلاث روايات ، ولا ثلاثة طرق .

والخلاف الواجب : عَيْنُ القراءات ، والروايات ، والطرق : بمعنى أن القارئ مُلْزَمٌ بالإتيان بجميعها : كأوجه البدل ، وذات الياء لورش فهي طرق وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلًا .

والخلاف الجائز : هو خلاف الأوجه الذي على سبيل التخيير والإباحة : كأوجه البسملة وأوجه الوقف بالرَّوْم والإشمام ، والقصر والتوسُّط و المد[1] ، فبأي وَجْهٍ أتى القارئ أجزأ ولا يكون نقصًا في روايته ولا يلزم استيعابها إلا للتعليم في بعض المواضع ، والأخذ بجميعها

(١) المراد بالقصر والتوسط والمد هنا ما كان في المد العارض للسكون .

في كل موضع غير مستحسن إلا في وقف حمزة لصعوبته على المبتدئ[١] .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) راجع : « التحارير المنتخبة على متن الطَّيبة » ورقة ٦ - ٧ .

الطرق

تَرَكَ الشاطبي ، وابن الجزري رحمهما اللّٰه ذِكْرَ طُرُق الرواة عن قُرَّاء كتابيهما « الشاطبية » و « الدرة » اتِّكالًا على ذِكْرها في « التيسير » و « التحبير » مع العلم بأنهما اقتصرا على طريق واحد لكل راوٍ ، ولأهمية الطُّرُق يجب أن يلمَّ بها القارئ وها هي :

(قالون) : من طريق أبي نشيط محمد بن هارون .

و (ورش) : من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق .

و (البزي) : من طريق أبي ربيعة محمد بن إسحاق .

و (قنبل) : من طريق أبي بكر أحمد بن مجاهد .

و (الدوري) : من طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس .

و (السوسي) : من طريق أبي عمران موسى بن جرير .

و (هشام) : من طريق أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني .

و (ابن ذكوان) : من طريق أبي عبد اللّٰه هارون بن موسى الأخفش .

و (شعبة) : من طريق أبي زكريا يحيى بن آدم الصلحي .

و (حفص) : من طريق أبي محمد عبيد بن الصباح النهشلي .

و (خلف) : من طريق أحمد بن عثمان بن بويان عن أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد عنه .

و (خلاد) : من طريق أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري .

و (أبو الحارث) : من طريق أبي عبد اللّٰه محمد بن يحيى البغدادي .

و (الدوري) من طريق أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبي .

و (ابن وردان) من طريق الفضل بن شاذان .

و (ابن جماز) من طريق أبي أيوب الهاشمي .

و (رويس) من طريق النخاس بالخاء المعجمة عن التمار عنه .

و (روح) من طريق ابن وهب .

و (إسحاق) من طريق السوسنجردي .

و (إدريس) من طريق الشطي عنه .

فهذه عشرون طريقًا اقتصر عليها أصحاب « التيسير » و « التحبير » و « الشاطبية » و « الدرة » ولهم طرق أُخْرى صحيحة تنيف على تسعمائة وثمانين طريقًا ذكرها مع تراجم أصحابها في « النشر » فمن أرادها فليراجعها هناك .

وفائدة معرفة الطرق : عدم التركيب في الوجوه المروية عن أصحابها ، والتركيبُ في القراءات بما يُخِلُّ حَرَامٌ ، وبغيره معيب على العلماء لا على العوام .

۞ ۞ ۞ ۞

الإفراد والجمع

قال ابن الجزري في « نشره » : « كان السلف الصالح رحمهم اللّه يَقرَءُونَ ويُقْرِئُونَ القرآنَ روايةً روايةً لا يجمعون رواية إلى أخرى يقصدون بذلك استيعاب الروايات والتَّثبُّت منها وإحسان تَلَقِّيها واستمرَّ ذلك إلى أثناء المائة الخامسة عصر الداني ، والأهوازي ، والهذلي ، ومن بعدهم .

فمن ذلك الوقت ظَهَرَ جَمْعُ القراءات في ختمة واحدة واستمرَّ إلى زماننا واستقرَّ عليه العمل لفتور الهمم ﷺ وقَصْد سرعة الترقِّي والانفراد وانتشار تعليم القرآن ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح بالجمع إلا لمن أفرد القراءات وأتقن معرفة الطرق و الروايات وقرأ لكل راو بختمة على حدة ، وهذا الذي استقرَّ عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم فلم أعلم أحدًا قرأ على التقي الصائغ إلا بعد أن يفرد السبعة في إحدى وعشرين ختمة وللعشرة كذلك »[1] اهـ .

أما مقدار التلقين في الإفراد والجمع فمفوض إلى رأي الشيخ وحال القارئ وقوة قبوله ، وبعض المشايخ لا يزيد على عشر مطلقا وبعضهم يأخذ في الإفراد بنصف حزب وفي الجمع بربع حزب .

ويشترط على مريد القراءات ثلاثة شروط :

١ـ أن يحفظ كتابًا يعرف به اختلاف القراء ، وأن يعرف اصطلاح ذلك الكتاب وطرقه .

---

(١) « النشر » (٢ / ٢٧٦) .

٢ـ أن يفرد القُرَّاء رواية رواية .

٣ـ أن يجمعها قراءة قراءة . حتى يتمكن من كل قراءة على حدة وحتى يكون أهلًا لأن يجمع أكثر من قراءة في ختمة .

وللشيوخ في كيفية الجمع ثلاثة مذاهب :

الأول : الجمع بالحرف : وهو طريق أكثر المصريين و المغاربة **وكيفيته** : أن يشرع في القراءة فإذا مرَّ بكلمة فيها خلف أصولي أو فرشي أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف ، فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وَقَفَ واستأنف مابعدها وإلا وَصَلَها بآخر وَجْه انتهى إليه حتى يصل إلى وَقْفٍ فيقف .

مثاله : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ ﴾ فيقول : (هِيْتَ ، هَيْتُ ، هَيْتَ ، هِئْتُ ، هِئْتَ لك) ، وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين كمدٍّ المنفصل والسكت على مفصول وَقَف على الكلمة الثانية إن حسن واستوعب الخلاف ثم انتقل إلى ما بعدها على هذا الحكم ، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف وأسهل وأخصر في الأخذ ولكنه يُخرِج القارئ عن رونق القراءة ، وحسن أداء التلاوة .

الثاني : الجمع بالوقف ، وكيفيته : أن يبدأ القارئ بقراءة مَنْ قدَّمه من الرواة ، ولا يزال بذلك الوجه حتى يقف على وَقْفٍ يسوغ الابتداء بما بعده ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن وافقه في قراءته ثم يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي الخلف ويبدأ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم وهو مذهب الشاميين .

وهذا المذهب أشدُّ في الاستحضار وأسد في الاستظهار وأطول زمانًا وأجود مكانًا وبه قَرَأْتُ على عامَّة من قرأت عليه مصرًا وشامًا[١] وبه آخذ .

الثالث : الجمع بالوقف على اختيار ابن الجزري .

قال في « النشر » بعد ما تقدَّم : « ولكنني رَكَّبْتُ من المذهبين مذهبًا فجاء في محاسن الجمع طرازًا مُذَهَّبًا فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القُرَّاء أكثر موافقة له فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقفت وأخرجته معه ثم وصلت إلى أن أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه وهكذا حتى ينتهي الخلاف »[٢] انتهى

قلت : وهذا الذي عليه العمل عند حذَّاق القُرَّاء في مصر

ومثاله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ ﴾ أول « الحجّ » إلى ﴿ شَدِيدٞ ﴾ .

فيبدأ بقالون بالسكون وقصر المنفصل فيندرج معه يعقوب ، فإذا وصل إلى ﴿ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ وَقَف وأعاد للدوري من ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾ بالإمالة إلى ﴿ شَدِيدٞ ﴾ .

ثم قرأ للسوسي من إدغام ﴿ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ إلى النهاية بوجهي ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ ﴾ .

ثم قرأ بصلة الميم لقالون ، يأخذ أصحاب الصلة .

ثم يبدأ بمد المنفصل أربعًا لقالون إلى ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ فيندرج معه الشَّامي وعاصم .

---

(١) « النشر » ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) الكلام لابن الجزري في النشر كما سيذكر المؤلف بعد قليل .

ثم يعيد للدوري من ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ بالإمالة .

ثم يعيد للكسائي وخلف ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ بالإمالة .

ثم يقرأ بالصلة لقالون فيذهب وحده .

ثم يمدّ ستًّا لورش ويستوفي له وجهي اللين مع تقليل ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ .

ثم يقرأ لحمزة من ﴿ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ﴾ يبدأ بعدم الغُنَّة لخلف مع السَّكت في ﴿ شَيْءٌ ﴾ ثم بالغُنَّة لخلاد كذلك .

ثم بعدم السكت على ﴿ شَيْءٌ ﴾ لخلاد .

ثم بالسَّكت على المفصول لخلف إلى تمام الآية وقد استوعب الخلاف الذي فيها .

وللجمع شروط أربعة لابدَّ منها وهي :

١ ، ٢ - مراعاة الوقف ، والابتداء

٣ - وحسن الأداء .

٤ - وعدم التركيب .

أما رعاية الترتيب والتزام تقديم راوٍ بعينه فلا يشترط إلا أنه في هذا الزمان صار من لوازم الجمع فالأحسن للقارئ أن يراعي ترتيب كتابه الذي يقرأ به فيقدم مَن قَدَّمه الكتاب من المشايخ ورواتهم على ترتيبه ثم يسير على طريقة الجمع التي يتبعها في قراءته فإذا كان الخلاف في كلمة كأوجه ﴿ هأنتم ﴾ و ﴿ أرأيتم ﴾ راعى في قراءتها لكل راو ترتيب الكتاب هذا ، وقد أشار إلى ذلك كله العلَّامة ابن الجزري في « طيِّبته » فقال :

وقد جرى من عادة الأئمة ... إفراد كل قارئ بختمة

حـتـى يـؤهـلـوا لجمـع الجمـعِ بـالـعـشـر أو أكـثـر أو بـالـسـبـعِ
وجـمـعـنـا نـخـتـاره بـالـوقـفِ وغـيـرنـا يـأخـذه بـالحرفِ
بـشـرطـه فـلْـيَـرْعَ وقـفًـا وابـتـدا ولا يُـركـب ولْـيُـجِـد حُـسـن الأدا
فـالماهـرُ الـذي إذا مـا وقـفـا يـبـدا بـوجـه مـن عـلـيـه وقـفـا
يـعـطـفُ أقـربـاً بـه فـأقـربـا مـخـتـصـرًا مـسـتـوعـبًا مـرتِـبـا
ولْـيـلـزم الـوقـارَ والـتـأدبـا عـنـد الشيوخِ[١] إن يُرِد أن يَـنـجـبـا

وإذا عرفت ما ذكر علمت أن ما عليه مقرئو زماننا من أنه يأتيهم من لا يُحْسِن أداء القراءة فيقرأ عليهم أحزابًا لكل راوٍ ولا يتمكن من إحسان الإفراد ، ثم يجمع الجميع مخالف لعمل المتقدمين والمتأخرين[٢] .

وفقنا اللّٰه لما يرضيه آمين .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) في النسختين « من يرد » ولم أجد ذلك في نسخة الطيبة بمراجعة الامام على الضباع رحمه الله ولا في نسخ الطيبة المخطوطة والمطبوعة التي أمكنني الاطلاع عليها ولا أشار إلى اختلاف النسخ في هذا الموضوع كل من النويري وابن الناظم والترمسي في شروحهم على الطيبة والذي يترجم لي أنه تصحيف لان « من » هنا تكون موصولة وبالتالي لا داعي لجزم « يرد إلا أن يقال ان جزم « يرد » ضرورة شعرية ويبقى إثبات ذلك من نسخة معتمدة والعلم عند الله تعالى .

(٢) وفي منتصف القرن الرابع عشر الهجري أثير بمصر نقاش طويل وجدال عريض حول حكم جمع القراءات فانقسم العلماء في تلك الفترة إلى ثلاثة مذاهب :
الأول : جواز الجمع مطلقًا ويتزعم هذا المذهب العلاَّمة خليل محمد غنيم الجنايني .
والمذهب الثاني : اختار المنع مطلقًا وإليه مال العلاَّمة أبو بكر محمد بن علي الحسيني .
والمذهب الثالث : جوازه في مقام التعليم ، ومنعه فيما عدا ذلك وهو اختيار العلاَّمة =

رسم المصحف

رسم المصاحف العثمانية التي كتبها جَمْعٌ من الصحابة في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه كما قدمناه في تاريخ القرآن بإقرار مئات الألوف من الصحابة توقيفي ، يجب اتباعه في الوقف والابتداء ، وصلًا وفصلًا، وإثباتًا وحذفًا، كما يجب إبقاؤه على كتابته الأولى ، ولا يجوز تغييره بإجماع أئمة الدين .

قال في « الإتقان » : « قال أشهب : سُئِلَ مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال : لا إلا على الكتبة الأولى رواه الداني في « المقنع »(١) . ثم قال : ولا مخالف له من علماء الأمة »(٢) .

= الفقيه محمد علي خلف الحسيني شيخ المقارئ حينذاك .

والحق : أن جمع القراءات حسن لمن أتقن اختلاف القُرَّاء .

(١) « المقنع » للداني ص ٩ - ١٠ .

(٢) وقال الإمام مالك في فتوى أخرى له : « وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم فلا أرى بذلك بأسًا وأما الإمام من المصاحف الكبار فلا » انتهى فأخطأ بعض الناس في فَعمِّم هذه الفتوى فتشبثوا بها في إباحة القرآن الكريم بالخط القياسي « الإملاء الحديث » لقصورهم في تنزيل فتاوى الأئمة على مواقعها الصحيحة . وفرق شاسع بين الهجاء الذي هو الرسم وبين الضبط الذي هو النقط والشكل ، فالفتوى التي ذكرناها خاصة بالضبط فقط فالإمام مالك وغيره من الأئمة وأتباعهم متفقون على وجوب إتباع الصحابة في رسم القرآن الكريم فالذي ورد عن الإمام مالك من الإباحة إنما هو في النقط والشكل دون الهجاء على أن ما ورد في حكم الضبط ينتهي إلى ثلاثة أقوال :

الأول : المنع مطلقًا وهو قول الأكثر . =

وقال في موضع آخر : « سُئِلَ مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه ؟ قال : لا » . قال أبو عمرو : « يعني : الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ » . وقال الإمام أحمد : « تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك » . وقال البيهقي في « شعب الإيمان » : من يكتب مصحفًا فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئا فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا وأعظم أمانةً منًّا فلا ينبغي أن نظنَّ بأنفسنا استدراكًا عليهم »[1] انتهى.

أقول : كيف نستدرك عليهم وبقاء المصحف على رسمه الأصلي يدلُّ

= والثاني : الإباحة وهو قول الأقل .

والثالث : المنع في المصاحف الكاملة وهي الأمهات والإباحة في الأجزاء الصغيرة والألواح لتسهيل التعليم ، وقد شغلت هذه القضية الأوساط القرآنية بمصر حوالي سنة ١٩٣٦ م . حيث أثار المتربصون بالقرآن الكريم شبهات ومزاعم مزيفة لتبرير نواياهم الخبيثة في كتابة القرآن الكريم بالإملاء الحديث فقيض الله رجالاً تصدوا لدحض مكائدهم .

ومن أراد مزيد التحقيق في ذلك فعليه بفتوى العلاَّمة محمد علي خلف الحسيني بمجلة الإسلام السنة السابعة عدد ١٧ و « الفتوى المحمديَّة على الأسئلة الهنديَّة عن المرسومات القرآنية » للأستاذ محمد قنديل الرحماني و« إيقاظ الأعلام لوجوب إتباع رسم المصحف الإمام) للعلاَّمة محمد حبيب الله الشنقيطي و« رسم المصحف المشكلة وحلها » للدكتور لبيب السعيد و« رسم المصحف ونقطه » للدكتور عبد الحي الفرماوي .

(١) « شعب الإيمان » ٢ / ٤٦٥ .

على فوائد كثيرة وأسرار شتى .

(١) **منها** : الدلالة على الأصل في الشَّكل والحروف ككتابة الحركات حروفًا باعتبار أصلها في نحو : ﴿ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ و ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ﴾ و﴿ وَلَأَوْضَعُوا۟ ﴾ وككتابة ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ و ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ و ﴿ ٱلْحَيَوٰةَ ﴾ بالواو بدل الألف .

(٢) **ومنها** : النص على بعض اللغات الصحيحة ككتابة هاء التأنيث بتاء مجرورة على لغة طيء وكحذف ياء المضارع لغير جازم من : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ على لغة هذيل .

(٣) **ومنها** : إفادة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات نحو : ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ و ﴿ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا ﴾ فإن المقطوعة تفيد مَعْنَى (بل) دون الموصولة .

(٤) **ومنها** : أَخْذُ القراءات المختلفة من اللفظ المرسوم برسم واحد نحو : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ ، فلو كتبت الأولى ﴿ وما يخادعون ﴾ لفاتت قراءة ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ ، ولو كتبت الثانية بألف على قراءة الجمع لفاتت قراءة الإفراد فحذفت الألف ورسمت التاء مجرورة لإفادة ما ذكر .

(٥) **ومنها** : عدم الاهتداء على تلاوته على حقه إلا بموقف شأن كل علم نفيس يتحفظ عليه .

(٦) **ومنها** : عدم تجهيل الناس بأوليتهم وكيفية ابتداء كتابهم .

فلهذه الفوائد يجب بقاؤه على رسمه ولا يجوز تغييره لأنه ينجم عن

تغييره مضارٌّ لا يمكن تلافيها .

(١) **منها** : ضياع القراءات المتواترة بضياع شَرْط القرآن أو بالحقيق ضياع القرآن الذي هو أساس الدين .

(٢) **ومنها** : ضياع لغات العرب الفصحى لعدم الاستدلال عليها من أصدق الحديث بضياع رسمه الدالّ عليها .

(٣) **ومنها** : تَطَرُّقُ التَّحريف إلى الكتاب الشَّريف بتغيير رسمه الأصلي التَّوقيفي .

(٤) **ومنها** : جواز هدم كيان كثير من العلوم قياسًا على هَدْمِ كيان عِلْمِ رسم القرآن بدعوى سهولة تناوله للعموم .

(٥) **ومنها** : محو الدين بمحو رسم أصله الأساسي وقانونه الأكبر .

هذه بعض مضارِّ تغيير رَسْم المصحف فهل يجرؤ مسلم في قلبه مثقال ذرة من الإيمان على تغيير حَرْف منه عما كتب عليه في زمن الصحابة الذين تلقوه من في رسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم وكتبوه له ولأنفسهم في حضرته ونقلوه ثم نشروه للأمة بعده ، بإجماع منهم، وهم إذ ذاك فوق مئات الألوف ، لا أظن أحدًا يتجرأ على تغيير رَسْم المصحف أو يعين عليه إلا إذا كان مارقًا من الدين .

كما أني أعتقد أنه لا يتمكن من ذلك أحد أيًا كان تصديقًا لقوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.

۞ ۞ ۞ ۞

تحرير الاستعاذة والعوارض

أجمع القراء على الابتداء بالتعوّذ عند القراءة استحبابًا أو وجوبًا ، والجمهور على الجهر بها وعلى أن لفظها : « أعوذ باللَّه من الشَّيطان الرجيم » ، وعلى أنه يجوز وصله بما بعده وقطعه عنه .

فإذا جمعت الاستعاذة بآية بدون بسملة جاز فيها وجهان : وصلها بالآية وقطعها عنها .

وإذا جمعتها - أي : الاستعاذة - مع البسملة ، وأول سورة جاز فيها أربعة أوجه :

الأول : قطعها عن البسملة وقطع البسملة عن أول السورة ، ويُسمَّى هذا « قَطْعُ الجميع » .

والثاني : الوقف عليها مع وَصْل البسملة بأول السورة ، ويُسمَّى « وَصْل الثاني » .

والثالث : وصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها والابتداء بأول السورة ويُسمَّى « وَصْل الأوَّل » .

والرابع : وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة ويُسمَّى « وَصْل الجميع » .

كل ذلك يقتضيه قول الشاطبي : « مسجلا »

وقد نصَّ عليه المحقِّق في « النشر » وأشار له في « طيبته » بقوله :

وقف لهم عليه أو صل واستحب تعوّذ وقال بعضهم : يجب

وقد نَظَمْت الأوجه الأربعة بقولي :

وفي استعاذة إذا بسورة قرنتها أربعة للعشرة

قطْع الجميع ثم وصْل الثَّاني ووصْل أوّل فخذ بياني
ووصْل كلٍّ واعتبر ما حررا في كل عارض تكن ممن دَرَى

وهذه الأوجه الأربعة تسمى عند المقرئين بـ « الأوجه الأصول » ، ويتفرع عنها « أوجه فرعية » باعتبار الجائز في العارض بأنواعه .

وقبل تحرير الاستعاذة بأوجهها الفرعية أُقَدِّم لك **تمهيدًا في تحرير العوارض المدِّية مجتمعة** ليمكنك قياس ما لم نذكره على ما نذكره فأقول :

اختلف أهل الأداء في تحرير العوارض مجتمعة فبعضهم سوَّاها وبعضهم فَرَّقَ بينها وجعلها أبوابًا مختلفة .

فإذا اجتمع عارض منصوب وآخر مجرور كـ ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فمَن سوَّى بينهما ساوى مدَّهما ورام في المجرور بالقصر مع قصر المنصوب ، ومن يُفَرِّق بينهما يسِّوي مدَّهما ويروم المجرور بالقصر مع تثليث المنصوب .

وإذا اجتمع عارض مجرور وآخر مرفوع كـ ﴿ ٱلدِّينِ ﴾ و ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ فمن يسوِّي يقصر المجرور بالسّكون مع قصر المرفوع بسكون وإشمام ثم يرومهما بالقصر ثم يوسطهما ويمدّهما معًا بالسكون فيهما وإشمام المرفوع في الحالتين ، ومن يُفرِّق له على قصر المجرور بالسكون قَصَرَ المرفوع بسكون وإشمام وروم ، وعلى روم المجرور سبعة المرفوع وعلى توسُّط المجرور توسُّط المرفوع بسكون وإشمام ورومه بالقصر وعلى مدِّ المجرور مدُّ المرفوع بسكون وإشمام ورومه بالقصر فأوجه المرفوع حينئذٍ ستة عشر .

فإن قلت : كيف تجوز ثلاثة المنصوب و سبعة المرفوع على روم المجرور بالقصر ،وكيف يجوز روم المرفوع بالقصر حال توسط أو مدِّ المجرور بالسكون ؟ .

قلت : جازت ثلاثة المنصوب و سبعة المرفوع حال روم المجرور بالقصر لأن الروم كالوصْل ، ونحن إذا وصلنا المجرور ووقفنا على منصوب أو مرفوع جاز لنا فيهما جميع أوجههما و كذلك الجواب في جواز روم المرفوع حال توسط المجرور أو مده بالسكون .

وإن قلت : هذا يعدُّ تركيبًا

قلت : لا تركيب بين بابين كما نصَّ على ذلك صاحب « غيث النفع » ولم ينقل عن العلَّامة الطَّبَّاخ غيره ، وتلقيناه عن شيخنا ، وكان رحمه اللَّه لا يلقي بهذه الطريقة إلا من يثق بهم ، ويأمن عدم التخليط عندهم .

وسأذكر لك كل التحريرات بالطريقتين مُقدِّمًا طريقة التسوية على طريقة التفرقة ، لتكون على بينة من الجميع .

فأقول مستعينا باللَّه تعالى :

تحرير الاستعاذة مع أول كل سورة

إذا اجتمعت الإستعاذة مع أول سورة فيها عارض منصوب كان فيها **على طريقة التسوية خمسة عشر وجها ، وبيانها :**

قطع الجميع بقصر ﴿ ٱلرَّجِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ مثلا بالسكون ثم الروم في ﴿ ٱلرَّجِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بالقصر مع قصر ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ثم توسط الجميع ومد الجميع أربعة .

ووصل الثاني بقصر ﴿ ٱلرَّجِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ثم روم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ مع قصر ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ثم توسطهما ومدهما أربعة

ووصل الأول بقصر ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ثم روم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ مع قصر ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، ثم توسطهما ومدهما أربعة .

ووصل الجميع : بثلاثة ﴿ العالمين ﴾ ثلاثة .

والسورة التي أولها عارض مرفوع كأول آل عمران يتأتى فيها ثمانية وعشرون وجهًا وهي : قطع الجميع بقصر ﴿ ٱلرَّجِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ثم الروم في الجميع ، ثم توسط ومدّ الكلّ بالسكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ فيهما فهي سبعة ، وكذلك وصل الثاني ووصل الأول ، وفي وصل الجميع سبعة المرفوع ، ولا يخفى أنها في أول آل عمران تتأتى على قصر ميم ﴿ اللّه ﴾ ومدها .

والسورة التي أولها عارض مجرور يتأتى فيها ستة عشر وجهًا إذ العوارض كلها مجرورة ففيها أربعة المجرورات في كل حالة ، والطريقتان هنا متحدتان كما تتحدان في السُّورة التي أولها طبيعي كأول الكهف أو

سكون عارض للوقف كأول الرّوم إلى ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ أو ﴿قَبْلُ﴾ و ﴿بَعْدُ﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ إلى ﴿صدرك﴾ ، وفي الطبيعي والسكون العارض المنصوب يتأتى ثلاثة عشر وجها ، وفي المجرور تكون ستة وعشرين ، إذ يكون روم المجرور زائدًا في كلٍّ وجه من الاثني عشر ، وفي وصْل الجميع سكون وروم ، وفي المرفوع تكون الأوجه تسعة وثلاثين لأن فيها زيادة إشمام المرفوع في كلٍّ وجه ، وعلى وصْل الجميع سكون وروم وإشمام .

وعلى طريقة التفرقة يتأتى في السورة التي أولها عارض منصوب واحد وعشرون وجهًا وهي : قَطْع الجميع بتثليث العوارض بالسّكون ، ثم روم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ و ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ عليه ثلاثة المنصوب ستّة ، وكذلك وصْل الثاني ووصْل الأوّل ، وعلى وصْل الجميع تثليث المنصوب .

وفي السورة التي أولها عارض مرفوع يتأتى خمسة وخمسون وجهًا وهي : قطْع الجميع بسكون العوارض بالقصر وروم المرفوع وإشمامه ، ثم روم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ و ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ عليه سبعة المرفوع ، ثم توسُّط العوارض بالسّكون وإشمام المرفوع بالتَّوسط ورومه بقصره حينئذ ، ثم مدُّ العوارض بالسّكون وإشمام المرفوع بالمدِّ ورومه بالقصر فهي ستة عشر وجهًا ، تأتي كذلك في وصْل الثاني ووصْل الأول تكون ثمانية وأربعين ، وعلى وصْل الجميع سبعة المرفوع .

أما تحرير التعوُّذ مع الآية بدون بسملة فيفهم مما مرَّ إذ ليس فيه القطع والوصل وهذا جدول يبين لكَ تحرير التعوّذ مع السُّورة والآية بالطريقتين وأمثلة ذلك :

جدول تحرير التعوُّذ مع السورة

التعوذ	سورة أولها عارض	المثال	تسوية	تفرقة	ملحوظات
التعوذ	منصوب	الفاتحة	١٥	٢١	
التعوذ	مرفوع	آل عمران	٢٨		٥٥
التعوذ	مجرور	المائدة	١٦	١٦	متحدتان
التعوذ	طبيعي	طه	١٣	١٣	متحدتان
التعوذ	سكون عارض بأنواعه	ألم نشرح ، المعارج ، القمر	١٣	٢٦ ، ٣٩	متحدتان

جدول تحرير التعوُّذ مع الآية بدون بسملة

التعوذ	آية آخرها عارض	مثالها	تسوية	تفرقة	ملحوظات
التعوذ	منصوب	براءة إلى المشركين	٧	٩	
التعوذ	مرفوع	وإماينزغنك			
التعوذ	مجرور	تنزيل من الرحمن الرحيم	٨	٨	متحدتان
التعوذ	طبيعي	وما ينطق عن الهوى	٥	٥	متحدتان
التعوذ	سكون عارض منصوب	ورفعنا لكَ ذكرك	٥	٥	متحدتان
التعوذ	سكون عارض مجرور	الحمد لله فاطر السموات والأرض	١٠	١٠	متحدتان
التعوذ	سكون عارض مرفوع	ألا له الخلق والأمر	١٥	١٥	متحدتان

* **قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ ﴾** [الفاتحة : ٣ ، ٤]

يفهم قول الشاطبي : « ودونك الإدغام الكبير » .. البيت ، أن الإدغام لأبي عمرو عام من الروايتين . وهو كذلك في « التيسير » **فمن أين يؤخذ تخصيص الإدغام بالسوسي من « الشاطبية » ؟**

الجواب : يؤخذ تخصيص الإدغام بالسوسي من « الشاطبية » من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل ، ومن المنقول عن الشّاطبي في قراءته وإقرائه ، قال السّخاوي - تلميذه - آخر باب الإدغام من شرحه للشاطبية : وكان أبو القاسم - يعني : الشّاطبي - يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السّوسي لأنه كذلك قرأ .انتهى .

وسكون الإدغام عارض كسكون الوقف ، فإن كان قبل المدغم حرف مدٍّ أو لين جرى فيه ما يجري في الوقف من القصر والتّوسط والمدّ والإشارة بالرّوم والإشمام في غير الباء ، والميم مع الميم ، والباء ، وهذا ما نصَّ عليه في « النشر » و « طيبته » ، وقال : لا نعلم نصًّا بخلافه ، وقد يفهم من كلام الشّاطبي لتجويزه الإشارة بالروم ، والإشمام ، واختار بعضهم مدَّ المدغم فقط ، ولكن التّسوية بين العارضين أصحّ القولين ، وقد أخذنا عن شيخنا حال التّلقّي قول بعضهم :

وسوٍّ بين عارض الإدغام   وعارض الوقوف في الأحكام

وقال الطباخ في « تحريره » :

وعارض الإدغام و الوقف ولو   في الفتح والتقليل والاضجاع سو .

والإشارة بالروم لا يتأتى معها الإدغام الصحيح بخلاف الإشمام وهو هنا يكون مقارنًا للنطق بالحرف كما في : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ ، قال الطيبي :

واشمم هنا مقارنا للحرف لا بعد لفظه كحال الوقف[1]

وعلى ذكر الإدغام يجب أن يلمَّ القارئ بمعناه ، وفائدته ، وسببه وشرطه ، وموانعه ، وأقسامه ، والحروف التي تدغم والتي لا تدغم.

فالإدغام هو : النطق بالحرفين حرفًا مشدَّدًا كالثاني .

وفائدته : سهولة النطق بالحرفين .

وسببه : التماثل والتجانس والتقارب .

وشرطه التقاء المدغم بالمدغم فيه خطًّا (فيدخل ﴿ إنه هو ﴾ ، ويخرج ﴿ أنا نذير ﴾ وأن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة (فيدخل ﴿ خلقكم ﴾ ، ويخرج ﴿ خلقك ﴾ .

وموانعه نوعان : متفق عليها ومختلف فيها :

فالموانع المتفق عليها أربعة وهي : تنوين الأول و تشديده وكونه تاء ضمير غير مكسورة والإخفاء قبله نحو[2] : ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ و ﴿ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ ﴾ ، و ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ و ﴿ ٱلْحَقُّ كَمَن ﴾ و ﴿ كُنتُ تُرَابًا ﴾ ، و﴿ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ و ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ ﴾ .

واختص بعض المتقاربين بالإسكان قبله نحو : ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ ﴾ ،

(١) التنوير في مازاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير للعلامة الطِّيبي ص ١٦٥ .

(٢) وما يأتي أمثلة للأنواع الأربعة على طريقة اللف والنشر غير المرتب .

و ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ .

والموانع المختلف فيها خمسة وهي :

(١) حذف الحرف الفاصل بالجزم أو ما ينوب عنه نحو : ﴿ يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ و ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾ ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، والمشهور في المتقاربين الاعتداد بهذا المانع فالإدغام معه فيهما ضعيف .

قال في « الطيبة » :

(وفي الجزم انظر فإن تماثلا ففيه خلف ، وإن تقاربا ففيه ضَعْف)

على أنه اتفقت الطُّرق الصَّحيحة كلها على إظهار ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً ﴾ للجزم وخفة الفتحة وشذَّ إدغامها عن ابن شنبوذ والدَّاجوني .

وهذا هو مراد الشَّاطبي بقوله : « وما ليس مجزوما ».

(٢) توالي الإعلال في نحو ﴿ ءَالِ ﴾ و ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾ .

(٣) صيرورة المدغم حرف مدٍّ بإسكانه كـ ﴿ هُوَ وَمَن ﴾ .

(٤) كسر تاء الضمير في ﴿ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ .

(٥) خفة الفتحة مع عدم التكرار في ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ ﴾ و ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ ﴾ .

وهذه هي موانع الإدغام الكبير الذي هو أحد قِسْمي الإدغام و الثاني الصَّغير ، ومتى ارتفع المانع المعتد به ووجد السبب والشرط جاز الإدغام بحسب الرواية ، وقد تكلّمنا على أقسام الإدغام وجوبًا وجوازًا وعلى موانع الإدغام الصغير كلامًا وافيًا في كتابنا « الدروس التجويدية » فليراجع .

وأما ما يدغم وما لا يدغم من الحروف الهجائيَّة فهو خمسة أقسام :

الأوَّل : لايدغم ولايدغم فيه وهو ثلاثة أحرف : الهمزة ، والألف ،

والخاء المعجمة .

الثاني : لايدغم ويدغم فيه وهو أربعة أحرف : الطاء ، والظاء ، والصاد المهملة ، والزاي . ولا يقال أن الطاء تدغم في التاء في ﴿ أَحَطتُ ﴾ و ﴿ بَسَطتَ ﴾ إدغامًا ناقصًا ببقاء الإطباق ؛ لأن المراد الإدغام التام بإسقاط الحرف وصفته .

(الثَّالث) يدغم في مثله فقط وهو ستَّة أحرف : العين ، والغين ، والفاء ، والهاء ، والواو .

(الرابع) يدغم في جنسه ومقاربه فقط ، وهو خمسة أحرف : الجيم ، والدَّال ، والذَّال ، والسِّين والضَّاد .

(الخامس) يدغم في مثله وجنسه ومقاربه وهو أحد عشر حرفًا : الباء ، والتاء ، والثَّاء ، والحاء ، والرَّاء ، والسِّين ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنُّون .

وقد نظمت هذه الأقسام بقولي :

من أحرف الهجاء سبع لا ترى ... مدغمة في غيرها يا من قَرا

وهي الألف والهمز خاء طاء ... والصَّاد مهملًا وزاي ظاء

وليس في الثلاثة الأوائل ... إدغام حرف أبدا بحاصل

وستَّة في المثل أدغمنها ... عين ، وغين و واو ، ياء ، فاء ، ها

وخمسة في الجنس أو مقارب ... أدغم فقط تنل جميل المأرب

وتلك شين معجم والذال ... والجيم والضَّاد كذاك الدَّال

والباء ، تاء ، ثاء ، حاء سين ... راء ولام قاف كاف نون

والميم إحدى عشرها أدغمه في مثل وجنس ومقارب تفي
إلا أن الفاء تدغم في مقاربها الباء ، والدَّال تدغم في مثلها في الصغير فقط .

* **قوله تعالى** : ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ و ﴿ صِرَٰطَ ﴾ و ﴿ أَصْدَقُ ﴾ ونحوها الإشمام فيها عبارة عن إشراب الصَّاد صوت الزاي بحيث تنطق بحرف فرعي بينهما وتحكم ذلك المشافهة .

* **قوله تعالى** : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ مدُ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ لازم كَلمي مثقّل للزوم السُّكون وإدغامه ، والجمهور على مدِّ اللازم مشبعًا بدون إفراط وقُدِّر بثلاثة ألفات وهو أقوى المدود لتحقُّق سببه واتصاله ، ويليه في القوة ما ألحق به من تاءات البزي و ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ و ﴿ أتمدونّي ﴾ لحمزة و ﴿ أتعدانّي ﴾ لهشام و ﴿ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ لرويس ، ويليها المتصل ، ثم العارض للسكون ، ثم المنفصل ، ثم البدل وهو أضعفها ، كما أن اللين العارض للسكون أقلّ من حرف المدّ .

وقد نظمت ذلك فقلت :

أقوى المدود لازم وما لحق فالمتصل فعارض السكون ثق
فالمنفصل وأضعف الكل البدل واللين عن مدٍّ لعارض نزل

ويتفرع على هذه القاعدة أنه إذا اجتمع مدَّان قَوِيٌّ وضعيف ساوى القويُّ الضعيف أو علا عنه وساوى الضعيف القويَّ أو نزل عنه .

مثال ذلك : اللين والمدّ العارض للسكون ، والبدل والعارض ، والمتصل و المنفصل ، وسنوضح ذلك عند أمثلته من الآيات .

۞ ۞ ۞ ۞

تحرير بين السورتين

اعلم أن قالون وأبا جعفر وعاصمًا والكسائي وابن كثير يُبَسْمِلُون بين كل سورتين غير « براءة » بلا خلاف ، وأن ورشًا وأبا عمرو ويعقوب وابن عامر لهم البسملة ، والوصل والسَّكت بدونها وهذا الذي عليه جمهور شُرَّاح « الشَّاطبية » في قوله :

« وفيها خلاف جيده واضح الَّطلا »

أي : وفي البسملة خلاف في إثباتها وحذفها عن أصحاب رمز : كل « جلاياه حصلا » ، مشهور كشهرة ذي العنق الطويل بين أصحاب الأعناق القصيرة وهو كذلك في كتب أئمة القراءة وعليه فلا رمز في البيت لأحد

وإن حمزة و خلفًا يَصِلَانِ بلا بسملة قولًا واحدًا من هذه الطُّرق ، وإن من لهم البسملة لهم ثلاثة أوجه وهي : قطع الجميع ، ووَصْل الثَّاني ، ووَصْل الجميع .

ومن لهم البسملة والوصل والسَّكت بدونها لهم خمسة أوجه الثَّلاثة المذكورة وهذان الوجهان ، ولحمزة وخَلَف وجه واحد وهو الوصل بلا بسملة ، وقد نظمت هذه الأوجه بقولي :

وبين كل سورة وأخرى لمن يبسمل ثلاث تقرا
قطْع الجميع ثم وصْل الثَّاني ووصْل كلّ فَاتْل بالإتقانِ
واسكت وصل بدونها أوصل فقط لمن له ذلك واحذر الغلط

وهذا الحكم بين كل سورتين رتِّبَتا أوْلاً كالفاتحة بأول البقرة ، أو النساء مثلًا ، أما إذا وَصَل آخر السورة بأول نفسها كمن يكرر سورة « الإخلاص » فلا بدَّ من البسملة و كذلك إذا وَصَلَ آخر النَّاس بأوَّل « الحمد » ، وبقي ما لو وَصَلَ آخر « التَّوبة » بأوَّل نفسها فليس في ذلك إلا القطع بدون بسملة لاغير ، وقد بين ذلك العلَّامة الَّطيبيُّ بقوله :

وبين سورتين لم تُرَتَّبا ما بين ما رُتِّبتا قد أوجبا

وان تصل آخرها بالأول[1] لها فللجميع قال بسمل[2]

وآخر النَّاس بحمد إن تصل بسمل فقط الوصل و السَّكت حظل

أما بين « الأنفال » و « التوبة » فيجوز لجميع القُرَّاء ثلاثة أوجه وهي : الوصل بلا بسملة ، والسَّكت بلا بسملة ، والوقف بينهما كذلك ، نصَّ على هذا ابن الجزري وغيره ، ونُقِلَ عن بعضهم اختيار الوصل فقط لحمزة ؛ لأنه كذلك يصل في غيرها ففيها أَوْلَى ، و الأوَّل أَوْلَى ، وبالجميع قرأْتُ للكلَّ وبه أُقْرِئُ ، قال الَّطيبيُّ :

وبين « الانفال » وبين « التَّوبة » للكل قِف وصل وجي بسكتة

وقلت :

وبين « الانفال » و « توبة » بلا بسملة قفًاأو اسكت أو صلا

---

(١) وفي المطبوع من التنوير « بأوَّلِ »

(٢) وفي المطبوع من التنوير مكان هذا البيت :

(وآخر الأنفال قف لكل واسكت لهم وثلثا بالوصل)

وليس فيه وآخر الناس ولعل الصواب ما هنا فان طبعة التنوير هذه مشحونة بالتصحيفات / التنوير ١٦٤ .

وما تقدم هو « الأوجه الأصول » . وتأتي معها « أوجه فرعيَّة » نظرًا لاجتماع العوارض نذكر لك منها أنموذجًا نقيس عليه فنقول : إذا كان آخر السورة وأوَّل غيرها عارضًا منصوبًا يتأتى بينهما على التسوية عشرة أوجه لمن يُبَسْمِل ، وبيانها بين « **الفاتحة** » و « **البقرة** » : قَطْع الجميع بقصر العوارض بالسّكون ثم الرَّوم في﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، ثم توسُّط الكلِّ ومدّ الكلِّ ، وعلى وصْل الثَّاني ثلاثة ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ، وعلى وصْلِ الجميع ثلاثة ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ فقط ، وللواصل بلا بسملة ثلاثة ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ، وللساكت بدونها ثلاثة ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ .

فمن يزيد الوصل والسَّكت له ستة عشر وجهًا .

وعلى طريقة التَّفرقة يزيد وجهان وهما : روم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بقصره حال توسُّط ومدّ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ في قَطْع الجميع فعليها للمُبَسْمِل اثنا عشر وجهًا ، ولمن زَادَ الوصل والسَّكت ثمانية عشر ، وليس لحمزة وخَلَف إلا ثلاثة الوصل بلا بسملة على الطَّريقتين .

وإذا كان آخر السُّورة منصوبًا وأوَّل غيرها مرفوعًا يتأتى بينهما على طريقة التَّسوية واحد وعشرون وجهًا لأصحاب البسملة وخمسة وثلاثون وجهًا لمن يزيد الوصل والسَّكت بدونها وبيانها في آخر « البقرة » بأوَّل « آل عمران » إلى ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ : قَطْع الجميع بقصر ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسُّكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ، ثم رَوْم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ، ثم توسُّط الجميع وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ومدّ الكلّ وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ سبعة ، ووصْل الثَّاني بقصر ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾

و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسُّكون ورَوم وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ثم توسُّطهما وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ، ثم مدُّهما وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ سبعة ، ووصْل الجميع سبعة ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ والسَّكت بلا بسملة مثل وصْل الثَّاني والوصل بدونها مثل وَصْل الجميع ، وجميعها يتأتى على قصر ميم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ ومدّها للكل .

وعلى قصر المنفصل ومدِّه وعلى الإظهار والإدغام وعلى الفتح و التَّقليل لأصحابها ، وعلى طريقة التَّفرقة تكون أوجه البسملة أربعًا وثلاثين ، ولمن يزيد الوصل و السَّكت خمسين وهي : قَطْع الجميع بالقصر وفيه ثلاثة ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ٣ ، ثم روم ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ عليه ثلاثة ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ٣ ، ثم توسُّط ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسُّكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ، ثم روم ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالقصر حينئذ ٣ ، ثم رَوْم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بالقصر حال توسُّط ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسُّكون أو إشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالتَّوسُّط أو رَومه بقصره ٣ ، ثم مدُّ الكلِّ بالسُّكون أو إشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالمدِّ أو رومه بقصره ٣ ، ثم روم ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ حال مدِّ ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالسُّكون أو إشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بالمدِّ أو رومه بالقصر ٣ ، ووصْل الثَّاني بقصر ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ مع ثلاثة ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ٣ ، ثم توسُّطهما بالسُّكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ورَومه بقصره ٣ ، ثم مدُّهما بالسُّكون وإشمام ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ ورومه بقصره ٣ ، وعلى وصْل الجميع سبعة المرفوع ٧ ، وعلى السكت بلا بسملة تسعة مثل وصْل الثَّاني ، وعلى الوصل بدونها سبعة مثل وَصْلِ الجميع ، وتتأتى كما سَبَق ، ولا يخفى على

الفَطِن إخراجها لكلٍّ راوٍ بحسب ماله . وليس لحمزة و خَلَف غير سبعة المرفوع على كلٍّ مِنْ قَصْرِ الميم ومدِّها ، وإذا كان آخر السورة منصوبًا وأولها مجرورًا كآخر « الأَعراف » بأَوَّل « الأنفال » كان فيهما على طريقة التَّسوية للمبسملين اثنا عشر وجهًا ، ولمن يزيد الوصل والسَّكت عشرون وجهًا وبيانها : قَطْع الجميع بأربعة ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ و « الأنفال » ، ووصْل الثَّاني ووصْل الجميع بأربعة « الأنفال » ، و كذلك السَّكت و الوصل بدون بسملة ، وعلى طريقة التَّفرقة ستَّة عشر وجها لمن بَسْمَل وست وعشرون لمن زاد الوصل و السَّكت وهي : قَطْع الجميع بقصر العوارض بالسُّكون ورَوم المجرورين ، ثم توسُّطهما بالسكون وَروم المجرورين بقصرهما ثم مدها بالسُّكون وروم المجرورين بقصرهما ٦ ، و كذلك وصْل الثَّاني و السَّكت بلا بسملة ، وفي وصْل الجميع و الوصل بلا بسملة أربعة « الأنفال » فقط ، ولا يخفى تحرير ما بين السورتين إذا كان الآخر والأوَّل سكونًا أصليًّا أو عارضًا أو طبيعيًّا أو لازمًا ، وكذلك إذا كانا مختلفين كما لا تخفى مراعاة مَنْعِ الرَّوم والإشمام في هاء الضمير على أصحِّ القولين وإن كُنَّا جرينا عليهما في تحرير « الحجر » بأول « النحل » إلى ﴿ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ .

وقد وضعت جدولًا يُبَيِّنُ جميع ما يأتي بين كل سورتين بالطريقتين وإنك لو لاحظت ما بَيَّنتُه لك في الأمثلة المتقدِّمة لقدرت على استخراج جميع الأوجه المرقومة في الجدول لكل سورتين ، وها هو :

۞ ۞ ۞ ۞

جدول تحرير بين السورتين بطريقتين

آخر			أول				البسملة فقط		بسملة مع وصل وسكت	
مـد عارض	سكون عارض	طبيعي وشبهه	مـدّ عارض	سكون عارض	طبيعي وشبهه	الأمثلة	تسوية	تفرقة	تسوية	تفرقة
منصوب		٠	٠	منصوب	٠	الفاتحة بالبقرة	١٠	١٢	١٦	١٨
منصوب		٠	٠	مرفوع	٠	البقرة بآل عمران	٢١	٣٤	٣٥	٥٠
منصوب	٠	٠	٠	مجرور	٠	الأعراف بالأنفال	١٢	١٦	٢٠	٢٦
منصوب	٠	٠	٠		طبيعي	آل عمران بالنساء	٨	١٠	١٢	١٤
مرفوع	٠	٠	منصوب			المائدة بالأنعام	١٧	٣٠	٣٧	٤٢
مرفوع			مجرور			النساء بالمائدة	١٨	٣٦	٢٩	٥٦
مرفوع			مرفوع			الحجر بالنحل بلا روم	١٧	٢٦	٢٧	٣٦
مرفوع	٠	٠	٠	٠	٠	الحجر بالنحل بروم وإشمام	٢١	٣٠	٣٥	٤٤
مرفوع					لازم	الأنعام بالأعراف	١٥	٢٤	٢٣	٣٢
مجرور		منصوب				سبأ بفاطر إلى رباع	١١	١٥	١٨	٢٤
مجرور			مرفوع			الواقعة بالحديد	٢١	٣٩	٣٥	٦٢
"			مجرور			التوبة بيونس	١٢	١٢	٢٠	٢٠
"			طبيعي			الطور بالنجم	٩	٩	١٤	١٤
منصوب			مرفوع			العنكبوت بالروم إلى بعد	٢٤	٣٠	٣٦	٤٢

منصوب				مجرور		الصافات بـ صٓ (إلى ذكر)	١٦	٢٠	٢٤	٢٨
مرفوع				مرفوع		المزمل بالمدثر	٤٥	٧٢	٦٩	٩٦
مجرور				مجرور		الحاقة بسأل (إلى المعارج)	١٨	١٨	٢٨	٢٨
”				مرفوع		قٓ بالذاريات (إلى واقع)	٢٧	٢٧	٤٢	٤٢
		طبيعي			طبيعي	مريم بـ طه	٦	٦	٨	٨
		طبيعي	منصوب			طه بالأنبياء	١٠	١٢	١٦	١٨
		طبيعي	مرفوع			الأحزاب بسبأ	٢١	٣٠	٣٥	٤٤
		طبيعي	مجرور			الفرقان بالشعراء	١٢	١٢	٢٠	٢٠
		”	منصوب			النصر بـ تبت	٦	٦	٨	٨
		”	مرفوع			النجم بالقمر	١٨	١٨	٢٤	٢٤
		”	مجرور			الفجر بالبلد	١٢	١٢	١٤	١٤
	منصوب	،	مجرور	الفلق بالناس			١٢	١٢	٢٠	٢٠
	مجرور	”	منصوب			القمر بالرحمن	١٧	٢١	٢٦	٣٠
	مرفوع	”				الكوثر بالكافرون	٢٤	٣٠	٣٦	٤٢
	”	،	مجرور			الإخلاص بالفلق	٣٧	٣٧	٣٨	٣٨

(وقد تكفل كتابنا « قرة العين » ببيان جميع هذه الأوجه المرقومة في هذا الجدول)

* **قوله تعالى :** ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] .

لو وقفت على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ ثم وقفْتَ على ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ كان لك فيهما ستَّة أوجه وهي : قَصْر اللِّين مع تثليث ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ، ثم توسُّط اللِّين مع توسُّط ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ومدُّه ثمَّ مدُّهما ، ولو تقدَّم العارض على اللِّين كان لكَ ستَّة أيضاً وهي : على قَصْر العارض قَصْرُ اللِّين فقط ، وعلى توسُّط العارض توسُّط اللِّين وقَصْره وعلى مدِّ العارض مدُّ اللين أو توسُّطه أو قَصْره .

قال ابن الجزري في كلامه على نحو ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾ و ﴿ ٱلْخَوْفِ ﴾ : « والتحقيق في ذلك أن يقال : إن هذه الثلاثة أوجه لاتسوغ إلا لِمَنْ ذَهَب إلى الإشباع في حروف المدِّ من هذا الباب ، وأما مَنْ ذَهَبَ إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط ، ومَنْ ذَهَب إلى التَّوسُّط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التَّوسُّط والقصر سواء اعتدَّ بالعارض أو لم يعتدّ ولا يسوغ له هنا إشباع ، ولذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلًا »[١] انتهى .

وأشار إلى ذلك في « الطيبة » بقوله :

وفي اللين يقل طول

وقد نظم المنصوريُّ أوجه تقدُّم العارض على اللين فقال :

وكل من أشبع نحو الدين ثلاثة يجري بوقف اللين
ومن يرى قصرًا فبالقصر اقتصر ومن يوسِّطه يوسِّط أو قصر[٢]

---

(١) « النشر » ١ / ٤٦٥ .

(٢) حل مجملات الطيبة للمنصورى ورقة ٢١/أ .

ونظم الميهيّ أوجه تقدُّم اللين على العارض بقوله :

وكـل مـن قـصـر حـرف الـلـين ثـلاثـة يـجـري بـنـحـو الـديـن
وإن تُـوَسِّـطـه فـوسِّـط أشـبـعـا وإن تمـدّه فـمـدّ مـشـبـعـا

وإذا كان فيهما أو في أحدهما رَوم أو إشمام زادت أوجههما على ستّة ولا تخفى على الفطن .

وإذا وقفت على نحو ﴿ هُدًى ﴾ من كل مقصور مُنَوَّن أمَلْته لمن يميل صغرى أو كبرى ، وفتَحْته لمن يفتح .

أما الخلاف الذي حكاه الشَّاطبيّ بقوله : « وقد فَخَّموا التنوين وقفًا ورققوا » إلخ .. فهو خلاف نحويّ لاأدائي ، وأصله أن علماء الصَّرف لهم في الوقف على المقصور المُنَوَّن **ثلاثة أقوال** :

الأول : أن ألفه ألف قَصْر مطلقًا فيرقق أي : يمال .

والثاني : أنها مبدلة من التنوين مطلقًا فيفخَّم أي : يفتح .

والثالث : أنها مبدلة في النَّصب وألف قَصْر في الرَّفع والجرِّ فتفتح في النَّصب وتمال في الباقي ، ولم يصح ذلك عن أئمة القُرَّاء . كما وضَّحه ابن الجزري في « نشره » وأشار إليه في طيِّبته بقوله : « وما بذي التنوين خلف يعتلى . بل قبل ساكن بما أصِّل قِف » اهـ .

وقد ضبط المنوَّن الممال في القرآن فوجد سبعة عشر كلمة جمعها بعضهم بقوله :

ولا تمـــل مـــن المنـــوّنـــات إلا حـروفـا ذات قـصـر تـأتـي
غـزا مـصـلـى ومـصـفـى مـفـتـرى طوى ربًّا سوى سدى فتى قرى

مثوى مسمى وأذى مولى هدى ضحى عمى سبع وعشر فاعددا

وأُمِيلَت ﴿ هُدًى ﴾ لانقلاب ألفها عن ياء ، و **هذا أحد أسباب الإمالة الثمانية وهي :**

(١) كسرة موجودة في اللفظ مثل ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ و ﴿ إِنَىٰهُ ﴾ و ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ .

(٢)كسرة عارضة في بعض الأحوال مثل ﴿ خَافَ ﴾ و ﴿ طَابَ ﴾ فإنها تَؤُول إلى « خفت » و « طبت » .

(٣) ياء موجودة في اللفظ مثل ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ و ﴿ خِطَايَا ﴾ .

(٤) انقلاب الألف عن الياء مثل ﴿ هُدًى ﴾ و ﴿ اشْتَرَىٰ ﴾.

(٥) شبه الانقلاب عن الياء مثل ﴿ حبلى ﴾ .

(٦) شبه شبه انقلاب عن الياء مثل ﴿ مُوسَىٰ ﴾ و ﴿ يَحْيَىٰ ﴾ .

(٧) مجاورة إمالة وهو ما يكون للتناسب كرءوس الآي ، مثل ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ و ﴿ سَجَىٰ ﴾ أو المسمَّى بإمالة الإمالة كإمالة ألف ﴿ نَصَارَىٰ ﴾ و ﴿ يَتَامَىٰ ﴾ لدوري الكسائي من طريق الضَّرير[1] .

(٨) ألف مرسومة ياء كـ (حسرتى)و (أنى) ، وكلُّها ترجع إلى الكسرةِ أو الياءِ والإمالةُ والتَّقليلُ والفتحُ لغات فصيحة عربية ، وفائدةُ الإمالة سهولة النُّطق و الإشعار بالأصل .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن

---

(١) وهو من طريق طيبة النشر فقط .

﴿ قَبْلِكَ ﴾ إلى ﴿ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٤ ، ٥] .

فيها لقالون أربعة أوجه وهي : قصر المنفصل ومدّه وعلى كلّ منهما سكون وصلة في ميم الجمع رويت كلها من طريق أبي نشيط ، وأطلق الخلاف فيها في « الشَّاطبيّة » ، وقرأْتُ بها وبها أُقْرِئُ . وإذا ولي الميم همزة قَطْع عوملت في الصِّلة معاملة المنفصل فيكون فيها وحدها حينئذ ثلاثة أوجهً ، وهي : الصِّلة بالمدِّ ، و القصر ، والسُّكون .

وقد نظمت الجميع فقلت :

إذا ميم جمع يَتْلَها[1] نحو ما أتى ... فسكِّن وصل واقصر ومُدَّ على الكل

وإن عكس ذا سكِّن على القصر ثم صِل ... وكل على مدٍّ لقالون ذي الفضل

وإن يتلها همز فسكِّن وصل لها ... بقصر ومد مثل منفصل أصلي

وفيها لورش إبدال الهمز الساكن في ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ لأنها فاء كلمة وقد ضَبَط بعضُهم الحروف التي تأتي بعدها الهمزة فاء والكلمات التي تُبدَل والممنوع إبداله[2] فقال :

يبدل ورش بعد ستٍ تسبق ... تبْ فرو دُم يأتيك نور مشرق

بشرط أن يكون ما أبدله ... فاء لِلَفْظِ رَبُّنا أنزله

وبعد همز الوصل كالذي اؤتمن ... وبئس و الذئب و بئر يا فطن

وأَبدِلاً واوا له من همزة ... مفتوحة فاء وبعد ضمة

---

(١) أي يتلوها حذف الواو لضرورة شعرية .

(٢) أي لورش .

نــحــو يــؤيــد و مــؤجــلا ولا تـبـدل فـؤادًا لـؤلـؤًا نِـلـتَ الـعـلا
وما يجيء من جملة الإيوا فلا يـبـدلـه كـن عـالما مـحـصـلا

و﴿ بِمَآ أَنزَلَ ﴾ مدّه منفصل لانفصال سببه عن شرطه جائز لاختلاف القُرّاء في مدِّه وقَصْره ، و ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ مده متصل واجب لإجماع القُرّاء على مدِّه .

والقصرُ في المنفصل عبارة عن تحقيق النُّطق بحرف المدِّ بدون زيادة عليه ، وقدِّر بألف واحدة ويُعَبَّر عنه بالطَّبيعي .

والمدُّ هو الزيادة على ما ذُكِرَ ، والقُرّاء متفاوتون في المدّ على حسب مذاهبهم في التَّحقيق والتَّرتيل والحدر :

فأطولهم مدًّا ورش وحمزة ، وقُدِّر بثلاث ألفات .

ودونهما عاصم وقُدِّر بألفين ونصف ، ثم ابن عامر الكسائي وخَلَف وقُدِّر بألفين ، ثم ابن كثير والبصريان وأبو جعفر وقُدِّر بألف ونصف ، فهي أربع مراتب ذُكِرَت في « التيسير » وغيره ، ومشى عليها كثير من القُرّاء والمُقْرئين ، وبعضهم لا يرى في المدِّ إلا مرتبتين طُولى لورش وحمزة وقَدْرُها ثلاث ألفات ووُسْطَى للباقين وقَدْرها ألفان سواء ذلك في المتصل و المنفصل وهو اختيار الشَّاطبيِّ رحمه اللّه تعالى .

إن قلت : من أين تأخذ للشَّاطبيِّ بذلك مع أنه أهمل في القصيدة ذكر تفاوت المدِّ ولم يُنَبِّه عليه ، والمَرْتَبَتان خلاف « التيسير » ؟ ، قلت : من السَّماع الصَّحيح المتلقَّى بالسَّند ، فَقَد نَقَلَ الجعبريُّ عن السَّخاويِّ أن الشَّاطبيِّ كان يُقْرِئ بمرتبتين طُولَى ووسطى فقط ، وأنه عَدَلَ عن

المراتب الأربع ؛ لأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كلّ مرّة على قدر السَّابقة بخلاف المرتبتين فإنهما تتحقَّقان ويُمكن ضبطهما وتتيسَّرانِ على النَّبيه والغبيِّ ، أما كونهما خلاف « التيسير » فهذا لا يضرُّ ؛ لأنه خلاف إلى أقوى ، على أن المحقِّق[(١)] انتصر لهما وعزاهما إلى كثير من أئمة المحقِّقين ، قال في « نشره » : وهو الذي استقرَّ عليه رأي المحقِّقين من أئمتنا قديمًا وحديثًا وذكر كثيرين ، منهم : ابنُ مجاهد والطَّرسوسيُّ وغيرهما . وقال عنهم : إنهم لم يذكروا من سوى القصر غير مرتبتين طُولى ووُسْطى .

وقال : وهو الذي أميل إليه وآخُذُ به غالبًا وأعوِّل عليه انتهى[(٢)] .

بقي كيفية التَّحرير بين المتَّصل والمنفصل حين اجتماعهما من أربع مراتب وهَاكَه موضحًا :

إذا اجتمع منفصل ومتَّصل متوسِّط أو متطرِّف موصول وسبق المنفصل ، فمن له قَصْر المنفصل (وهو قالون[(٣)] ، وابن كثير ، والبصريان[(٤)] ، وأبو جعفر) له في المتَّصل المدُّ ثلاثًا وأربعًا ولقالون والدُّوريّ مدُّ المنفصل ثلاثًا مع مدِّ المتَّصل ثلاثًا وأربعًا ، ولابن عامر ، والكسائي ، وخلف مدُّ المنفصل والمتَّصل أربعًا على التَّساوي لاغير ، ولعاصم مدُّ المنفصل أربعًا مع مدِّ

---

(١) وهو الإمام ابن الجزري .

(٢) « النشر » ١ / ٤٤٥ .

(٣) أي بخلفه .

(٤) أي بخلف الدوري

المتَّصل أربعًا وخمسًا ثم مدّهما خمسًا ، ولورش وحمزة مدُّهما ستًّا لاغير ، فإذا كان المتَّصل متطرفًا موقوفًا عليه جاز للجميع مدُّ المتَّصل ستًّا نظرًا لسكون الوقف ، ويجري فيه الإشمام في جميع مراتبه ويكون رومه كحال وصْله كما قال العلَّامة الطَّبَّاخ :

وواقفا لقدر مدِ الوصل ضُم ستًّا ويجري حكم وصْل إن ترم

وتوضيح تحريرهما حينئذ ، إن قصر المنفصل جاز في المتَّصل مدُّ ثلاث وأربع وست ، وإن مُدَّ المنفصل ثلاثًا مُدَّ المتَّصل ثلاثًا وستًّا ، وإن مدَّ المنفصل أربعًا مدَّ المتَّصل أربعًا وستًّا ، وإن مدَّ المنفصل خمسًا مدَّ المنفصل خمسًا وستًّا ، وإن مدَّ المنفصل ستًّا مدَّ المتَّصل ستًّا لاغير ، وإليك توضيح ما يتأتى فيهما من الأوجه للجميع من أربع مراتب ، ومن مرتبتين[1] في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ ﴾ إلى ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ :

فلقالون ومن معه قَصْر المنفصل عليه مدُّ المتصل ثلاثًا وأربعًا مع السُّكون والرَّوم والإشمام ،ومدُّه ستًّا بسكون وإشمام فقط فهي ثمانية ، ويزيد قالون والدُّوري مدَّ المنفصل ثلاثًا عليه مدُّ المتَّصلِ ثلاثًا بسكون وروم وإشمام ومدُّه ستًّا بسكون وإشمام فقط ، ومدُّ المنفصل أربعًا عليه مدُّ المتَّصل أربعًا بسكون وروم وإشمام ومدُّه ستًّا بسكون وإشمام لاغير فتتمُّ الأوجه حينئذ ثمانية عشر .

فإذا كان المتَّصل مجرورًا امتنع الإشمام وكانت الأوجه أحد عشر ،

---

(١) وهي التي اختارها الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى .

وفي المنصوب سبعة لاغير إذ لارَوْمَ فيه ولا إشمام .

ولابن ذكوان والكسائي وخَلَف خمسة أوجه في المرفوع وهي : مدُّ المنفصل أربعًا عليه مدُّ المتَّصل أربعًا بسكون وروم وإشمام ومدُّه ستًا بسكون وإشمام ، وفي المجرور ثلاثة ، وفي المنصوب اثنان ، ولعاصم عشرة أوجه وهي مدُّ المنفصل أربعًا عليه مدُّ المتَّصل أربعًا بسكون وروم وإشمام وستًا بسكون وإشمام فقط ، ومدُّ المنفصل خمسًا عليه مدُّ المتَّصل خمسًا بسكون وروم وإشمام وستًا بسكون وإشمام ، ومُنِعَ الرَّوم حال مدِّ المتَّصل ستًا ؛ لأنه كالوصل ، ولا يوصل المتَّصل بستّ لهؤلاء ، ولورش ثلاثة فقط وهي مدُّهما ستًا بثلاثة[1] لاغير ، وإلى ذلك أشار العلَّامة الطَّبَّاخ بقوله :

وذو اتصال وانفصال سوّ أو زِد ما به انفراد آخر رأوا

وإن يمدّ قدر ما به انفرد فاوجه الثَّاني جميعها تعد

وقد أوضحنا طريق « النَّشر » فيهما لحفص في كتابنا « تيسير الأمر لما زاده حفص من طريق النشر »[2] فارجع إليه وقِس الباقين عليه .

ولهشام خمسة أوجه وهي : مدُّ المنفصل أربعًا عليه في المتَّصل قَصْر وتوسُّط ، ومدّ بالإبدال[3] ورَوم بالتَّسهيل بالقصر والتَّوسط ، ولحمزة

---

(١) أي بالسكون المحض والروم والإشمام .

(٢) « تيسير الأمر » ص ٣ – ٥ .

(٣) وهي التي تسمى ثلاث الإبدال في باب وقف حمزة وهشام على الهمز .

خمسة أيضاً : مدُّ المنفصل ستًّا عليه في المتَّصل ثلاثة الإبدال والروم بالقصر والمد(١) اهـ .

كل ذلك من الأوجه الجائزة وجميعها مأخوذ من القواعد ومنصوص عليه في « النشر » وغيره .

قوله تعالى ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ كل من له إدخال حرف المد بين الهمزتين فإنما يمدُّ قَدْر أَلِفٍ واحدة ، وما وَرَدَ من زيادة المدِّ فيه عن هشام ضعيف لا يُقْرَأُ به(٢) ، والمدُّ بمقدار الألف هنا يسمَّى « مدُّ الحَجْز » وهو أحد ألقاب المدِّ العشرة ، وباقيها « مدُّ العَدْل » وهو اللازم لأنه يَعْدل الحركة، و« مدُّ التَّمكين » وهو المتَّصل كـ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ للتمكُّن من تحقيق الهمز و « مدُّ البدل » كـ ﴿ ءَادَمَ ﴾ لأنه بدل من الهمز ، و« مدُّ الرَّوم » نحو ﴿هَٰٓأَنتُمْ ﴾ لمن يسهِّل ؛ لأنه يروم الهمزة ، و « مدُّ الفَرْق » مثل﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ ﴾ للفرق بين الاستفهام والخبر ، و « مدُّ البنية » نحو ﴿ زكرياء ﴾ بالمدِّ لبيان بنية الممدود ، والمقصور ونحو ﴿ دُعَآءً ﴾ ﴿ وَنِدَآءً ﴾ فإن الكلمة فيهما بُنِيَتْ على المدِّ ، و « مدُّ البسط » أو « الفَصْل » وهو المنفصل لأنه يبسط االصوت

---

(١) أي مع التسهيل في كل منهما .

(٢) وقد ذهب بعضهم إلى أن المدَّ الذي يكون بين الهمزتين عند من يدخل ألفًا بينهما أن هذا المدَّ من قبيل المدِّ المتصل نظرًا لوجود شرط المدِّ وهو الألف وسببه وهو الهمز في كلمة واحدة وجمهور المحققين على عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها وإنما أتى بها لتكون حاجزة بين الهمزتين وللإبعاد إحداهما عن الأخرى لصعوبة النطق بهمزتين متلاصقين « غيث النفع » ص ٧٧ و « النشر » ١ / ٤٦٨ .

بين الكلمتين ، و « مدُّ المبالغة » نحو ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ للمبالغة[١] في نفي الألوهية عن غير اللّه ، و« مدُّ الأصل » وهو الطَّبيعيُّ ، وقد جمعت هذه الألقاب في قولي :

للمدِّ عشرة ألقاب أفيدكها الحجز ، والعدل ، والتمكين ،والبدل
ومدّ روم ، وفرق بنية ، وكذا بسط ، مبالغة ، والأصل قد نقلوا

والكسائي وهشام يشمَّان كسر ﴿ قِيلَ ﴾ الفعل ضمة وليس لهما في ﴿ قِيلًا ﴾ و ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ إلا إخلاص الكسر .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ أمال الكسائي وقفًا ما قبل هاء التَّأنيث من حروف التَّهجِّي ما عدا الألف في قول ، وما عدا حروف الاستعلاء . و « حاع » وحروف « أكهر » بعد فتح وضم في قول آخر ، ولم يمل الألف اللينة أصلًا كـ ﴿ ٱلۡحَيَوٰةَ ﴾ ، ووضَّح ذلك بعضهم بقوله :

من غير خُلف أميلت زينب فجَثَت لِذَوْد شمس لدى هاء الوقوف يرى
كذاك أكهر بعد الياء إن سكنت أو كسرة وسكون بعدها جبرا
والخلف في العلو مع حاع له ذكروا وبعد فتح وضم أكهر اشتهرا
واستثن من خص ضغط قظ حعا ألفا فالفتح فيها بلا خلف له ذكرا

* **قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ .. إلخ** [البقرة : ٨] .

ذَكَرَ الشَّاطبيُّ الخلاف في إمالة ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ عامًّا لأبي عمرو بقوله -

(١) وهو المسمى مد التعظيم وهو خاص بطرق الطيبة .

« وخلفهم في « النَّاس » في الجرِّ حصلا » ، ولكن المنقول عنه توزيع الخلاف بين الراويين ، فللدوري الإمالة فقط ، وللسُّوسي الفتح فقط وهو الذي أخذناه ، على أن صاحب « النشر » لم يذكر الخلاف لغير الدُّوري .

وللأزرق في مدِّ البدل في ﴿ ءَامَنَّا ﴾ و ﴿ ٱلْأَخِرِ ﴾ ثلاثة أوجه : القصر والتَّوسُّط والمدُّ ، ولا فرق بين المحقَّق والمغيَّر فقد أطلق المذاهب فيهما الشَّاطبيُّ[1] وغيره ، وكل من له مذهب في البدل لم يفرق بَيْنَهُمَا ، فقول الشَّيخ شلبي في « تحريره » إن قصرالمغيَّر مذهب لا يتمشَّى إلا إذا كان مع قصر المحقَّق ، لأن المذاهب فيها ثلاثة كما علمت ، أما قصر المغيَّر مع توسُّط المحقَّق أو مدّه فيأتي على قاعدة تغيُّر السَّبب والاعتداد بالعارض عند من يعتدّ به وتكون الأوجه حينئذ خمسة وهي : قصرهما ثم توسُّط المحقَّق مع توسُّط المغيَّر وقصره ثم مدُّ المحقَّق مع مدِّ المغيَّر وقصره .

قال ابن الجزري في « نشره » : وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو ﴿ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ فمن لم يعتد بالعارض ساوى بين ﴿ ءَامَنَّا ﴾ وبين ﴿ ٱلْأَخِرِ ﴾ قصرًا وتوسُّطا ومدًّا ، ومن اعتد به مدَّ وتوسّط في ﴿ ءَامَنَّا ﴾ وقصر في ﴿ ٱلْأَخِرِ ﴾ ، ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ماستثني من ذلك فيما تقدَّم وبه قرأْتُ وبه آخذ ولأمنع الاعتداد بالعارض انتهى[2] .

---

(١) وذلك أن الشاطبي مثل لمدِّ البدل بالنوعين المحقَّق والمغير ، ثم أطلق الحكم في ذلك .

(٢) « النشر » (١ / ٤٧٣ - ٤٧٤) .

* **قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ إلى ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾** [البقرة : ١٤] .

لفظ ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ بدلٌ وصلًا ومدٌّ عارض للسُّكون وقفًا ، ومعلوم أن مدَّ العارض أقوى من البدل ففيهما لورش ستَّة أوجه نصَّ عليها في « النشر » بقوله : إذا وقفت لورش من طريق الأزرق على نحو ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ و﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ و ﴿ مَـَٔابٍ ﴾ فمن روى عنه المدّ وصلًا وَقَفَ كذلك ، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد ، ومن روى عنه التَّوسُّط وصلًا وَقَفَ به إن لم يعتد بالعارض وبالمدِّ إن اعتدَّ به ، ومن روى القصر كأبي الحسن بن غلبون وابن بَلِّيمة وَقَفَ كذلك إذا لم يعتد بالعارض وبالتَّوسُّط أو الإشباع إن اعتدَّ به ، انتهت عبارته .

وقد نظمت ذلك فقلت :

ثلث كمستهزئون مع قصر البدل وإن تـوسـط وسِّـطـاً وامـدد تجـل

وإن تمــد امــدده لاغــيــر لــدا وَقْـفٍ لـورش ستّـة نـلـت الأمـل

وليس ذلك مخصوصًا بعارض السُّكون الذي فيه همز بل هو عام في جميع المدِّ العارض لكونه أقوى من البدل كما علمت .

ونَبَّه على ذلك العلَّامة الطَّبَّاخ في « تحريره » فقال :

وحـرف مدٍ[١] حـرف لـين إن تـلا في الـوقـف أو عـارض وقـف بـدلا

---

(١) وفي نسخة مخطوطة للطبَّاخ بزيادة « مع » في قوله « وحرف مد مع حرف لين الخ ولعله هو الأصحُّ » .

فليأت في الثاني الذي في الأول وزده ما عنه علا إن يقبل
ومثل أول مع الادنى أتى في الثان مع عكس فصارت ستتا

* **قوله تعالى :** ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة : ١٥] .

اختصَّ بإمالة ﴿ طُغْيَـٰنِهِمْ ﴾ الدُّوري عن الكسائي ولا تقليل فيه لورش(١) .

* **قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠] .

يفهم من قول الشَّاطبيِّ : « وعن حمزة في الوقف خلف .. » إلى « و شيء و شيئا لم يزد » أن خلفا اختلف عنه في السَّكت على المفصول نحو﴿ لَهُمْ ءَامِنُواْ ﴾ ولم يختلف عنه في السَّكت على « أل » و ﴿ شَيْءٍ ﴾ ، وأن خلادًا اختلف عنه في سكت «أل» و ﴿ شَيْءٍ ﴾ ولم يختلف عنه في عدم سكت المفصول ، وقد أوضح ذلك بعضهم بقوله :

و شيء و أل بالسَّكت عن خلف بلا خلاف وفي المفصول خُلْف تقبلا
وخلادهم بالخلف في «أل» و شيئه ولا سكت في المفصول عنه فحَصِّلا

ولحمزة وهشام في الوقف على ﴿ شَيْءٍ ﴾ النَّقل و الإدغام وكلاهما مع السُّكون أو الرَّوم لكونه مجرورًا فتصير أربعة أوجه ، ويزيد في المرفوع الإشمام فيهما ففيه ستَّة ، والحذف اتباعًا للرسم متحدّ مع النَّقل بالسُّكون فلا يعدّ وجهًا لاندراجه فيه(٢) ، وفي المنصوب النَّقل و الإدغام فقط ،

---

(١) وكذلك لا تقليل له في ﴿ آذانهم ﴾ .

(٢) وذلك أن الهمزة هنا لا صورة لها .

وقد نظم العلّامة المرادي أوجه المرفوع فقال :

في شــيء المرفــوع ســتــة أوجــه نَــقْــل وإدغــام بــغــيــر مــنــازع
وكــلاهــمــا مــعــه ثــلاثــة أوجــه والحذف مــنــدرج فــلــيــس بــســابــع

وزاد بعضهم أوجه المجرور والمنصوب فقال :

ويــجــوز في مــجــرورهــا هــذا ســوى إشــمــامــه فــامــنــع لأمــر مــانــع
والــنَّــقــل والإدغــام في مــنــصــوبــهــا لاغــيــر فــافــهــم ذاك غــيــر مــدافــع

* **قوله تعالى :** ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ [البقرة : ٢٩] .

لو وقف يعقوب على ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ وعلى ﴿ هُوَ ﴾ ﴿ وهي ﴾ وقف بهاء السَّكت فقط من طريق « الدرة » ، وكذلك لو وَقَفَ على ياء المتكلم المشددة نحو ﴿ إليَّ ﴾ و ﴿ عَليَّ ﴾ و ﴿ بِمُصۡرِخِيَّ ﴾ ، وله في الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة نحو « لِم » و « بِم » و « فيم » هاء السَّكت وعدمها ، هذا ما قرأت به من طريق « الدُّرَّة » ونصَّ عليه شارحها الرَّميلي وأفتيت به وأخذت عليه خطوط مشيخة مقارئ الإسكندرية سنة ١٣١٦هجرية .

* **قوله تعالى :** ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ٣١] .

اجتمع في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ مدان منفصل ومتصل ، وقد أسلفنا مراتب مدهما عند ممن يحقق الهمزة ، وبقي أن مَن غَيَّر همزة المتصل وصلًا بتسهيل أو حذف يجوز له القصر والمدّ فيه عملًا بقول الشَّاطبيِّ :

« وإن حرف مدٍ قبل همز مغير .. » إلخ

وأن المدَّ أولى من القصر عند قالون لبقاء أَثَر السَّبب عَكْس أبي عمرو لعدم أثره كما قال في « الطَّيِّبة » :

والمد أولـى إن تـغـيـر الـسـبـب وبـقـي الأثـر أو فـاقـصـر أحـب

ولقالون والدُّوري فيهما ثلاثة أوجه : قَصْر « ها » مع قَصْر ومدّ « أولاء » ثم مدُّهما لاغير[1] ، ولا يجوز قَصْر المتَّصل المغيَّر بالإسقاط مع مدِّ المنفصل لأنه لو قُدِّر منفصلًا ساوى غيره وإن قُدِّر متَّصلًا تَعَيَّنَ مدُّه[2] ، وتجري الأوجه الثلاثة فيما لو تَأَخَّر المنفصل عن المتَّصل المُغيَّرِ نحو ﴿ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ فعلى مدِّ ﴿ ٱلسَّمَآءَ أَن ﴾ قَصْر ومدّ في ﴿ بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ﴾ ، ثم

---

(١) انظر التعليق الآتي .

(٢) وعللوا ذلك بأن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من سبب الانفصال وغير ذلك من التعاليل التي أوردها ابن الجزري في النشر وكلها لا تلزم هنا لأن المتصل يكون له ما ذكروه من القوة المطلقة أوبقى على حاله ولم يتغير فإذا دخله طارئ التغير خضع لقوانين التغير وهو جواز القصر وإلا فما جوابهم في تجويز هم القصر لورش في « اللاء » لسبب التغيير بالتسهيل وفي نحوه وقفاً لحمزة ومعلوم أنهما لا يريان في المنفصل إلا الإشباع وكذلك ماذا يقولون في تجويز قصر حرف المد اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغيير سببه نحو « الم الله » فاتحة آل عمران لجميع القراء مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك أليس اعتبار العروض فيه يخرجه من باب المتصل إلى باب الطبيعي مطلقا وقد ذكروا كل هذا العلل في الرد على من منع القصر بقالون في « أولاء » مع المد في « ها » فياليت شعري أليس التغيير بالتسهيل أو الإسقاط من باب واحد وأنها الخلاف في أولوية تقديم المد أو القصر في الأداء فقط كان على الامام المتولي وغيره ممن قبل ذلك في حالة التسهيل أن يأخذ في حالة الأسقاط لان العلة واحدة وهو التغيير فيبقى الخلاف في الاولوية الروض النضرة ١٧٧ مختصر بلوغ الأمنية ٧٣ ـ ٧٤ .

قَصْرهما ، ولقنبل[١] وجهان تسهيل الثانية بين بين ، وإبدالها مدًّا طويلًا للساكن ملحقًا باللازم . ولورش ثلاثة أوجه وهي : وَجْهَا قنبلٍ ، والثَّالث : إبدالها ياء مكسورة خفيفة ، وليس للأزرق في إبدالها ياء ساكنة مدِّيَّة ثلاثة البدل بل له المدُّ الطَّويل فقط كما قال الطِّيبيُّ :

وآخر الهمزين حيث أبدله مداً فلا تأتي الوجوه فيه له[٢]

أي : وجوه البدل ، ومثل ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ بالنور لورش ، إلا أن إبدالها مدًّا يجوز فيه القصر والمدُّ لتغيُّرِ السَّبب بالنَّقل ، وفي جَمْع ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ لورش مع البدل قبلها إلى ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ يتأتى ثمانية عشر وجهًا وهي ستَّة على قاعدة اجتماع البدل والعارض في كل منها ثلاثة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ وهذا هو التَّحقيق .

أما قول الإسقاطي : انها سبع وعشرون فهو تساهل لا يصح إذ لا يقصر العارض مع مدِّ البدل أو توسُّطه .

وفيها لقالون ثلاثة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ مع السُّكون أو الصِّلة ، وعلى كل ثلاثة ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ فهي ثمانية عشر أيضاً ، ولايخفى ما للباقين إلى ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ .

ولحمزة في الوقف على ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ وليس محل وقف ، والذي يسوغ الوقف عليه هو ﴿ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ بالنساء) ثلاثة عشر وجهًا وهي

---

(١) أي في قوله تعالى « هولاء إن كنتم » المترجم لها .

(٢) التنوير للطِّيبِّي ص ١٦٨

تحقيق الهمزة الأولى بالمدِّ عليه خمسة الأخيرة المتقدمة ، ويمتنع حينئذ وجهان وهما : روم الأخيرة بالمدِّ مع قَصْر الأولى والعكس ، وحُكِي إبدال الأولى واوًا مع القصر والمدِّ فتكون الأوجه بذلك خمسة وعشرين والصَّحيح ماذكرنا ، وقد نظمته فقلت :

في هـؤلاء إن تـقـف لحمـزة	ثـلاث أوجـه أتـت مـع عـشـرة
وهـي إذا حـقّـقْـت مـا تـوسـطـا	فـاقـصـر مـطـرفـا ومـد وَسِّـطـا
ورم عـلـى الـقـصـر ومـد وإذا	سـهّـلـت مـا تـوسـط المدّ خـذا
والـقـصـر فيه وعـلـى كـلٍّ أتـى	ماجاء في التَّحـقـيـق لـكـن أثـبـتـا
مـنـعـا لـروم إن قـصـرت هـا بمـد	وإن مـددت المنـع بـالـقـصـر ورد

ولهشام تسهيل المتطرفة فقط بأوجهها الخمسة له .

* قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ إلى ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ هذه الآية مثال لاجتماع البدل وذات الياء لورش فله فيها من « الحرز » أربعة طرق[١] وهي : قَصْر البدل بفتح ذات الياء ، وتوسُّطه بتقليلها ، ومدُّه بفتحها وتقليلها ، وتجري هذه الأربعة لو عكس الترتيب بتقدم ذات الياء على البدل ، فعلى فتحها قَصْر ومدّ في البدل ، وعلى تقليلها توسُّط ومدّ ، ومثالها ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾ فلا فرق بين المغيَّر والمحقَّق وهو المعتمد ، ولا يتأتى تقليل ذات الياء على قَصْر

(١) فقد شاع التعبير عن هذه الأحكام بالأوجه ولكن الصواب ما عَبَّر له المؤلِّف من أنها طرق كما نَبَّهَ هو على تساهل بعضهم في إطلاق الأوجه على ذلك تجوّزًا .

البدل من جميع الطرق[١] وليس من طريق « الحرز » فتحها مع التوسُّط بل هو طريق « النشر »[٢] ، نقل ذلك كله العلَّامة سلطان وأيَّده بما نقله عن العلَّامة عثمان النَّاشري ، قال أنشدني لنفسه شيخنا العلَّامة محمد الجزري قوله :

كآتى لورش افتح بقصر ومدِّه   وقلِّل مع التَّوسُّط والمدِّ مكملا
لحرز وفي التلخيص[٣] فافتح ووسطا   وقصر مع التقليل لم يك للملا

قال صاحب « الإتحاف » : وقوله « **وقصر مع التقليل** » إلخ .. تصريح بمنع الطَّريق السَّادس وهو قَصْر البدل مع التَّقليل فلا يصح من طريق[٤] الكتابين ، لأن كل من روى القصر في البدل لم يروِ التَّقليل ، انتهى[٥] ، فإذا اجتمع المغيَّر والمحقَّق مع ذات الياء كآية ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا

---

(١) الصواب جواز تقليل ذوات الياء المختلف فيها على قصر البدل على ما حقَّقه العلاَّمة المتولي من تلخيص ابن بليمة حيث إن ابن بليمة له في البدل القصر والتَّوَسُّطِ وليس له في ذوات الياء ورؤوس الآي غير ما فيه « ما » إلا التقليل هذا ما وجده المتولي في « التلخيص » خلافًا لما ذكره في « النشر » عن ابن بليمة علمًا بأن التلخيص ليس من طرق الشَّاطبية وإنما نبهنا على ذلك لما يوهمه كلام المؤلِّف من التعميم راجع : « الروض النضير » ص (٤٥٥ - ٤٥٦) .

(٢) وذلك من التبصرة لمكي وإرشاد أبي الطيب رحمه الله تعالى .

(٣) أي تلخيص ابن بليمة رحمه الله تعالى .

(٤) وقد عرفت في التعليق السابق ما في هذا الكلام من النظر فدر مع الدليل حيث دار .

(٥) « إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر » ص ٨١ .

مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ ﴾ لم تزد الأوجه عن أربعة على عَدَم الاعتداد بالعارض فإن اعتدَّ به كانت الأوجه خمسة وهي قَصْر المحقَّق مع فَتْحِ ذات الياء وقَصْر المغيَّر ، ثم توسُّطهما مع التَّقليل ، ثم مدُّهما مع الفتح ثم مدُّ المحقَّق مع الفتح وقَصْر المُغَيَّر ثم مدُّهما فقط مع التَّقليل .

فإذا اجتمع مع المحقَّق والمغيَّر وذات الياء لين كآية ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ إلى ﴿ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ كانت الأوجه سبعة وهي : قَصْر البدلين[1] مع توسُّط اللين و الفتح ثم توسُّط الجميع والتَّقليل ثم مدُّ المحقَّق مع مدِّ المغيَّر مع توسُّط ومدِّ اللين وعلى كل فَتْح وتقليل ثم مدُّ المحقَّق مع قَصْر المغيَّر والفتح وتوسُّط اللين فقط ، وأجاز اليمنيُّ الفتح على توسُّط البدل ، وتساهل قوم فأجازوا التَّقليل على قَصْر المغيَّر على الاعتداد بالعارض واعتباره ساقطًا ، وبذلك تزيد الأوجه و التَّحقيق ما قدمناه ، وقد نظمت أحوال البدلين واللين وذات الياء بقولي :

وفي مغير إذا تقدما ... محقق خمسة أوجه اعلما
أقصرهما وإن توسط أولا ... أو إن تمد سوِّ واقصر تفصلا
والعكس إن تقصر فثلث ثاني ... وسوّ في الباقي وخذ بياني
وعند قصر يمنع التقليل في ... ذي[2] اليا وفي التوسيط والمد اعرف
جوازه لليمني والفتح مع ... توسط سلطان عنهم قد منع

---

(١) أي المحقق والمغير .

(٢) وقد سبق بيان أن الصواب ثبوته ولكنه ليس من طرق الشَّاطبية .

وإن يكن بعدهما لين أتى ومع هذا ذات ياء أثبتا
فيه على القصر توسُّط وفتح ووسط الكل بتقليل رجح
في ذات ياء وبمد حصلا واللين وسِّطه أو امدد في كِلا
وإن تمد قاصرا مغيَّرا فافتح موسطا فسبعة ترى

تنبيه

طريقة اليمني لاتوافق طريقة « الحرز » فلذا أهملناها[١] .

* **قوله تعالى** : ﴿تِسۡعَ ءَايَٰتِۭ هُدَايَ﴾ [البقرة : ٣٨] .

اختص بإمالة ﴿ هُدَايَ ﴾ الدُّوري عن الكسائي وقلَّله ورش بخلفه ، وضابط ما يقلِّله ورش من ذوات الياء أن كلَّ ما أماله الشيخان[٢] أو اختصَّ به الكسائي[٣] يقلِّله الأزرق بخلفه إلا ﴿ الربا ﴾ و ﴿ مرضاة ﴾ و ﴿ مشكاة ﴾ و ﴿ أو كلاهما ﴾[٤] ، فإنه يفتحها لا غير حيث وقعت ، وقد نظمت ذلك فقلت :

وما أميل من ذوات الياء لحمزة ومعه الكسائي
أو الكسائي وحده فالأزرق للفتح و التقليل فيه مطلق

(١) لأن يقصرة مكي وإرشاد أبي الطيب ليسا من طريق الشاطبية كما أسلفنا .

(٢) أي حمزة والكسائي .

(٣) أي : سواء اختص به الكسائي من روايتيه نحو ﴿ وأوصاني ﴾ أو من رواية الدوري كالراءات المتطرفة المكسورة .

(٤) وسيذكر المؤلف خلاف العلماء في ﴿ كلتا الجنتين ﴾ في سورة الكهف .

إلا «الربا» «مرضات» «مشكاة» كِلاَ فما بغير الفتح فيها قد[١] تلا

* **قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا ﴾ إلى ﴿ عَظِيمٌ ﴾** [البقرة : ٤٨ ، ٤٩] .

اجتمع فيه لورش اللين و البدل وله في ذلك أربعة طرق وهي : توسُّط اللين عليه ثلاثة البدل ثم مدُّهما ، و كذلك إذا تقدَّم البدل على اللين كآية ﴿ مَا نَنسَخْ ﴾ .. إلى ﴿ قَدِيرٌ ﴾ ، ويكون ترتيبها هكذا : قَصْر البدل مع توسُّط اللين ثم توسُّطهما ثم مدّ البدل مع توسُّط اللين أو مدُّه ، وقد ضَبَطَ الحالتين بعضُهم بقوله :

وبدلا فاقصر ووسِّط لِينا ووسِّطنهما تَحُزْ يقينا
ومُدَّ أوَّلاً وخذ في الثاني وجهان صاح تحظ بالأماني
وسِّط للين ثلِّثن البدلا وامددهما معا تنال الأملا

* **قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾** [البقرة : ٥١] .

يقلِّل أبو عمرو كلَّ ماجاء من لفظ « فعْلَى » مثلث الفاء نحو : ﴿ موسى ﴾ و ﴿ عيسى ﴾ و ﴿ سلوى ﴾ ، وقد ضُبِط ما وجد فيها من القرآن الكريم من ذوات الياء فوجد إحدى عشرة بالفتح وثمان عشرة بالضم وأربعة بالكسر وقد نظمت جميعها في قولي :

(فعلى بفتح الفاء)

---

(١) وقد سبق أن نَبَّهَ المؤلِّف على عدم التقليل لورش في ﴿ طغيانهم ﴾ واستدركنا عليه ﴿ آذانهم ﴾ فإنه لا تقليل فيه لورش أيضًا فهي ست كلمات أمالها الكسائي وفتحها ورش قولاً واحدًا سوى ما ذكر من الخلاف في ﴿ كلاهما ﴾ بالإسراء .

سلوى ويحيى عَلَما[١] وتقوى مرضى وشتى ثم موتى نجوى
طغوى[٢] وصرعى ثم دعوى قتلى إحدى وعشرة بفتح فعلى

(فعلى بضم الفاء وكسرها)

وعشرة بعد ثمان تُلفى بالضم عقبى حسنى وسطى زلفى
أنثى وقربى وثقى طوبى أُولى موسى وسُفلى رؤيا سُوءى مُثلى
رجعى ودنيا ثم عليا قصوى[٣] وأربع بكسر فعلى تروى
سيمى وعيسى ثم ضيزى إحدى والكل من ذوات ياء عدًّا

وقد ذكرتُ لفظ ﴿ موسى ﴾ في مضموم الفاء و ﴿ عيسى ﴾ في مكسورها لأن القُرَّاء يعتبرونها فعلى ، وإن كان النحويون يعتبرونها مُفعل ومِفعل ومذهب القُرَّاء هو المعتمد .

* **قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡـرَةً ﴾** [البقرة : ٥٥] .

للسوسي في ﴿ نَرَى ﴾ ونحوها قبل السَّاكن وجهان وصلًا وهما : الفتح والإمالة ، فإن وقعت قبل لفظ الجلالة ففيها ثلاثة أوجه : الفتح مع تفخيم لام الجلالة ، والإمالةُ بتفخيم وترقيق .

وقد أوضحها الطَّبَّاخ في « تحريره » بقوله :

---

(١) قيَّده بالعَلَمية ليخرج ما ليس بعَلَم فإنه ليس فيه لأبي عمرو إلا الفتح نحو ﴿ ويحي من حيَّ عن بينة ﴾ وإنما قلَّل : ﴿ يحيى ﴾ في قوله تعالى : ﴿ ثم لا يموت فيها ولا يحيى ﴾ بالأعلى و ﴿ فإنه لا يموت فيها ولا يحيى ﴾ بطه باعتبار أنها من رءوس الآي .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ كذبت ثمود بطغواها ﴾ بالشمس .

(٣) لم يذكر المؤلِّف ﴿ وسقياها ﴾ بالشمس ففيها التقليل لأبي عمرو أيضًا قولاً واحدًا .

في كنرى اللَّه بفتح فخُّما سوس وإن يمل فوجهان انتما

وإن حذفت ألفها للجازم نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ ﴾ و : ﴿ أَلَمْ تَـرَ ﴾ فليس له فيها غير الفتح وصلًا والوقفُ على الرَّاء بالسُّكون .

* **قوله تعالى** : ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [البقرة : ٧٤] .

لحمزة في الوقف على ﴿ ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ وجهان : النَّقل والسَّكت وليس له فيها تحقيق دون سكت ، وذِكْرُ ابن القاصح هذا الوجه لخلَّاد لا يتجه[1] ، وقد أخذنا عن شيخنا حال التَلقِّي قول بعضهم :

ومُنِعَ التَّحقيق دون سَكْتِ وقفًا على مقرون « أَلْ » لحمزة

وقد أوضحت الجميع بقولي :

لحمزة في أَلْ وقفًا انقل أو اسكتا وتحقيقها من غير سكت له امنعًا

و لورش في الابتداء بها وبأمثالها وجهان : الابتداء بهمزة الوصل أو باللام مع النقل فيها أخْذاً من قول الشَّاطبيِّ : (وتبدا بهمز الوصل في النَّقل كله .. البيت) والابتداء بالهمز أولى لقول « الطيِّبة » :

« وابدأ بهمز الوصل في النَّقل أجل »

ويجري الوجهان في ﴿ ٱلِاسْمُ ﴾ من قوله تعالى ﴿ بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ ﴾ للجميع ، فإذا كان في الكلمة بدل مثل ﴿ الإيمان ﴾ و ﴿ الأولى ﴾ وبدأ ورش بهمزة الوصل ثلَّث مدّ البدل ، وإن بدأ باللَّام قصر فقط لانعدام السَّبب

(١) « سراج القاري » ص (٨٠ – ٨١) .

بالمرَّة ، صرَّح بذلك صاحب « النشر »[١] ، ونظم ذلك الطِّيبيُّ بقوله :

ومن له يبدأ نحو الأُولى بهمزة الوصل وذاك الأَولى
يثلث المدّ ومن له ابتدا باللام يقصر ليس إلاَّ أبدا[٢]

* **قوله تعالى** : ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] .

تقدم حكم ﴿ مُصَلًّى ﴾ من حيث الإمالة والفتح ولورش في لاَمِها ثلاثة أوجه : التغليظ بالفتح وصلًا ووقفا ، و التَّرقيق حال التَّقليل وقفًا لاغير .

* **قوله تعالى** ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ ﴾ [البقرة : ١٤٠] .

لو وَقَفَ حمزة على ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ ونحوه من كل همزة توسَّطت بزائد فله وجهان : التَّحقيق و التَّسهيل أخذًا من قول الشَّاطبيِّ :

« وما فيه يلفى .. » البيتان

وقد جمع بعضهم الحروف التي تزيد فتتوسط بها الهمزة غالبًا في أوائل قوله :

سلبتم فؤادي ليس وَصْلي يُعيده كفاني هيامي بعد أن تمّ ليْ وَصْلي

ولو وقف حمزة على ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ ﴾ كان له فيها خمسة أوجه صحيحة وهي : السَّكت والتَّحقيق في ﴿ قُلْ ﴾ عليهما تحقيق و تسهيل في ثاني ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ ثم نقل ﴿ قُلْ ﴾ مع التَّسهيل[٣] فقط ، ويمتنع تحقيق ثاني ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ حينئذ

---

(١) « النشر » (٢ / ٤٣ - ٤٥) .

(٢) التنوير ص ١٦٩ .

لتخفيف أُولاَهُمَا بالنَّقل .

وقد ضبط ذلك المِيهيُّ بقوله :

وفي قل أأنتم خمسة عند حمزة لدى الوقف يدريها إمام تبجلا
فثاني أأنتم حقِّقنَّ وسهِّلا بسكت وترك وانقلَنَّ مُسَهِّلا

* **قوله تعالى : ﴿ وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ ﴾** [البقرة : ١٥٠] .

لو وقف حمزة على ﴿ لأتم ﴾ كان فيها ثلاثة أوجه : التَّحقيق و التَّسهيل بين بين لأنه من المتوسِّط بزائد عملًا بقول « الشاطبية » :

« وفي غير هذا بين بين »

والثالث : الإبدال ياء أخذًا من قول الناظم[1] : (والأخفش بعد الكسر ذَا الضم أبدلا بياء البيت) ومثلها ﴿ لِأُنذِرَكُم ﴾ ، ﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم ﴾ ، وليس فيها حال الإبدال تحويل الفعل للغائب بل لا يزال الفاعل ضمير المتكلم[2] .

* **قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾** [البقرة : ١٧٣] .

أبو جعفر ممن يضم الساكن الأول لضم الثالث وهو يكسر طاء

---

(١) أي في الثانية .

(٢) أي الشاطبي رحمه الله تعالى .

(٣) ويذكر في هذا بحوار مضحك بين شخصين أحدهما يتعصب لرواية ورش والثاني متعصب لرواية حفص فقال الثاني للأول أن قراءة ورش قوله تعالى « قال لن ارسله معكم » بيوسف بالنقل في « لن ارسله » فيها تحويل الفاعل المتكلم إلى جماعة المتكلمين وهذا من جهل هذا الثاني بسياق وقواعد العربية فان قراءة النقل وإن أشعرت بذلك في السمع إلا أن « أرسل » منصوب ولا ناصب له غير « لن » هنا وصدق الله « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

﴿ ٱضۡطُرَّ ﴾ حيث وقعت مراعاة للأصل ؛ إذ أصله « اضطرر » بالفكِّ بضم الطَّاء وكسر الرَّاء الأولى ، فلما أدغمت الرَّاء في الرَّاء نقلت حركتها إلى الطَّاء بعد سلب حركتها ، وتُرَاعى حركة الطَّاء الأصلية وصلاً وابتداء ، فأبو جعفر يصل بضمٍّ النُّون ويبدأ بضمٍّ الهمزة وتُلْغَى الحركة العارضة في الطَّاء له .

* **قوله تعالى :** ﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ [البقرة : ١٨٦] .

فيها لقالون من « الحرز » ستَّة أوجه وهي : حذفهما وإثباتهما مع قصر الأولى ومدّها ، وفي كلٍّ سكون وصلة وهذا هو المنصوص عليه عن أبي نشيط عن قالون في « النشر »[1] وغيره وقد نظمتها بقولي :

يا دعوة الداعي دعان احذفهما وسكِّناً وصِلْ أو أثبتهما
وحال إثبات فمد واقصرا وفي أول ستٍ من الحرز ترى

أما حذف يا ﴿ الداعي ﴾ مع إثبات ياء ﴿ دعاني ﴾ والعكس فمن طريق « الطيبة » فقط ، وقد جمع الجميع في بيت واحد بعض القُرَّاء فقال :

يا الداع إحذف أثبت اقصر مدّ له يا الثان أطلق مع سكون أو صله

والتَّحقيق ماذكرناه ، وإن كان البعض يتساهل ويقرأ بالجميع من طريق « الشاطبية » .

* **قوله تعالى :** ﴿ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

يصل الجميع ﴿ حَاضِرِي ﴾ بحذف يائها للتخلُّص من السَّاكنين ،

---

(١) « النشر » (٢ / ٣٦٠) .

ويقفون عليها بإثبات الياء لا غير ، و كذلك نظائرها من كلٍّ جَمْع مذكر مضاف .

وقد وُجِدَ منه في القرآن الكريم : هذا و ﴿ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ و ﴿ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ و ﴿ مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ و ﴿ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ و ﴿ مُعْجِزِي ٱللَّهِ ﴾ معًا ، ولا تُرَدُّ نون الجمع في الوقف لحذفها في الرَّسم ولأن الوقف فيها على نيَّة الإضافة . ومثلها نون المثنى في : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ .

وقد نَظَمَ الجميع وحُكمَها بعضهم بقوله :

محلي مقيمي حاضري معجزي معا وفي مريم آتي كذا مهلكي القرى
فبالياء قِف في الكلِّ للكلِّ مبتلئ لحذف سكون بعد ذي اليا قد جرى

* **قوله تعالى :** ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] .

يُفهِم قولُ الشَّاطبيِّ : « وتفخيمه ذكراً .. » البيت .

أن ﴿ ذِكْرًا ﴾ وبابه وهو خمس[١] كلمات وَقَعَ فيها بين الكسر والرَّاء ساكن صحيح مظهر وهي : ﴿ ذِكْرًا ﴾ و ﴿ سِتْرًا ﴾ و ﴿ حِجْرًا ﴾ و ﴿ إِمْرًا ﴾ و ﴿ وِزْرًا ﴾ و ﴿ وَصِهْرًا ﴾ ، فيها الترقيق والتَّفخيم وهو كذلك ، فإذا اجتمعت مع البدل امتنع ترقيقها مع التَّوسُّط

(١) أي : إن أخوات ﴿ ذكرا ﴾ خمس كلمات فإذا أضيفت ﴿ ذكرًا ﴾ أصبح المجموع ست كلمات .

وجاز فيها الوجهان مع القصر والمد فتكون أوجه ﴿ ذِكْرًا ﴾ في مثل هذه خمسة ، فإذا اجتمع معهما ذات ياء كآية ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ إلى ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ كانت الأوجه سبعة وهي : قصر البدل بفتح ذات الياء وترقيق ﴿ ذِكْرًا ﴾ وتفخيمه ، ثم توسُّط البدل بتقليل ذات الياء و تفخيم ﴿ ذِكْرًا ﴾ فقط ، ثم مدّ البدل بفتح وتقليل وعلى كلٍّ ترقيق وتفخيم ، وخرج من هذه الكلمات كلمتي[1] ﴿ سِرًّا ﴾ و ﴿ مُّسْتَقَرًّا ﴾ ، فليس فيهما غير الترقيق فقط في الحالين مع أوجه البدل من طريق « الشاطبية » لأن الساكن فيها مدغم وباللَّه التوفيق .

وقد نظم أوجه ﴿ ذِكْرًا ﴾ وبابه وَبَيَّنَها المِيهيُّ الكبير بقوله :

ذكرا و سترا ثم وزرا حجرا إمرا و صهرا ليس منها سرًّا

ففخم السِّتَّة ثم رقِّقِ ليوسف الأزرق ثم العتق

ترقيق ذكرا مع توسُّط البدل لم يأت للأزرق دع عنك الجدل

* **قوله تعالى :** ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

ومثلها ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ ﴾ ، يفيد قول الشَّاطبيِّ : « وبعضهم ﴿ يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ » أن البعض لم يستثنها ففيها ثلاثة البدل وليس كذلك ؛ إذ ليس فيها إلا القصر مع إبدالها واوا .

وقد استثناها المَهْدَوِيُّ ومكي وابن شُرَيْح وكل مَنْ صَرَّحَ بمدِّ المغيَّر ، ولم يستثنها الدَّاني في « التَّيسير » .

---

(١) كذا بالأصل والصواب « كلمتا » ؛ لأنها فاعل « وخرج » .

قال في « النَّشر » : وكأن الشَّاطبيَّ رحمه اللَّه ظنَّ بكونه لم يَذْكُره في « التيسير » أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق ، فقال : « وبعضهم ﴿ يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ » أي : وبعض رواة المدِّ قَصَر ﴿ يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ وليس كذلك ، فإن رواة المدِّ مُجمِعون على استثناء ﴿ يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ فلا خلاف في قَصْره ، ثم ذكر الإجماع على القصر وأن الدَّاني لم يستثنه في « التيسير » اعتماداً على استثنائه في باقي كتبه[1] .

وقال في « التَّقريب » : وما ذكره الشَّاطبيُّ من الخلاف فيه فوهم[2] .

* **قوله تعالى : ﴿ قُرُوٓءٍ ﴾** [البقرة : ٢٢٨] .

ومثلها ﴿ ٱلنَّسِيٓءُ ﴾ و ﴿ بَرِيٓءٌ ﴾ ليس فيها وقفاً لحمزة و هشام إلا الإدغام بمقتضى قوله[3] :

« ويدغم فيه الواو والياء .. » البيت .

* **قوله تعالى : ﴿ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا ﴾** [البقرة : ٢٣٣] .

ذَكَرَ الشَّاطبيُّ فيها وفي ﴿ طَالَ ﴾ خلافًا في ترقيق لامها و تفخيمها ويلحق بهما ﴿ يصالحا ﴾ إذ العلة واحدة وهي الفصل بألف في الجميع ، ثم هل يمتنع من الوجهين شيء مع أوجه البدل ؟ لم يمنع الإسقاطي منها شيئا بل احتَّج للتَّغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشَّاطبيِّ .ومختاره ؛ لأنه

---

(١) « النشر » (١ / ٣٦٠) .

(٢) « تقريب النشر » ص ٢٠ .

(٣) أي الشاطبي رحمه الله تعالى .

اختار في البدل القصر وفي ﴿ طَالَ ﴾ وأختيها التغليظ حيث قال : « والمفخم فُضِّلا » ، وحينئذ تكون أوجه ﴿ طَالَ ﴾ مع البدل ستَّة وهي تغليظها ، و ترقيقها على كلٍّ من ثلاثة البدل ، ولكن المنصوريّ والطَّبَّاخ نَقَلاَ عن شيوخهما منع التَّغليظ على القصر في ﴿ فِصَالًا ﴾ فقط دون أختيها فالأوجه على قولهما خمسة لاتخفى .

وقد نظم ذلك المِيهيُّ بقوله :

رقِّق فصالا ثلثاً للبدل فخِّم بلا قصر وعن علم سَل
وقال الإسقاطي على القصر اجتلا ففخِّماً أو رقِّقاً لا تسأل

وقال صاحب « غيث النفع » : والوجهان صحيحان و التَّفخيم مقدَّم[1] وقد مشينا في كتابنا « مقرب التَّحرير »[2] متنًا وشرحًا على ما مشى عليه المنصوريُّ والطَّبَّاخ .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] .

ومثلها : ﴿ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ ﴾ في « الأعراف »، ذكر الشَّاطبيُّ الوجهين فيهما لابن ذكوان ، ولكن الذي تؤدِّيه طرقه أن السِّين هنا والصَّاد في « الأعراف » له فقط ، وأن السِّين في « الأعراف » خروج عن طرق « التيسير » كما حققه في « النشر »[3] ، وقال الجمزوري في ذلك :

ولم يرض خلفا لابن ذكوان نشرُهم في الأعراف بل فيها له الصاد أُعملا

---

(١) « غيث النفع » ص ١٦٦ .

(٢) « مقرب التحرير » ورقة ٥٩ - ٦٠ .

فإن قلت : فَبِمَ تقرأ بمقتضى الشَّاطبية له ؟

قلت : أقرأ له بالوجهين فيهما ؛ لأن ذلك مقروء به ، ولم يُنَبِّه الشَّاطبيُّ على ضَعْفه ، قال بعض مشايخنا رحمه الله :

ما خرج عن طريق الكتاب (يعني الشَّاطبيَّة) قسمان ، قسم مذكور في « الطيبة » وقسم غير مذكور ، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس به إلا أن القارئ يُنَبِّه على أنه ليس من طرق الكتاب ، وغير المذكور لايقرأ به كحذف الهمزة من ﴿ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ ﴾ للبزِّي ، وإدغام ﴿ وَجَبَتْ ﴾ لابن ذكوان وإمالة ﴿ نَّحِسَاتٍ ﴾ لليث[1] اهـ .

وقد حثَّ الوافراني على الاعتناء بالحرز ومَدَحَ الشَّاطبيَّ وأوصى على الأخذ بما في كتابه ماعدا المواضع التي أشار لضعفها فقال :

واعتن بالحرز فإن الشَّاطبي قد ضمن الجنة[2] للذي وعى

ضمان الأولياء مقبول لدا إلهنا والشَّاطبي منهم يرى

وخذ بما فيه جميعا غير ما لضعفه أشار نحو يفتلا

(١) « النشر » (٢ / ٤٣٤ - ٤٣٥) .

(٢) هذا النصُّ من كلام السيِّد هاشم في تحريره على الطَّيبة .

(٣) يقصد بذلك : أن الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى قد سأل الله الجنة لمن اعتنى بقصيدته الشَّاطبية ونسأل الله أن يستجيب هذا الدعاء ويجعلنا ممن يحظون بهذه الدعوة آمين ولا ينبغي حمل الضمان هنا على معناه الحقيقي فإنك تجد رسول الله ﷺ يضمن الجنة بشرط التزام العبد بعمل صالح يؤهله لشفاعته ﷺ مثل حديث : « من يضمن لي واحدة أضمن له الجنة . . . ألا يسأل أحدًا شيئًا » ونحو حديث : « من يضمن لي ما بين =

أهــمــل أعــضــل مــوهــلا ومــا ج لم يــصــح شــذَ هــلــهــلا

* **قوله تعالى** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم ﴾ **إلى** ﴿ كَسَبُواْۗ ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .

هذه وأمثالها مما اجتمع فيه البدلان[١] و ذات الياء واللِّين لورش ففيها له ستَّة أوجه على عدم الاعتداد بالعارض وهي : قصر البدلين مع الفتح ، وتوسُّط اللِّين ثم توسُّط البدلين مع التَّقليل وتوسُّط اللِّين ثم مدُّ البدلين مع الفتح أو التَّقليل وعلى كل منهما توسُّط ومدٌّ في اللِّين ، وعلى الاعتداد بالعارض سبعة فراجعها فيما مرَّ في تحقيق ذلك .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

وبقيةُ تاءات البزيّ المذكورة في قول الشَّاطبيّ :

(وفي الوصل للبزِّي شدد تيمموا..) إلخ ، كلها مضارع أصله أن يبدأ بتاءين ، وقد قرأها البزِّيُّ بتشديد التَّاء في الجميع وصلًا ، فإن كان قبلها حرف مَدٌّ مدَّه للسُّكون كما قال ابن الجزريّ :

« وللسُّكون الصِّلة امدد والألف »

= لحييه ورجليه . . الخ . فتجده عليه الصلاة والسلام عَلَّق شفاعته بهذه الأمور وأمثالها مما يستلزم التوحيد وهو من هو فداه أبي وأمي فإنه لا يقاس عليه أحد وتدبر يا أخي قوله عليه الصلاة والسلام : « يا عم قل : لا إله إلا الله كلمة أحاجّ لك بها عند الله » والعلم عند الله تعالى .

(١) أي المحقق والمغيَّر .

ولم يُحذَف حرف المدِّ للإدغام كما حُذِفَ في ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ و ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ﴾ لأن إدغامها أصلي وإدغام ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ طارئ فلم يعتد به ، وإن كان قبلها ساكن صحيح نطق به ساكنا وحينئذ يجمع بين السَّاكنين وهو صحيح مستعمل قراءة وعربية نحو : ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ ﴾ و ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ ، ولا يصحُّ تحريك التَّنوين بالكسر وإن نُقِلَ عن الجعبريِّ ، وتَحكُمُ النُّطق بالسَّاكنين المشافهة ، وإذا ابتدأت بما ذكر للبزِّيِّ وغيره فبتاء واحدة للجميع ، وأما أحد الوجهين في ﴿ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ﴾ و ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ وهو مدُّ الصِّلة بالتَّشديد فقد نَبَّه ابن الجزريِّ على أنه ليس من طرق « التيسير » وإن صحَّ نَقْلُه عن الدَّاني وغيره ، والأخذ بالتَّخفيف فيهما مع الصِّلة أَوْلَى وأوفق بطرق « الشَّاطبيَّة » .

* **قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾** [البقرة : ٢٦٩] .

قرأ ﴿ يُؤْتِ ﴾ بكسر التَّاء بالبناء للفاعل يعقوب فـ ﴿ من ﴾ على قراءته موصولة ، ولو وَقَفَ على ﴿ يُؤْتِ ﴾ اختبارًا وَقَفَ بالياء له ، ويقف الباقون على التَّاء ساكنة .

* **قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾** [البقرة : ٢٧١] .

معًا أسكن العين فيهما أبو جعفر ، وروى الإسكان فيهما عن أصحاب الإخفاء قالون وغيره سواء وهو في « التيسير » ولم يَذْكُرْه الشَّاطبيُّ .

(آية المداينة)[١]

لورش فيها اثنا عشر وجهًا وهي : ستَّة البدل وذات الياء واللِّين على كلٍّ من وجهي ﴿ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا ﴾ .

* **قوله تعالى : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾** [البقرة : ٢٨٤] .

ذَكَرَ الشَّاطبيُّ خلفًا في إظهارها وإدغامها لابن كثير تبعًا للتَّيسير ، والمحرَّرُ له الإظهار فقط لأنه ذكر في « جامع البيان » الإظهار من رواية النَّقاش عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ ومن رواية ابن مجاهد عن قنبل وهما طريق « التيسير » و « الشَّاطبيَّة » عن ابن كثير .

قوله تعالى ﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾ .. إلى ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ أوجه بين السُّورتين أصولًا وفروعًا وردت على فتح ﴿ مَوْلَىٰنَا ﴾ وتقليله وعلى قَصْر ميم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ ومدها ، وفي ميم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ وصلًا القصرُ والمدُّ لتغيُّرِ السَّبب كما قال الطِّيبيُّ :

وسبب اللازم حين غيرا كالهمز إن غير فامدد و اقصرا(١)

وكان التخلص من الساكنين في ﴿ الٓمٓ ﴾ بالفتح لِلخِفَّةِ ومحافظة على تفخيم لفظ الجلالة وليس فيها وقفًا إلَّا المدُّ فقط للجميع ومثلها ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ لورش وصلًا ووقفًا ، ومثله حمزة إذا وَقَفَ بالنَّقل .

* **قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ إلى ﴿ ٱلْمَـَٔابِ ﴾** [آل عمران : ١٤] .

---

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم ﴾ .

(٢) التنوير ص ١٧١ .

فيه لورش عشرة أوجه وهي : فتح ذات الياء مع قصر ﴿ ٱلْمَـَٔابِ ﴾ ومدَّه بالسُّكون والرَّوم فيهما اعتبارًا للبدلية ، ومع توسُّطه بالسُّكون فقط اعتبارًا للعُروض ، ثم تقليل ذات الياء مع توسُّط ﴿ ٱلْمَـَٔابِ ﴾ ومدّه بالسُّكون والرَّوم فيهما باعتبار البدليَّة ، والقصر بالسُّكون فقط باعتبار العروض ، فإن أتى قبلها بدل نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ كان فيها أحد عشر وجهًا وهي : قَصْر ﴿ ءَامَنُوا۟ ﴾ بفتح ذات الياء وتثليث ﴿ مَـَٔابٍ ﴾ بالسُّكون وروْمه بالقصر ثم توسُّط البدل بالتقليل وتوسُّط ﴿ مَـَٔابٍ ﴾ بالسُّكون والروم ومده بالسُّكون فقط ثم مدّ البدل بالفتح والتقليل ، ومدّ ﴿ مَـَٔابٍ ﴾ بسكون وروم فيهما فإن جاء قبلهما لين نحو ﴿ أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ إلى ﴿ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾ أتت هذه الأحد عشر على توسُّط اللِّين . وجاء على مدّه أربعة أوجه وهي : مدُّ اللِّين مع البدل بفتح ، و تقليل وعلى كِلَيْهما مدُّ ﴿ مَـَٔابِ ﴾ بسكون وروم ، تكون جملتها خمسة عشر ، وقد نظمت ذلك فقلت :

ونحو دنيا مع مآب إن تقف — عشر من الأوجه فيهما عُرف
مع فتحك الدنيا اقصرن وامددا — والروم والسُّكون فيهما بدا
ووسِّطا مُسَكِّنا فقط وإن — قلِّلت وسِّط وامددنَّ يا فطن
وسَكِّناً ورم وإن تقصر فلا — يأتي سوى السكون نِلْتُ الأملا
وجئ بالتَّوسيط و القصر على — فتح و تقليل لعارض جلا
وذا السلطان من « الحرز » يرى — أما من « النشر » ففيهما جرى

خمس البدل واليا مع السكون أو روم فعشر هكذا حقًّا رَوَوا
وإن يجئ من قبل ذلك البدل فواحد مع عشرة فيها حصل
فقصْرُك البدل عليه يجري فتحٌ بتثليث وروم القصر
ثمَّ التَّوسُّط عليه قلِّلا ووسِّطاً وامدد مُسَكِّناً كلا
أو روم موسِّطًا وإن تمدّ مد مع فتح أو ميل وروم المد عُد
وإن أتى من قبل ذاك اللِّين كييئس الذين حز تكون
فعشرة وواحد إن وُسِّطا وأربع إن مُدّ لين فاضبطا
مدا البدل بالفتح و التَّقليل مع مدّ مآب رمت أو للروم دعْ

* **قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾** [آل عمران : ١٥] .

اجتمع فيها همزتان من كلمة ثانيتهما مضمومة ومثلها ﴿ أَءُنزِلَ ﴾ في « ص » و﴿ أَءُلْقِيَ ﴾ في « القمر » ، ويفهم من قول الشَّاطبيِّ :

« ومدك قبل الضم .. » البيتين .

أن هشاما اختلف عنه في الثلاثة على ثلاثة أوجه :

الأول : التَّحقيق مع المدِّ في الجميع .

الثَّاني : التَّحقيق مع القصر في الجميع .

والثَّالث : التَّفصيل : ففي « آل عمران » بالقصر و التَّحقيق كحفصٍ عاصمٍ وفي « ص » و « القمر » المدُّ والتَّسهيل كقالون فيأتي له في « آل عمران » وجهان وهما التَّحقيق مع المدِّ والقصر . وفي « ص » و « القمر » ثلاثة أوجه : التَّحقيق والتَّسهيل مع الإدخال من « التيسير »

والتَّحقيق بدون إدخال من زيادات القصيد ، وبذلك قرأنا لهشام .

قال الجعبريُّ : وإذا تأملْتَ وجهي « التيسير » رأيت اتفاقَ شيخيه على تحقيق « آل عمران » ومدّ « ص » و « القمر » واختلافَهما في مدِّ « آل عمران » و تحقيق الآخرين . اهـ ، وباقي القُرَّاء على أصولهم .

وقد جمع المِيهيُّ ما جاء فيها للسَّبعة وهو خمسة مذاهب فقال :

بعِمران صاد ثم باقتربت أتى بكلمةِ الهمز الأخير يَضُمونا
فمد وقصر في الثلاث مسَهِّلا لولد العلا وامدد وسهل لقالونا
وحقق مع مدٍّ وقصر هشامهم بعِمران وازدد في سواها كقالونا
ففي غيرها عنه ثلاثة أوجه ووجهان فيها كن زكيًّا ومأمونا
وقصْر مع التسهيل لابن كثيرهم وورش وبالتَّحقيق و القصر باقونا
مذاهب خمس في الثَّلاث لسبعة عَلِيٌّ هو الميهِي أنشد محزونا

وقد ألحقتها ببيت يُبَيِّنُ ما فيها لأبي جعفر و يعقوب و خَلَف فقلت :

رويس كمكي وشيخ لنافع كقالون والباقي ككوف يقولونا

ولو وقف حمزة على ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ كان له عشرة أوجه صحيحة فقط ، وهي : النَّقل بتسهيل الثَّانية بين بين وفي الثَّالثة تسهيلها كذلك وإبدالها ياء ، ثم التَّحقيق و السَّكت كذلك ويزيد فيهما تحقيق الثَّانية على كلٍّ من وجهي الثَّالثة ، وقد نظمت ذلك فقلت :

في وقف حمزة في قل أؤنبئكم نَقْلٌ بتسهيِل ثاني الهمزتين يرى
وعند سكت و تحقيق يزيد بها تحقيقها ثم في الهمز الأخير جرى
في الكل تسهيل أو إبدال يا كملت عشرا بغير ضعيف عند من نظرا

* قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ ﴾ [آل عمران : ٢٠] .

ثلاثة البدل على كلٍّ من تسهيل و إبدال ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْۚ ﴾ جائزة لورش ففيها له ستة أوجه .

* قوله تعالى ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ إلى ﴿ بُيُوتِكُمْۚ ﴾ [آل عمران : ٤٨ ، ٤٩] .

اجتمع فيها لقالون ﴿ وَٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ وله فيها فتح و تقليل و المنفصل وميم الجمع ، وفيهما له أربعة أوجه على كلٍّ مِن فتْح ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ و تقليلها بثمانية وهي جائزة من طرق « الطَّيِّبة » ، والمحرر من طريق « الحرز » خمسة أوجه فقط ، إذ يمتنع على الفتح القصر بالسُّكونِ والمدّ بالصِّلة ، وعلى التَّقليل القصر مع الصِّلة ، وقد نظم الجميع مع بيانها العلَّامة البدريُّ بقوله :

حيث لفظ التوراة مع مدٍّ فَصْل مع ميم لِلْجَمْع جَا يا فطين
فلقالُون بنشر ثمَان ومن الحِرز خمسة تستبين
فعلى الفتح إن قصرت فوصل وعليه إذا مددت سكون
وعلى بين بين والمدّ وجهَا نِ وإن تقصر فالسُّكون يكون

وقد نظمت أوجه « الحرز » وحدها فقلت :

إن جاءت التوراة مع مدٍّ فَصْلِ مع ميم جمع فافتحا واقصر وصل
وإن فتحتها مسكنا فمُد وإن تقلل سكِّنا واقصر تسد
وإن تمد سكِّننْها وَصِلْ خمس من الحرز بتحرير قبل

ويراعى ذلك في كل آية اجتمع فيها منفصل وميم جمع ﴿ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾ وصورُها سِتٌّ وهي :

١ -	توراة	منفصل	ميم جمع	آيتها	﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ ﴾ إلى ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾
٢-	توراة	ميم منفصل	آيتها	آيتها	﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾ إلى ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾
٣-	منفصل	توراة	ميم	آيتها	﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ ﴾ إلى ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾
٤-	منفصل	ميم	توراة	آيتها	﴿ وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم ﴾ إلى ﴿ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾
٥-	ميم جمع	توراة	منفصل	آيتها	﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾ إلى ﴿ أَرۡجُلِهِمۚ ﴾
٦-	ميم جميع	منفصل	توراة	آيتها	﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ ﴾ إلى ﴿ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾

أما إذا اجتمعت ﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةُ ﴾ مع المنفصل فقط أو الميم ففيها له أربعة أوجه لا تخفى .

قول الشَّاطبيِّ : « و المَيتَة الخف خولا » يوهم عمومه التَّخفيف في « النحل » و « المائدة » و « يس » . ولكن الذي يثقله نافع هو الذي في « يس » ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ ، وهو المراد للنَّاظم .

* **قوله تعالى** : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [آل عمران : ٦٦] .

في ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ أربع قراءات وكلها ثابتة مفهومة من النَّظم وهي من قَبِيل المنفصل عند من أثبت الألف وهم على مراتبهم في المنفصل وما ذكره الشَّاطبيُّ من توجيه الهاء في ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ من كونها للتَّنبيه أو مبدلة من همزة . قال في « النَّشر » : إنه تعسف لا فائدة فيه كما أنه يمتنع احتمال الوجهين عن كلِّ القُرَّاء فإنه مصادم للأصول ومخالف للأداء وهي عند الكوفيين والشامي للتنبيه فقط . ولا يجوز أن تكون مبدلة في مَذْهَب هشام ألبتة لأنه قد صح عنده في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ وبابه الفصلُ وعدمه فلو كانت هاء ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ كذلك لم يكن بينهما فرق فهي عند هؤلاء من باب المنفصل بلا شك .

ولو جَمَعْتَ ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ مع ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ كان لقالون فيها ستة أوجه : قصر ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ مع قَصْر ومدّ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ ثم مدّهما مع السُّكون أو الصِّلة .

ويوافقه الدُّوري في أوجه السُّكون الثَّلاث .

ولقالون في ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴾ خمسة فقط وهي : قصر ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ مع السُّكون أو الصِّلة بقصر ومدّ . ثم مدّ ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ مع السُّكون أو الصِّلة بالمدِّ ويمتنع قَصْر الصِّلة حينئذ .

ولحمزة في الوقف على ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾ ثلاثة أوجه : التَّحقيق مع المدِّ والتَّسهيل مع المدِّ والقصر لأنها مما توسّط بزائد وجرى بعد ألف .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ **إلى** ﴿ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ﴾ [النساء : ٣٦] .

أمال ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ و ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ الدُّوريُّ عن الكسائي فقط . وقلَّلهما ورش بخلف عنه .

وفي الآية اجتمع لفظ ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ مع ذات الياء واللِّين .

وقد صحَّ عن ورش في تحريرها ثلاثة طرق :

الأولى : أربعة أوجه وهي : تسوية ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ بذات الياء فتحًا وتقليلًا على كلٍّ من توسُّط اللِّين ومدِّه .

وهذه الطريقة هي التي نقلها الشِّيخ سلطان عن ابن الجزريِّ في أجوبته على المسائل التّبريزيَّة .

الثَّانية : ثمانية أوجه وهي فتح وتقليل ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ على كلٍّ من فتح وتقليل ﴿ ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ على كلٍّ من توسُّط اللِّين ومدِّه وهي طريقة الضَّرب واعتمدها أكثر المحرِّرين .

الثالثة : ستة أوجه .

١- وهي على توسُّط ﴿ شَيۡءٍ ﴾ فتح ذات الياء ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ .

٢- ثم تقليل ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ فقط .

٣- ثم تقليلهما .

٤- وعلى مدِّ ﴿ شَيْءٍ ﴾ .

٥- فتحهما معًا .

٦- وتقليل أحدهما دون الآخر .

وقد ذكرها المنصوريُّ ونظمها المِيهيُّ بقوله :

تقليل ذي الياء دون جار منعا   على توسُّط لشيء فاتبعا

كمنع تقليلهما مع مده   فاطلب لميهي بلوغ قصده

وقد نظمت الطُّرق الثَّلاثة مع التَّنبيه على أن ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ مثلها ، وأن البصري لا يميلها فقلت :

والجار مع لين وذات الياء   سو أو اضربهما بلا مراء

أو امنعا تقليل ذي اليادون جار   على توسّط لشيء لا تضار

ومع مده امنعنَّ فيهما   تقليله فهي ثلاث فاعلَما

وحكم جبارين هذا فادر   ولن يمالا أبدًا للبصري

فإذا كأن معها بدل كأن وصلت إلى ﴿ مِن فَضۡلِهِۦٓ ﴾ كان فيها على الطَّريقة الأولى السِّتَّة أوجه التي هي أوجه البدل وذات الياء واللين . وعلى الثَّانية اثنا عشر باعتبار أوجه ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ .

وعلى الثالثة تسعة وهي توسُّط اللِّين مع فتح ذات الياء ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ وقَصْر البدل ومدِّه ثم تقليل ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ فقط مع قَصْر البدل ومدِّه ثم تقليلهما مع توسُّط البدل ومدّه ثم مد اللين بفتح ذات الياء و ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ مع مد البدل ثم فتح ذات الياء وتقليل ﴿ وَٱلۡجَارِ ﴾ والعكس بالمدِّ أيضًا وبذلك تتمُّ تسعة .

* **قوله تعالى :** ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ ، و ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ و ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ و ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾

المحرّر في المواضع الأربعة أن الوقف جائز على « ما » أو على اللّام لكل القُرَّاء .

قال العلَّامة الطّبّاخ :

وقف على ما أو على اللام لكل　في مال كالفرقان سال الكهف قل

وقال في « الإتحاف » : ووَقَفَ على « ما » من ﴿ مَّالِ ﴾ في مواضعه الأربعة أبو عمرو دون اللّام على ما نصَّ عليه الشَّاطبيُّ وجمهور المغاربة واختلف عن الكسائي فيه على اللام أو « ما » . وبه صرَّح بعضهم والأصحُّ جواز الوقف على « ما » لجميع القُرَّاء لأنها كلمة برأسها منفصله لفظًا وحكمًا كما اختاره في « النَّشر » . وأما اللَّام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًا وهو الأظهر قياسًا . ويحتمل أن لا يوقف عليها لكونها لام جر كما في « النشر » . ثم إذا وقف على « ما » أو على اللام اضطراراً أو اختبارًا بالموحدة امتنع الابتداء بقوله تعالى « لهذا » أو « هذا » وإنما يبتدأ ﴿ مَالِ هَٰذَا ﴾ و ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[(١)] اهـ

* **قوله تعالى :** ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ [النساء : ١٥٥] .

وَجْهَا خلَّاد جائزان على سكت « أل » وعدمه .

---

(١) « إتحاف فضلاء البشر » ص ١٩٢ .

قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ إلى ﴿ بِٱلْعُقُودِ ﴾ أربعة البدل واللِّين على جميع أوجه بين السُّورتين جائزة لورش .

* **قوله تعالى ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ إلى ﴿ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾** . [المائدة : ٣١] .

حكى الشَّاطبيُّ في ﴿ يُوَٰرِي ﴾ ، و ﴿ فَأُوَٰرِيَ ﴾ هنا فقط خلافًا للدُّوري عن الكسائي . والصَّحيح أن ﴿ يُوَٰرِي ﴾ في « الأعراف » مثلهما وأن إمالتها ليست من طرق « الشَّاطبيَّة » ؛ لأن راوي إمالتها الضَّرير عن الدُّوري عن الكسائي . بشرط عَدَمِ غُنَّة الياء فإمالتها في « الشَّاطبيَّة » من باب التَّركيب .

ولذا قال في « التَّقريب » : « وتخصيص الشَّاطبيِّ بحرف المائدة لا وَجْه له من طريق « الشَّاطبيَّة » و « التَّيسير » بحال »[1] .

* **قوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ و ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ ﴾** [المائدة : ٢٩ ، ٣٣] .

﴿ جَزَٰٓؤُاْ ﴾ في الموضعين مما رسم بالواو ولحمزة وهشام فيهما وأمثالهما وقفًا اثنا عشر وجهًا .

خمسة قياسية وسبعة على الرسم .

فالقياسيَّة : هي الإبدال مدًا بقصر وتوسُّط ومدّ والتَّسهيل بالروم بين بين على القصر والمدّ لحمزة . وعلى القصر والتَّوسُّط لهشام .

---

(١) « تقريب النشر » ص ١٩٢ .

والسَّبعة الرَّسمية : هي الإبدال واوًا بقصر وتوسُّط ومدّ مع السُّكون والإشمام ثم الرَّوم بالقصر . وكذلك بقية ما رسم بالواو بعد ألف .

وهو أربع عشرة كلمة رسمت كذلك بلا خلاف . وسبعة اختلفت المصاحف في رسمها بالواو . ذكر الجميع الشَّاطبيُّ في « رائيته »(١) ونظمها العلَّامة السِّجاعي بقوله :

جزاء بحشر ثم شورى ومائدة	بها اثنان حقًّا قد أتتك على الولا
بلا فوق صاد والدخان يشا أتى	بهود دعا في غافر لقد انجلا
كذا شفعا روم وقل ضعفاء إبراهـ	ـيم ومع شركا الأنعام شورى فحصلا
وفي براء الامتحان فهذه	بواو وأتت من غير خلف تنقلا
وفي سبعة خلف جزا الكهف والزمر	وطه وأنباء بالأنعام فاعقلا
وأنبا بشعراء كذا علما بها	وفي فاطر فاحفظ لذلك موصلا

وقوله : (ومع شركا الأنعام) مراده بها ﴿ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد ﴾ .

فإن قيل لم أبدلت الهمزة هنا واوا في الوقف ومنع إبدالها واوا في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ فالجواب أن إبدال الهمزة واوًا في الوسط لا تجيزه العربية وهي هنا متطرفة ونصَّ على جواز إبدالها اهـ .

وساغت الأوجه الاثنا عشر في ﴿ جَزَٰٓؤُاْ ﴾ وأخوته لأنه جرى بعد ألف ، أما إذا لم يجر بعد ألف كلفظ ﴿ تَفۡتَؤُاْ ﴾ بيوسف فلا يأتي فيه إلا خمسة أوجه ، وهي : إبدال الهمزة ألفا لانفتاح ما قبلها وتسهيلها كالواو مع الرَّوم

---

(١) وهي منظومة عقلية أتراب القصائد .

وإبدالها واوًا فتسكن للوقف أو يجري فيها حينئذ الرَّوم والإشمام .

وقد نظم العلَّامة السِّجاعيُّ جميع ما جاء مرسوما بالواو من هذا النوع وفاقًا وخلافًا فقال :

بيوسف رسم للفظ تفتؤ بالواو ثم قل بطه تظمؤ
وأتوكؤ بها ينشؤ بزخرف وقل بنور يدرؤ
مَعْ يَتَفَيؤ الذي بالنحل كذا الملا ثلاثة بالنَّمل
ما يعبؤ الفرقان ثم البدء بالمؤمنين وهو قال الملأ
نبؤ تغابن كذا بإبراهيم كذا نبؤ في ص صفه بالعظم
فكل ذي بلا خلاف لانبا خصم فبالخلاف صاح رتبا
ينبؤ الإنسان بالقيامة أتى كذا متمِّمًا نظامه
وذا جميعه لمضموم فقط ومن نبا الأنعام باليااخش الغلط

وأسقط النَّاظم ﴿ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ﴾ حيث جاء .

وقد ذكره في « العقيلة » بقوله : « يبدؤ انتشرا » .

وقد أدرج السِّجاعي في هذا النَّوع ما رسم بالياء بعد محرك ، وهو من ﴿ نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ بالأنعام لا غير واتفقوا على رسمه بياء بعد الألف .

وفي الوقف عليه أربعة أوجه فقط : وهي إبدال الهمزة ألفًا على القياس وتسهيلها كالياء بالرَّوم وإبدالها ياء بسكون وروم . أما ما جرى بعد ألف مما رسم بالياء كـ ﴿ تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ﴾ و ﴿ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ففي الوقف عليه تسعة أوجه .

وهي خمسة « يشا » .

ثم إبدال الهمزة ياء على الرَّسم بأربعة العارض والمجرور .

وقد نظم السّجاعيُّ أيضًا المواضع الَّتي رسمت بياء كذلك وفاقًا وخلافًا فقال :

وقد رسموا تلقاء نفسي بيونس بياء ومن آناء طه الذي علا
وإيتائ ذي القربى بنحل ومن ورا ء شورى بلا خلف درى ذلك من تلا
لِقَارِئِهم فيه الخلاف كذا لقا ءالآخرة بالرُّوم الاثنان فاكملا

انتهى .

وقد نصَّ على عدد الأوجه فيما ذُكِرَ العلَّامة الطَّبَّاخ في تحريره بقوله :

وقف له على الذي باليا رسم بعد محرك بأربع علم
وبعد ساكن بتسع وعلى مرسوم واو لمحرك تلا

بخمسة وساكن باثني عشر اهـ .

وقد وضحناها بما لا مزيد عليها فاحفظها فإنها من مزالق الأقلام .

* **قوله تعالى** ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] .

حفص يبدأ ﴿ ٱسْتَحَقَّ ﴾ بكسر الهمزة وغير يبدأ بضمِّها وكذلك ﴿ ٱسْتَخْلَفَ ﴾ فمن بناه للفاعل ابتدأ بالكسر ومن بناه للمجهول ابتدأ بالضمِّ .

وأما ﴿ ٱنشُزُواْ ﴾ فمن ضمَّ الشِّين ابتدأ بالضمِّ ومن كسرها ابتدأ بالكسر .

* **قوله تعالى** : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة : ١١٦] .

يقف الأزرق على ﴿ ءَأَنتَ ﴾ و ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ بالتَّسهيل فقط وليس له أن يقف بالإبدال لئلا يجتمع ثلاث سواكن متخالفة ليس فيها مدغم كـ ﴿ صَوَآفَّ ﴾ .

قال العلَّامة الطَّبَّاخ :

وقف على أأنت بالتسهيل له ونحوه ولم يَجُز أن تُبدِله

وقال الطِّيبيُّ :

نحو أأنت أرأيت إن وقف للأزرق امنع بدلا فيه وصف[1]

وقف بتسهيل فقط إذ يمتنع سواكن ثلاثة أن تجتمع

إن أظهرت لا كصواف شددا فالوقف بالسكون فيه وردا

وجوَّز السّنباطيُّ الإبدال ونَقَله عن « جامع البيان » قال المنصوريُّ :

وفي أأنت أرأيت وقفا الأزرق بالتَّسهيل لن يختلفا

لكن بجامع البيان ذُكِرَا كلا لسنباطي نقْلُه يرى

قال بعض مشائخنا : وإذا وقفت على ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ في وجه الإبدال فإنك تمدُّ الألف مدًّا مشبعًا والياء بالتَّوسُّط .

أقول : ووجهه أن اللِّين يضعف فيه الطُّول .

* **قوله تعالى : ﴿ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ﴾** [الأنعام : ٧١] .

يوقف لحمزة بإبدال همزة ﴿ ٱئْتِنَا ﴾ ألفا فهو وجه واحد ، ولا إمالة له في ﴿ ٱلْهُدَى ﴾ حينئذ ولا تقليل للأزرق ؛ لأن الألف الموجودة حالة الإبدال هي الهمزة التي كانت ساكنة ولم تَزَلْ ألف ﴿ ٱلْهُدَى ﴾ محذوفة للساكنين .

ونَقَل في « النَّشر » عن الدَّاني احتمالًا في الإمالة على أنها ألف

---

(١) التنوير ص ١٧٢ .

﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ دون الألف المبدلة والأقيس أنها المبدلة . قال : والحكم في وجه الإمالة للأزرق كذلك والصَّحيح المأخوذ به عنهما الفتح اهـ[(١)].

قال في « الكنز » :

وفتح الهدى اختر « إن تصله مع ائتنا لمبدل همز فالهدى عن ألف خلا

وقال المنصوريُّ :

إلى الهدى ائتنا احتمال الدَّاني وفتحه الصَّحيح ذو الرّجحان[(٢)]

أما الوقف على ﴿ ٱلْهُدَىٰ ﴾ وحْدها فكل من القُرَّاء على أصله فتحًا وتقليلًا وإمالة .

* **قوله تعالى : ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾** [الأنعام : ٨٦] .

حَلُّ « الشَّاطبيَّة » واضح إلا أن الخلاف الذي ذكره للسُّوسي في إمالة الرَّاء قبل المحرك وفي إمالة الرَّاء والهمزة قبل السَّاكن ولشعبة في إمالة الهمزة قبل السَّاكن تَعَقَّبه في « النَّشر » بأن ذلك لم يصحّ عن السُّوسي ولا عن أبي بكر من طرق « الشَّاطبيَّة » بل ولا من طرق « النَّشر » .

وقال : وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر « الشَّاطبيَّة » يأخذ للسُّوسي في ذلك (يعني : ﴿ رَءَا ﴾ قبل الساكن) بأربعة أوجه فتحهما وإمالتهما وفتح الرَّاء ، وإمالة الهمزة ، وعكسه .

ولا يصحّ منها سوى الأول كما أن شعبة ليس له إمالة الهمزة قبل

---

(١) « النشر » ٢ / ٢٣٢ .

(٢) « حل مجملات الطَّيِّبة للمنصوري » ورقة ٤٧ .

السَّاكن انتهى[١] .

وقد نَبَّهْتُ على خُلْف السُّوسي في رسالتي المفردة لأبي عمرو المسماة « نيل العلا في قراءة ابن العلا » بقولي :

وقبل ما حُرِّك في رأى أمل همزًا وفي الراء لصالح نقل
خلف وقبل ساكن له أتى في الرَّاء والهمز اختلاف ثبتا
وليس ذا الخلف طريق الشَّاطبي ولا طريق « النَّشر » فافهم تصب

وقوله : « وخلف فيهما مع مضمر مصيب » يُفْهِم أن لابن ذكوان في ﴿ رَءَاكَ ﴾ و ﴿ رَءَاهُ ﴾ و ﴿ رَءَاهَا ﴾ أربعة أوجه . وهي :

- إمالتها ولم يذكر في « التَّيسير » غيره عن الأخفش .
- وفتحهما . وروى عن الأخفش أيضا
- وفتح الراء وإمالة الهمزة . طريق الصُّوريِّ من « النَّشر » .
- أما الرابع : وهو إمالة الرَّاء مع فتح الهمزة فلا يصحّ .

والأولى لمن يقرأ من « الشَّاطبيَّة » أن يقرأ بالوجهين الأوليْن .

وإن كان صاحب الكنز ذكر الثلاثة بقوله :

وفي وخلاف فيهما مع مضمر مصيب فبالإضجاع والفتح قد تلا
كذاك بفتح الرَّا وإضجاع همزة ولا عكس فاقرأ بالثَّلاث مرتلا

ولو وقف ورش على ﴿ رَءَا ﴾ ثَلَّث الهمزة مع التَّقليل .

كما يثلِّث الهمز في الوقف على ﴿ ءَابَآءِىَ ﴾ . و ﴿ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ ﴾ .

---

(١) « النشر » ٢ / ١٦١ ـ ١٩٤ .

و ﴿ جَآءُو ﴾ . و ﴿ ٱلسُّوٓءُ إِنْ ﴾ و ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ ﴾ . و﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ . وكذلك يثلّثه وصلا في ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَآءِرَبَّنَا ﴾[1] .

قال العلّامة الطّيبيّ :

وفي رأى قبل سكون إن تقف عليه للأزرق تثليث عرف
وهكذا في يوسف آبائي كذا فلم يزدهم دعائي
كذا تراءى نظرًا للأصل مثل دعائي ربنا في الوصل[2]

أما في وصل ﴿ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، و ﴿ دُعَآءِىٓ إِلَّا ﴾ ، و ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ ﴾ و ﴿ ٱلسُّوٓءُ إِنْ ﴾ و ﴿ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ﴾ فليس فيه إلا المدّ مراعاةً لأقوى السّببين[3] .

وقد نظمت ذلك فقلت :

كاستهزئوا جاؤا أباهم إن تقف ثلّث وإن تصل فبالمدّ اعترف
كلفظة السوءى برُوم إذ نقل أن قَوِيَّ السَّببين يستقل

وقال الطّيبيّ :

---

(١) لأن ورشاً يقرأ باثبات الياء الزائدة وصلاً في « دعاء » .

(٢) التنوير ص ١٦٧ .

(٣) الصواب عدم إدراج ﴿ آبائي إبراهيم ﴾ و ﴿ دُعَآءِىٓ إِلَّا ﴾ هنا لأن مذهب ورش فيهما وصلاً فتح الياء وحينئذ فلا مَدَّ أصلاً ويمكن أن يكون إدراج هاتين الكلمتين ولما تم الحصول على الطبعة الأولى والثانية للكتاب واتفقا فيهما على ذلك ترجح لي أنه وهم من المؤلف رحمه الله تعالى . من الأخطاء المطبعية لأنه ليس في الأبيات التي استشهد بها المؤلّف ذكر للكلمتين والعلم عند الله تعالى .

وإن علـى جـاؤا وقـفـت قَـبْـلَا آبـاهـم ثـلّـث ومُـدّ وَصْـلا[١]

* **قوله تعالى :** ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

ذِكْرُ الخُلف لابن ذكوان يفيد المد والقصر . ولكن طريق « الحرز » عنه المدّ فقط .

ولذلك أشار إلى خلافه بـ « ماج » أي اضطرب . وقال المنصوريُّ .

إشبـاع كـسر اقـتـده الجمـهـور عـن ابـن ذكـوان هـو المشـهـور
وقـصـرهـا لـزيـد عـن رمـلـي ولم يـكـن طـريـق شـاطـبـي

وقال الوافراني :

طـريـقـة الأخـفـش قـل بـاقـتـده المد إذ مـاج الخلاف يـعـتـرى
ولم أجـد من ينسـب القـصـر لـه بـل هـو لـلـصّـوري رواه مـن روى
ومـن يـقـل بـقـصـره أراه قـد أوقـعه التّـقـليـد في بـحـر الـهـوى
نـصـوصـهـم أسـيـافـهـا مـسـلولـة عـلى الـذي بـجـهـلـه قـد ارتـدى

وقال صاحب الكنز :

ومد بخلف ماج والقصر ليس من طـريـق الحرز بـل لـه الجُلُّ طـولا

* **قوله تعالى :** ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ **إلى** ﴿ صَـٰدِقِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] .

فيه للأزرق خمسة أوجه وهي إبدال ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ . عليه تثليث ﴿ نَبِّـُٔونِى ﴾ .

---

(١) التنوير ص ١٦٧ .

والتَّسهيل عليه توسُّط ومدٌّ فقط ؛ لأن رواة القصر في البدل أصحاب إبدال في ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ هذا هو التحقيق .

وقد نظمت ذلك فقلت :

وأزرق إذا قصرت البدلا تسهيله آلذكرين حظلا

وقد مشى على ذلك أكثر المحقِّقين .

ولحمزة في الوقف على ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ ستة أوجه وهي : النَّقل والسَّكت والتَّحقيق وعلى كلٍّ منها تسهيل وإبدال في ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ ، ومثلها ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ بيونس .

* **قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَاىَ ﴾** [الأنعام : ١٦٢] .

فيه لورش أربعة أوجه وهي الإسكان والتَّحريك مع الفتح والتَّقليل والمُسَكِّن يمدُّه لازمًا وصلًا ووقفًا للزوم السُّكون . والمُحَرِّك يثلّث المدّ وقفًا لعروضه فاتحًا أو مقلِّلًا .

* **قوله تعالى : ﴿ من سوءاتهما ﴾ و ﴿ سوءاتكم ﴾** [الأعراف : ٢٠] .

قال الشَّاطبيّ : « وفي واو (سوءات) خلاف لورشهم » والمحقَّق في هذا الخلاف أنه دائر بين القصر والتَّوسُّط . لأن من له مدُّ اللِّين مجمع على استثناء « سوءات » .

ومن يُوَسِّط سوءات يوسِّط البدل .

فيتأتي فيها أربعة أوجه لا غير وهي قَصْر الواو مع تثليث الهمز ثمَّ توسُّطها . وقد نظمها صاحب « النَّشر » بقوله :

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثا ووسطهما فالكل أربعه فادر[(١)]

فلو أتى مع « سوءات » ذات ياء كـ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسًا ﴾ إلى ﴿ خَيۡرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] كان فيها خمسة أوجه وهي قَصْر البدل والواو مع فتح ذات الياء ثم توسُّط البدل . وفي الواو وجهان . توسُّط وقَصْر مع التَّقليل ثم مدّ البدل مع قَصْر الواو ومع الفتح والتَّقليل .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَٱلَّذِي خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ ﴾ [الأعراف : ٥٨]

﴿ لَا يَخۡرُجُ ﴾ بضمِّ الياء وكسر الرَّاء انفرد به الشَّطوى عن ابن وردان وهو مذكور في « الدرة » ولم يعوِّل عليه في « الطيِّبة »[(٢)] .

* **قوله تعالى** ﴿ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [الأعراف : ٧٦]

هنا وطه والشعراء . وضَّحها الشَّاطبيّ . ولا إبدال فيها للأزرق عن ورش لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر . وما في الجعبريّ تعقبه في « النَّشر » بأنه وَهْم . فليس فيها للأزرق إلا التَّسهيل بثلاثة البدل المغيّر ، ومثلها ﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾ بالزخرف[(٣)] .

* **قوله تعالى** ﴿ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ ﴾ [الأعراف : ١٥٠] .

فُصِلَ ﴿ ٱبۡنَ ﴾ طه عن ﴿ أُمَّ ﴾ هنا .

---

(١) « النشر » ١ / ٤٦٢ .

(٢) الصواب أنه لا بأس بالقراءة بها لأن الدُّرَّة متأخرة عن الطَّيبة ولعل ابن الجزري ازداد توثيقًا فيها فأخذ بها .

(٣) « النشر » ١ / ٤٨٣ و ٤٨٨ - ٤٨٩ .

فلحمزة فيه التَّحقيق وقفًا من « الشَّاطبيَّة » .

وهو[١] والتَّسهيل من « الطيبة » بخلاف ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ بطه فإنه موصول . ففيه له التَّسهيل فقط من الكتابين[٢] . ومثل ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ [طه: ٩٤] ﴿ حِينَئِذٍ ﴾ و ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ .

قال بعضهم :

وحــينئــذ ويــومــئــذ ويــبنؤم عن حـمزة سهّل بلا خـلـف تـؤم

وقد أجرى صاحب « الإتحاف » الوجهين في ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾[٣] وهو سهو نَبَّهْتُ عليه بقولي :

وحــقّــق ابــن أم في الأعــراف ســهِّــلــه في طــه بــلا خــلاف

في الحرز هــذا ثــمّ في الـطَّـيِّـبـة في أول حــقّــق وســهّــل تـثـبـت

هــذا وفي الاتحــاف إجــراؤهــمــا في يــبنؤم وهــو ســهــو عُــلِـمــا

* **قوله تعالى** ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] .

أثبت الياء من ﴿ كِيدُونِ ﴾ هنا هشام في الحالين .

فقول الشَّاطبيِّ : « بخُلْف » خروج عن طريقه ، كما نَبَّه عليه في « النَّشر » . قال الوافراني :

كــيــدون في أعــرفــهــا يــزيــده حــلــوانــهــم في حــالــتــيــه وقــرا

---

(١) أي التحقيق .

(٢) أي الشاطبية والدرة .

(٣) « إتحاف فضلاء البشر » ص ٣٠٧ .

وقال الجعبريُّ : « قال الحلواني : وصَلْتُ إلى هشام بعد موت ابن ذكوان ثلاث مرات ثم رجعت إلى حلوان . فورد عليَّ كتابه (إني أخذت عليك ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ بالأعراف بياء في الوصل وهي بياء في الحالين) اهـ .

* **قوله تعالى ﴿ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ ﴾**

لو وقف عليها حمزة كان له فيها ستَّة أوجه .

وهي : تسهيل الهمزة الأخيرة بين بين مع المدِّ والقصر على كلٍّ من التَّحقيق والسَّكت والنَّقل في ﴿ إِنْ ﴾ مع تسكين الهاء .

وهي أفصح الأوجه .

وتصحُّ هذه الستَّة أيضًا مع الرَّوم أو الإشمام في هاء الضمير عند من يجيزهما فيها . فتكون الأوجه ثمانية عشر . وهذا أصحُّ ما فيها .

وأجاز بعضهم إبدال الهمزة الأخيرة واوًا .

فيكون فيها ثمانية عشر أيضًا ، وبها تتمُّ الأوجه ستَّة وثلاثين .

وأوجه الإبدال ضعيفة لا يقرأ بها .

وأجاز بعضهم إسقاط الأخيرة وتثليث المدِّ مع السُّكون والإشمام فقط والقصر والمدّ بالروم ووَجْه مَنْعِ الرَّوم على التَّوسُّط أنه لا يَصِل به .

فتكون ثمانية تضرب في ثلاثة ﴿ إِنْ ﴾ تكون أربعة وعشرين . وبها تتمُّ الأوجه ستِّين ولا يقرأ بأوجه الإسقاط .

وقد نظم الستِّين بعضهم بقوله :

بإن أولياؤه إن وقفت لحمزة وجوه إلى ستِّين أوصلها القُرّا

بـهـمـزتـه الأولـى ثـلاثـة أوجـه سكوت وتحقيق ونقل وفي الأخرى
على الرسم إبدال وإن شئت سهّلا على ذين فامدد ثم أتبعه القصرا
فـهـذي وجـوه أربـع في ثـلاثـة فيحصل من هذا اثنتان تلى عشرا
وإن رمت أو أشممت في الهاء عند من يجيز فَمِن ضرب الثَّلاثة ذي يدري
ثـلاثـون تـتـلـو سـتّـة قـد تحرّرت وهـذا عـلى إثبات همزته الأخرى
وإن قلت لم ترسم قرأت بحذفها مددت وأتبعت التَّوسُّط والقصرا
مـع الرَّوم والإشـمـام إلا تـوسّـطـا مـع الرَّوم لا يـأتـي ووجـهـه الـقُـرَّا
فتـلـك ثـمـان ضـربـهـا في ثـلاثـة يـفـيـد مـع العشرين أربعة أخرى
بـهـا تمَّت السِّتُّون وهي ضعيفة وأوجـه إثـبـات الجمـيـع بـهـا يُـقْـرا

هذا وأصحُّ ما فيها ما ذكرناه من السِّتَّة الأولى فقط .

ولم يقرأ بغيرها ابن الجزريّ فلا تتعداها .

* **قوله تعالى** ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة : ١٢] .

إبدال همزة ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ ياء مذهب لبعض النحويين وبعض القُرَّاء . وليس من طريق « الحرز » .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [التوبة: ١٩] .

قرأه ابن وردان فيما انفرد به الشَّطويُّ عن ابن هارون ﴿ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ﴾ جَمْع « سَاقٍ » كرُمَاة ورامٍ و « عَمَرة » بفتح العين والميم وحذف الألف . جمع « عَامِر » مثل فاعل وفَعَلة ولم يعرج على هذه القراءة في « الطيبة » لكونها انفرادة على عادته .

وعرَّج عليها في « الدرة »(١) فقال :

« وقل عَمَرة معها سقاة الخلاف بن »

* **قوله تعالى ﴿ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ ﴾** [التّوبَة : ١٢٢]

لو وقف عليها الكسائي بالإمالة كان له في رائها وجهان : التفخيم . والترقيق . كما في ﴿ فِرْقٍ ﴾ للجميع من أجل الكسرة قبلها

وفيها قوله تعالى ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم ﴾ [يُونس : ٥١] ، ومثلها ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [يُونس : ٩١] في ﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾ وجهان لمن لم ينقل وهما : التّسهيلُ بالقصر ، والإبدالُ بالمدِّ وثلاثة لمن نَقَلَ وهو نافع وأبو جعفر(٢) وهي التَّسهيل بالقصر ، والإبدال بمدٍّ وقَصْرٍ ففيها لقالون مع السُّكون والصِّلة ستَّة أوجه وللأزرق في همزتها الثَّانية التي بعد « أ » المعبَّر عنها

---

(١) ولعل الصواب جواز الأخذ بهذه الرواية من باب زيادة العلم والتوثيق لأن ابن الجزري قال ما قال في نشره ثم بإيراده في الدرة التي ألفها بعد « النشر » وطيبته تعلم أنه قد حقَّق المسألة والعلم عند الله تعالى .

(٢) قوله : « وأبو جعفر » أي من رواية ابن وردان فقط ولا نقل فيه لابن جمَّاز وما ورد عن الهاشمي عن ابن جمَّاز من عموم النقل فإنها انفرادة للهذلي لا يؤخذ بما انتهى من « النشر » ٢ / ٣٧ وفريدة الدهر ١ / ٦٠٢ وقد يكون المؤلِّف عَبَّر بأبي جعفر ومراده ابن وردان وهذه عادة علماء القراءات في بعض الأحايين يطلقون الحكم للإمام والمسألة لأحد راوييه وقد صنع مثل هذا الصنيع الإمام ابن الجزري في نشره وفي هذه المسألة بالتحديد قال في « النشر » ١ / ٤٧٤ : « السابع ﴿ الآن ﴾ في موضعي يونس إذا قرئ لنافع وأبي جعفر الخ ومقصوده رواية ابن وردان عنه ولهذا لا داعي للاعتراض على الإمام الداني والشَّاطبي فيما يظهر من كلامهما عن تعميم وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو فإنه من هذا القبيل والعلم عند الله تعالى .

بالهمزة أو الأُولى التَّسهيل والإبدال كقالون .

ولكن القائلين بالإبدال اختلفوا فمنهم من جعله لازمًا فألحقه بباب حرف المدِّ الواقع بعد الهمزة فجوَّز فيها ثلاثة « آمنَ » ومنهم من جعله جائزًا فألحقه بباب ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ و ﴿ ءَأَلِدُ ﴾ فإن اعتد بعارض النَّقل قَصَر كـ ﴿ ءَأَلِدُ ﴾ وإن لم يعتد مَدَّ كـ ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ولا توسُّط حينئذ لأنه إبدال لا بدل وله في الهمزة الثَّالثة المعبَّر عنها باللَّام أو الثَّانية الَّتي هي همزة « آن » ثلاثة البدل وتظهر ثمرة خلاف المبدلين في اللَّام .

فإذا قرئ بمدِّ الأولى جاز في الثَّانية التثليثُ اعتدادًا بالعارض وعدمه .

وإذا قرئ بتوسُّط الأولى[1] جاز في الثَّانية التَّوسُّطُ والقصرُ فقط . وإذا

---

(١) والذي حقَّقه العلاَّمة المتولي وأخذ به في آخر أيامه هو عدم جواز التَّوسُّط في الهمزة الأولى لأن المدَّ هنا لازم وإنما تغير سببه وهو السكون بحركة النقل فوجب أن يكون كنظائره من نحو ﴿ على البغاء إن ﴾ في وجه إبداله مدًا لورش ولا وجه للتَّوَسُّط وإن كان العلامة الخليجي قد نازع العلاَّمة المتولي في بعض الأوجه التي أخذ بها المتولي في آخر أيامه في خصوص هذه اللفظة ﴿ الآن ﴾ وزعم أنها مجرد فهم لم يقرأ بها ولعل العلاَّمة الخليجي مُتَأثّر ببعض نصوص ابن الجزري في « النشر » ١ / ٤٧٥ حيث أجاز فيه التَّوَسُّطَ في الأولى إلا أن ابن الجزري محجوج بنصوصه الأخرى في « النشر » نفسه فإنه قال في « النشر » ١ / ٤٧٠ - ٤٧١ : « الخامسة يجوز المدُّ وعدمه إذا غيِّر سبب المدِّ عن صفته التي من أجلها كان المدُّ سواء كان السبب همزًا أو سكونًا وسواء كان تغير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف » إلى أن قال : « تنبيه : لا يجوز بهذه القاعدة إلا المدّ على استصحاب الحكم أو القصر على الاعتداد بالعارض ولا يجوز التَّوَسُّطُ إلا برواية ولا نعلمها والفرق بين عروض الموجب وتغيره واضح ، ثم قال في موضع آخر في « النشر » ١ / ٤٧٨ : « العاشر تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التَّوَسُّطُ فيما تَغَيَّرَ سبب المدِّ فيه على القاعدة المذكورة ، ويجوز فيما تَغَيَّرَ القصر نحو =

قرئ بقصر الأولى قصرت الثَّانية فقط . وقد وجَّهَها ابن الجزريّ في « نشره » ونظمها بقوله :

لـلأزرق في الآن سـتَّـة أوجـه على وجه إبدال لدى وصله تجرى
فـمُـدَّ وثَـلِّـث ثـانيًا ثـم وسِّـطـن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر

ثم قال في « النَّشر » وقولي : « لدى وصله » لأن في الوقف عليها يجوز في الثَّانية ثلاثة العارض الموقوف عليه أما على وجه التَّسهيل فتظهر له ثلاثة أوجه في الهمزة الثَّانية انتهى[1] .

وقد نظمها ابن أسد متمِّمًا لبيتي شيخه ابن الجزريِّ فقال :

وفي وجه تسهيل ثلاثة أوجه بثان فقط مع قصر أوله فادر
ويكون فيها حينئذ تسعة أوجه

وحاصل ما يتأتي في ﴿ ءَآلْئَنَ ﴾ لورش في هذه السورة إذا انفردت موصولة أو موقوفًا عليها أو مجتمعة مع بدل قبلها أو بعدها خمس حالات :

= نستعين ﴾ في الوقف وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدّمه . والفرق بينهما : أن المدَّ في الأول هو الأصل ثم عَرَضَ التَّغَيُّرُ في السبب ، والأصل : أن لا يعتد بالعارض فمد على الأصل وحيث اعتدَّ بالعارض قصر إذا كان القصر ضد المد والقصر لا يتفاوت وأما القصر في الثاني فإنه هو الأصل عدمًا للاعتداد بالعارض فهو كالمدِّ في الأول ثم عرض سبب المد وحيث اعتدَّ بالعارض مدّ وإن كان ضدًا للقصر إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطًا فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة والله أعلم انتهى . وقوله « إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطًا » أي : فيما عرض سبب المدِّ فيه ومسألة ﴿ الآن ﴾ مما تَغَيَّر سببُ المدِّ فلا يجوز التَّوَسُّطُ فيه والعلم عند الله تعالى .

(١) « النشر » ١ / ٤٧٤ - ٤٧٦ .

الحالة الأولى : إذا اجتمعت مع بدل قبلها ووصلت بما بعدها كآية ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ إلى ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس : ٥١] فيها سبعة عشر وجهًا . وهي قصر البدل مع قصر الهمزة الأولى بالتّسهيل أو إبدالها بقصر ومدّ واللّام مقصورة في هذه الثّلاثة ثم توسُّط البدل مع قَصْرِ الهمزة الأولى وتوسُّطها(١) ومدّها بالإبدال وتسهيلها بالقصر وفي الأربعة اللّامُ موسَّطة أو مقصورة ثم مدّ البدل عليه في الهمزة الأولى قَصْر بالتّسهيل وقَصْر ومدّ بالإبدال وفي اللّام حينئذ مدّ وقَصْر .

الحالة الثانية : اجتماعها مع بدل قبلها مع الوقف عليها وفيها ثلاثون وجهًا وهي . تثليث اللّام على كلٍّ من أوجه الهمز العشرة مع البدل .

الحالة الثالثة : الابتداء بـ ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ مع وصلها وفيها التّسع الّتي تقدّمت في نظم ابن الجزري وتلميذه .

الحالة الرابعة : الابتداء بها والوقف عليها وفيها اثنا عشر وجهًا وهي . قَصْرُ الهمزة الأولى ، وتوسُّطها ومدُّها بالإبدال وتسهيلها بالقصر وعلى كلٍّ ثلاثة الأخيرة ؛ إذ هي عارض وَقْف حينئذ .

الحالة الخامسة : الابتداء بـ ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ ووصلها إلى بدل بعدها مثل ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ إلى ﴿ ءَايَةً ﴾ [يونس : ٩١ - ٩٢] وفيها خمسة عشرة وجها وهي : قَصْر الهمز واللام عليه تثليث ﴿ ءَايَةً ﴾ ثمّ مدُّ الهمز وتسهيله عليها خمسة في اللّام و ﴿ ءَايَةً ﴾ وهي : قَصْرُ اللّام وتثليث

---

(١) وقد عرفت ما فيه ولا وجه للأخذ به .

﴿ ءَايَةٌ ﴾ ثم توسُّط اللّام و ﴿ ءَايَةٌ ﴾ ومدهما ثم توسُّط الهمز و ﴿ ءَايَةٌ ﴾ وفي اللّام توسُّط وقَصْر وبذلك تتمُّ خمسة عشر ، وقد حقَّقنا في كتابنا « مقرب التَّحرير للنَّشر والتَّحبير » أن صواب أوجه الحالة الثَّانيةِ عشرون وأوجه الحالة الرابعة أحد عشر[١] . وذلك باعتبار اجتماع البدل مع العارض .

وقد نظمت جميع حالاتها بقولي :

في الآن لفظي يونس حالات ... خمس لأزرق روى الثقات

فإن أتت مع بدل قبل ولم ... تقف بها سبع وعشر انحتم

فإن قصرت بدلا فسهلا ... بالقصر أو أبدل به أو طولا

وكلها مع قَصْر لام وإذا ... وسطت زد توسّط همز وبذا

في اللام وسط واقصرا وإن تمدّ ... فالهمز فيه مثل إن قصرت عدّ

واللام مدّ واقصراً (وإن تقف) ... فأوجه الهمز عليها قد عرف

تثليث لام فثلاثون أتت ... (وإن بها بدأت ثم وصلت)

تسع فَلَاماًثَلِّثاً إن سهلا ... أو مد همز واقصرنهما كلا

والهمز أن وسَطَّتْ واقصر ... لاما وإن تقف بها اثنا عشرا

فالهمز مُدّ وسِّط اقصر سهِّلا ... واللام في الجميع ثلث تكملا

وإن يليها بدل ثلثه إن ... قصرت همزا مع لام يافطن

والهمز إن وسطت لاما وسطا ... واقصر وفي البدل وسط واضبطا

---

(١) مقرب التحرير ورقة ١٦ .

وإن تسهل أو تمد الهمز فاللـ ـلام اعتبرها كمغير البدل
مع المحقِّق بخمسة تتم خمسا وعشرا قد حواها ما نظم

ولحمزة في الوقف على ﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾ خمسة عشر وجهًا وهي :
تسهيل الهمزة الأولى مع النَّقل أو السَّكت . وإبدالها بقصر ومدّ مع النَّقل . وبمدّ فقط مع السَّكت . فهي خمسة على كلٍّ منها تثليث الأخيرة ، فتكون خمسة عشر كلها صحيحة .

وقد نظمتها فقلت :

لحمزة في همز بآلآن أبدلا بمدٍّ وقَصْر ثم سهِّله بالنَّقلِ
وفي السَّكت فامدد ثم سهّل محقِّقا وثلِّث لهمز اللَّام في الوقف في الكلِّ
فخمس وعشر لا ضعيف بها يرى وناظمها يرجو رضا الله ذي الفضل

* **قوله تعالى :** ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ ﴾ **إلى** ﴿ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس : ٥٩] .

يصحُّ فيها لورش أربعة أوجه .

وهي : التَّسهيل والإبدال في ﴿ ءَآللَّهُ ﴾ على كلٍّ من التَّسهيل والإبدال في ﴿ أَرَءَيْتُم ﴾ .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس : ٨٩] .

قرأه ابن ذكوان « تَتْبِعَانِ » بتشديد التَّاء[1] وكسر الباء وتخفيف النُّون

(١) أي : التَّاء الثَّانية .

فتكون « لا » نافية ، والجملة حالية أي : فاستقيما غير متبعين .

وقرأه الباقون كذلك لكن بتشديد النُّون . فتكون « لا » ناهية .

وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بإسكان التَّاء[(١)] وفتح الباء وتشديد النُّون وهذا الوجه هو الذي نبَّهَ الشَّاطبيُّ على ضَعْفه بقوله : « وماج بالفتح ..» إلخ .

ولم يذكره الدَّاني في « التَّيسير » وضَعَّفه الشَّاطبيُّ . وأثبت في « النَّشر » صحَّته من طرق أخرى . وقال : « إنه ليس من طرقنا . فلا يقرأ به منها » انتهى[(٢)] .

* **قوله تعالى :** ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [هُود : ٢٧] .

قرأ أبو عمرو « بادئ » بالهمز وصلًا ووقفًا . أي أول الرَّأي بلا تأمّل وَرَدَّ في « النَّشر » على من أبدله وقفًا[(٣)] .

* **قوله تعالى :** ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [هُود : ٢٨] .

قرأ الكوفيون غير شعبة ﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ هنا فقط بضم العين وتشديد الميم . أما ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ ﴾ بالقصص فلا خلاف في فتح عينها وتخفيفها[(٤)] للجميع[(٥)] .

(١) أي : الثَّانية .

(٢) « النشر » ٣ / ١١٠ - ١١٢ .

(٣) « النشر » ٢ / ٣٤ .

(٤) أي : الميم التي هي عين هذه الكلمة .

(٥) قال العلامة إبراهيم حفظه الله تعالى « وباتفاق خفف القراء فعميت عليهم الأنباء دواعي المسرة مخطوط .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ ﴾ **إلى** ﴿ لِّثَمُودَ ﴾ [هُود : ٦٨] .

مَن نَوَّنَ ﴿ ثَمُودَاْ ﴾ وَقَفَ بالألف المبدلة من التَّنوين وأجرى الرَّوم في ﴿ لِّثَمُودَ ﴾ . ومن لم يُنَوِّن وَقَفَ بسكون الدَّال فيهما فقط . وعِلَّة صَرْفه تذكيره باعتبار الأبِّ أو الحَيِّ . وعِلَّة مَنْعِه من الصَّرْفِ تأنيثه باعتبار القبيلة .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ **إلى :** ﴿ عَجِيبٌ ﴾ [هُود : ٧١ - ٧٢] .

فيه لورش ستَّة عشر وجهًا وهي كلٌّ من وجهي ﴿ ءَأَلِدُ ﴾ على كلٍّ من وجهي ﴿ وَرَآءِ إِسْحَٰقَ ﴾ .

فهي أربعة على كلٍّ منها فتح وتقليل في ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ﴾ بثمانية . على كلٍّ منها توسُّط ومدّ في ﴿ لَشَيْءٌ ﴾ ومَنَعَ المنصوريُّ منها وجهين[1] .

وهما توسُّط ﴿ لَشَيْءٌ ﴾ على تسهيلهما معا والفتح وعلى إبدالهما والتقليل .

وجرى على عدم المنع الجمهور ، وبالجميع قرأت .

قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ ﴾ [هُود: ٨١] هنا وحيث جاء بتفخيم الرَّاء وقفًا لمن قَطَعَ أو وَصَلَ لعُروض سكونه وقفًا بعد فتح .

ورجَّح بعضهم التَّرقيق فيه فرقًا بين حركة البناء وحركة الإعراب ؛ لأن أصله « أَسْرِي » بياء محذوفة فيبقى التَّرقيق دلالة على الأصل .

أما ﴿ أَنْ أَسْرِ ﴾ في الشعراء ، وطه فترقق للواصلين فقط وصلًا ووقفًا . ويجريها القاطعون مثل ﴿ فَأَسْرِ ﴾ .

---

(١) بالأصل « وجهان » ، وصوابه « وجهين » ؛ لأنه مفعول « منع » .

وإذا ابتدأت بـ ﴿ أَشِرِ ﴾ فابدأ بكسر الهمزة للواصلين وفتحها للقاطعين .

وقد وضَّح ذلك كله صاحب « كنز المعاني » بقوله :

وفأسر أن أسر الوصل أصل دنا وقف بترقيق راء في أن أسر لمن خلا
كذا رجَّح الباقون فيه وكلهم يرجحه في فأسر قطعًا وموصلا
وهمزة أسر اكسر لدى البدء إن تقف على أن لدا أصل دنا وقف الابتلا

* **قوله تعالى : : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾** [هُود : ١٠٥] .

عِلَّة حذف الياء لغير جازم في ﴿ يَأْتِ ﴾ أنه لغة هذيل .

* **قوله تعالى : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾** [يُوسُف : ١١] .

لا يفهم من قول الشَّاطبيِّ : « وتأمننا للكل يخفى مفصلا . . » إلخ . إلا قراءتان وهما تفصيل النُّونين مع اختلاس الأولى . وهو اختيار الشَّاطبيِّ والدَّاني .

والثَّانية الإدغام مع الإشمام وبه قطع سائر السبعة واختاره في « النَّشر » ورجَّحه وبهما قرأ يعقوب وخلف وقرأ أبو جعفر بالإدغام المحض .

ونَبَّهَ على ذلك في « الطَّيِّبة » بقوله : « تأمنا أشم ورم لكلهم وبالمحض ثرم » أما ذِكْرُ بعضهم احتمال « الشَّاطبيَّة » لوجه ثالث وهو الإدغام المحض للسبعة فلا أصل له إلا أنه انفرادة عن قالون والجمهور على خلافه فلا يقرأ به

* **قوله تعالى ﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾** [يُوسُف : ١٢] .

ذَكَرَ الشَّاطبيُّ الإثبات والحذف في ﴿ نرتعي ﴾ لقنبل ، لكن الإثبات

من زيادات القصيد كما نَبَّهَ عليه في « النَّشر » ؛ لأن طريقها عن ابن مجاهد وهو يحذف فقط[١] كما قال الوافراني :

ابن مجاهد روى الحذف لدى نرتع يوسف لقنبل جلا

ووَجْهُ الإثبات أنه على لغة مَنْ يثبت حرف العِلَّة في الجزم إجراء للمعتلِّ مجرى الصَّحيح على حدِّ قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأنباء تنمى » .

وهذا تعليل الشَّاطبيِّ في إثبات ﴿ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ .

وقيل : ﴿ يَتَّقِ ﴾ مرفوع و ﴿ مَن ﴾ موصولة وجُزِمَ ﴿ وَيَصۡبِرۡ ﴾ المعطوف عليه للتَّخفيف وهو بعيد

* **قوله تعالى : ﴿ هئت لك ﴾**

أثبت الشَّاطبيُّ لهشام فيها الخلاف بفتح التَّاء وضمّها فالحلواني من جميع طرقه عن هشام بفتح التَّاء وهي قراءة صحيحة كما في « النَّشر » وغيره خلافًا لمن وَهَّمَ الحلواني فمعناها تهيَّأً لي أمرُك ، وحسنَتْ هيئتك . والدَّاجوني بضمِّ التَّاء .

قال في « النَّشر » : « قال الدَّاني : وهذا هو الصَّواب اهـ »

وهذا الذي دعا الشَّاطبيَّ للجمع بين الوجهين وإن كان الضمُّ ليس من طريقه .

وقال المنصوريُّ :

---

(١) « النشر » ٢ / ٣٦٥ .

هئت لحلواني بفتح التاء وضمها الدَّاجوني في الأداء[١]

* قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَكُنَّ ﴾ [يُوسُف : ٢٨] .

يقف عليها يعقوب بغير هاء سكت ؛ لأن شرطها الهاء قبلها .

قال العلَّامة الطَّبَّاخ :

وبعد نون لإناثٍ تالية ها غيبة وكيدكن خالية

* قوله تعالى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يُوسُف : ٥١] .

اتفق القُرَّاء على حَذْف ألفها وقفًا اتباعًا للرَّسم كما قال « العقيلة » : « حاشا بحذف عُدَّ مشتهرا » .

* قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾ [يُوسُف : ١١٠] .

قراءة التَّخفيف ثابتة صحيحة ووجِّهت بوجوه ، منها ، وهو المشهور عن ابن عباس وغيره : أن الضَّمائر ترجع إلى المرسَل إليهم .

ومعناه : وظنّ المُرْسَلُ إليهم أن الرُّسُلَ قد كَذَبُوهُم فيما ادَّعَوا به من الرِّسالة وفيما يُوعِدُون[٢] به من لم يُؤْمِنْ من العقاب .

ويُحْكى أن سعيد بن جبير لما أجاب بذلك ؛ قال الضَّحاك وكان حاضرًا : « لو رحلْتُ في هذه المسألة إلى اليمن كان قليلًا » .

* قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلۡقٍ جَدِيدٍۗ ﴾ [الرّعد : ٥] .

---

(١) حل مجملات الطيِّبة ورقة ٦٠ / أ .

(٢) و« يوعدون » مبني للمعلوم ومفعوله « من لم يؤمن » .

ما كُرِّرَ استفهامه إحدى عشرة كلمة في تسع سور .

وقد تكفَّل ببيان الخلاف فيها نظم « الشَّاطبيَّة » و « الدُّرَّة » ، إلا أن قول الشَّاطبيِّ : « سوى النَّازعات مع إذا وقعت ولا »

حقُّه أن يكون : (سوى النَّازعات النَّمل مع وقعت ولا) .

وقد وضَّح بعضهم ما فيها للسبعة بقوله :

ما كُرِّر استفهامه أحد عشر	في الذكر مشهور لسائر البشر
فسبعة أنبيك عنها أولا	وبعدها أربعة مفصلا
أولها بالرعد ثم الإسرا	بموضعين كن بهذا خبرا
في المؤمنون واحد والسجدة	والذبح باثنين تمام الفائدة
فهذه السَّبعة نافع علي	أعني الكسائي استفهما في الأول
وأخبرا في الثَّاني ثمَّ الشَّامي	بالعكس والباقي بالاستفهام
والنَّمل فيها نافع أولها	أخبر واستفهم في آخرها
ثم ابن عامر والكسائي يعكسون	ويقرءون إننا لمخرجون
في العنكبوت نافع والمكي	وحفص والشامي الَّتقي المزكي
قد أخبروا في أول والثَّاني	يستفهمون يا أخا العرفانِ
وواقعة نافع مع الكسائي	يستفهمان أولا يا راءِ
وأخبرا في الثَّان منه وبقي	في النَّازعات موضع يا متقي
فنافع والشَّام والكسائي	يستفهمون أولا لا النَّائي
وغيرهم يستفهمون أجمعه	تمَّت بحمد الله ربّ المنفعة

وقد بيَّنْتُ ما فيها لأبي جعفر ويعقوب وخلف بقولي :

وعـن أبـي جـعـفـر أخـبـر أولا واعكس بأولى الذبح واقعة جلا
وأخبـر ليعقوب بثان مطلقا لا عنكب فعَكْسُه فيها ارتقى
وموضعي نمل قرأ مستفهما وخَلَف كالأصل في الكل انتمى

قول الشاطبي (وأفئدة باليا بخلف له ولا) معناه أن هشاما له في ﴿ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم : ٣٧] وجهان :

الأول : قراءتها بالهمز فقط كقراءة الباقين .

والثاني : بياء بعد الهمز . وذلك على لغة المشبعين من العرب .

وقد ذكر ابن مالك أن الإشباع في الحركات الثلاث لغة معروفة .

وعليها قول الشاعر :

تنفى يداها الحصا في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصَّياريف

واتفقوا على عدم إشباع ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ [إبراهيم: ٤٣]

* **قوله تعالى :** ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [الحجر : ٦١] **هنا و** ﴿ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ **في القمر .**

فيها لقنبل ثلاثة أوجه ، وهي : تسهيل الثَّانية بالقصر ، وإبدالها بمدٍّ وقَصْرٍ لوقوع الألف بعد الهمزة الثَّانية فعلى حذفها القصر وعلى إثباتها المدُّ ومثله ورش حالة الإبدال .

قال المنصوريُّ :

وجاء آل عند الابدال احذفوا[١] ألفا وللجميع زِيدَ الألف[٢]

وللأزرق فيها خمسة أوجه ، وهي : تسهيل الثَّانية . فتكون حينئذ من

باب البدل المغيَّر . وفيه ثلاثة أوجه القصر ، والتَّوسُّط والمدُّ وإبدالها بقصر ومدّ فقط . ونظمها بعضهم فقال :

وآل بعد جاء إن تسهلا ثلث وتوسيطا أبوا إن أبدلا

فإن أتت مع بدل قبلها أو بعدها كان فيها تسعة أوجه على التَّسوية وأحد عشر على التَّفرقة بين البدلين اعتدادًا بالعارض وعدمه .

وبيانها على ثلاثة البدل في ﴿ إِلَّآ ءَالَ ﴾ وجْهَا إبدالِ ﴿ جَآءَ ءَالَ ﴾ بمدٍّ وقَصْر .

ثم مساواة ﴿ جَآءَ ءَالَ ﴾ في التَّسهيل للبدل.قبلها تكون تسعة . ويزيد المفرِّق القصر في ﴿ جَآءَ ءَالَ ﴾ بالتَّسهيل على كلٍّ من توسُّط المحقّق ومدِّه فتكون أحد عشر وقد نظمتها فقلت :

وجاء آل إن تثلث بدلا من قبلها فاقصر وطوِّل مبدلا
ثم اعتبرها كمحقق معا مغيّرإن سهلت تتبعا

* **قوله تعالى** ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [الحِجر : ٩٥ ، ٩٦] .

لو وقَفْتَ لورش على ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ ثم وقفت على ﴿ ءَاخَرَ ﴾ كان لك فيهما ستَّة أوجه ، وهي :

قَصْر ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ مع قَصْر البدل فقط .

---

(١) وفي حل مجملات الطيبة « احذف » وهو الصواب .

(٢) حل مجملات الطيِّبة ورقة ٢٦ / ب .

ثم توسُّط ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ عليه توسُّط وقَصْر البدل .

ثم مدّ ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ عليه ثلاثة البدل وذلك جريًا على قاعدة تفاوت البدل والعارض .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [النّحل : ٢٧] .

تَرْكُ الهمز في ﴿ شُرَكَآءِىَ ﴾ للبزيِّ ليس من طريق « الشَّاطبيَّة » ولا « الطَّيِّبة » فلا يقرأ به ولولا ذِكْر الدَّاني له على سبيل الحكاية لم يذكره الشَّاطبيُّ ولذا أشار إليه بالضعف بقوله : « هلهلا » .

وقال الدَّاني في « مفرداته » : « والعمل على الهمز وبه آخذ»[1] .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾ [النّحل : ٩٦] .

تبع الشَّاطبيُّ صاحب « التَّيسير » في تضعيف النُّون عن ابن ذكوان وتعقَّبه الجعبريُّ وصَرَّح صاحب « النَّشر » بصحَّة النُّون فلا ضَعْف .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾ و ﴿ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ **بالقمر** و ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ **بالعلق** و ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ **في شورى**

اتَّفق الجميع على حذف الواو منها وقفًا ووصلًا اتباعًا للرَّسم .

وكذلك ﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بالتحريم على أنه جمع رُسِم بلا واو[2] ، وقيل : هو مفرد رُسِم على أصله وقد ذَكَر[3] ذلك في « العقيلة »

(١) المفردات السبع للإمام الدَّاني ص ١٠٣ .

ونصَّ عليه العلَّامة الطَّبَّاخ بقوله :

يدع هنا واقتربت ويمح في شورى وفي اقرأ ندع وَاوَها احذف
كصالح التَّحريم في وقف جرى .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ ﴾ [الإسراء : ٧٢] .

أماله أبو عمرو إمالة محضة وعِلَّة ذلك بعد حجَّة الرواية[١] كونه غير أفعل تفضيل فألفه متطرفة والأطراف محلُّ التغيير بخلاف ﴿ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ ﴾ لكونه أفعل تفضيل ولذا عطف عليه ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾ فألفه في حُكْم المتوسطة .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦۖ ﴾ [الإسراء : ٨٣] .

ليس للسُّوسي في همزتها غير الفتح وذِكْرُ الشَّاطبيِّ الخلاف له في إمالتها ليس من طرقه بل ولا من طرق « النَّشر » ؛ لأنه ذَكَرَ فيه إجماع الرُّواة عن السُّوسي على الفتح وإن حَكَى الإمالة له في آخر « الطَّيِّبة »[٢] بـ (قيل) لأنه انفرادة عن فارس بن أحمد فلا يُقْرَأ به .

وذِكْرُ الدَّاني له على سبيل الحكاية فقط .

ولورش فيها أربعة البدل وذات الياء وقد نظم بعضهم ما فيها لكلِّ القُرَّاء

---

(١) ويكون حذف الواو مثل حذف النون من « وإن يك » لأن أصله بعد الجزم « يكن » .

(٢) أي الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى .

(٣) وكفى بالرواية حجة .

(٤) أي في آخر الباب الفتح والإمالة في الطيبة .

فقال :

وَحَرْفَيْ نأى كُلًّا أمله لسابع كذا خلف عن نفسه ولحمزة
وهمزته خلادهم ولأرزق مع الفتح والتقليل خص بهمزة
وعن شعبة همزاً أمله بحرفه وليس له في فصلت غير فتحة
وليس لسوس يا فتى من إمالة على ما أتى في « النَّشر » خذه بقوة

* **قوله تعالى :** ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

الأرجح كما في « النشر »[١] جواز الوقف اختبارا على كلٍّ مِن ﴿ أَيًّا ﴾ و ﴿ مَّا ﴾ اتباعًا للرَّسم قال الطِّيبيُّ :

وقف للابتلا على أيّاً وما لكلّهم صحّ كلٌّ منهما

وقال الطَّبَّاخ : « وَقف لكلِّهم على أياً وما » .

* **قوله تعالى :** ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٣] .

اختلف في إمالة « كلتا » وقفًا .

فالمُمِيلُون يقولون : إن أَلِفَه للتَّأنيث فوزنه فِعْلَى كإِحْدَى وسِيْمَى . وعليه فتُمَال لحمزة والكسائي وخَلَف . وتقلَّل لورش وأبي عمرو .

والفاتحون يقولون : إن أَلفَه للتثنية ، واحده « كِلت » وهو مذهب الجمهور .

قال في « النَّشر » والوجهان جيدان . ولكنِّي إلى الفتح أَجْنَح .

وقال المنصوريُّ :

كلتا ممال عندهم أو يفتح والجزريّ قال لفتح أجنح[٢]

---

(١) « النَّشر » ٢ / ٣١١ .

* **قوله تعالى : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾** [مريم : ١] .

إمالة السُّوسي الياء فيها ليست من طريق « الشَّاطبيَّة » ولا « الطَّيِّبة » ولذلك قلَّل الخلاف عنه فيها .

وقال المنصوريُّ :

إمالة السُّوسيِّ يا لم تثبت للحرز و « التَّيسير » و « الطَّيِّبة »(١)

وفي « عين » هنا كفاتحة الشُّورى وجهان من « الشَّاطبيَّة » وهما التَّوسُّط والمدُّ وهو أفضل . وثلاثة من« الطَّيِّبة » بزيادة القصر .

قال فيها : « ونحو عين فالثلاثة لهم كساكن الوقف » . إلا أني أرى أنه إذا قُرِئَ من طريقها بتوسُّط اللِّين لورش . فلابدَّ من توسُّط « عين » عليه ؛ لأن سببها أقوى من سبب اللِّين .

وبذلك يُقَيَّدُ كلام « الطَّيِّبة » .

* **قوله تعالى ﴿ وَرِءْيًا ﴾** [مريم : ٧٤] .

فيه لحمزة وجهان صحيحان وهما الإبدال بلا إدغام ، وبه . ومثله ﴿ وَتُـْوِىٓ ﴾ و ﴿ تُـْوِيهِ ﴾ .

* **قوله تعالى : ﴿ طه ﴾ إلى ﴿ لِتَشْقَىٰٓ ﴾** [طه : ١] .

أمال ورش الهاء من ﴿ طه ﴾ إمالة محضة ولم يمحض غيرها .

---

(١) حل مجملات الطيِّبة ورقة ٤٧ / ب .

(٢) حل مجملات الطيبة ورقة ٤٢ /ب .

و ﴿ طه ﴾ إحدى السُّور الإحدى عشرة التي خرج أبو عمر وورش فيها عن أصلهما .

فَقَلَّلا ألفات رءوس آياتها قولًا واحدًا إلا المبدلة من التَّنوين ﴿ أَمْتًا ﴾ و ﴿ هَمْسًا ﴾ و ﴿ ضَنكًا ﴾ . واستثنى ورش ما فيه « هاء » كـ ﴿ سَوَّىٰهَا ﴾ .

ففيه الفتح والتقليل على أصله في ذوات الياء إلا ﴿ ذِكْرَىٰهَآ ﴾ .

فقلَّله فقط لأنه من ذوات الرَّاء .

وهذا معنى قول الشَّاطبيِّ : « ولكن رءوس الآي قد قلَّ فتحها ... » إلخ .

أي : أن ورشا فتح رءوس الآي فتحًا قليلًا لا فتحًا محضًا .

فتقليل الفتح عبارة عن الإمالة بين بين . أجمع على ذلك شُرَّاح « الشَّاطبيَّة » وصاحب « النَّشر » . وأثبت فيه أن فتحها انفرادة[١] .

والخلاصة : أن ورشًا يقلِّل رءوس الآي في السُّور المذكورة إذا كانت من ذوات الياء مما ليس فيه « ها » قولًا واحدًا على ثلاثة البدل وله في غير رءوس الآي الفتح والتقليل . وكذلك فيما فيه « ها » كـ ﴿ تَلَىٰهَا ﴾ بالتَّوزيع على أوجه البدل طِبْقَ قاعدته .

فإذا اجتمع ما ليس برأس آية مع رأس الآية كـ ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ فالفتح والتقليل في ﴿ أَتَىٰكَ ﴾ عليه تقليل ﴿ مُوسَىٰٓ ﴾ فقط .

فإذا اجتمع معهما بدل أجريت أربعة البدل وذات الياء الَّتي ليست رأسًا على التَّقليل فقط في رأس الآية .

---

(١) « النَّشر » ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ وقد وردت رواية فتح رءوس الآي في السور الإحدى عشرة لورش سواء ما كانت فيه هاء أو ما تجرَّ وعنها ورد ذلك من التجريد لابن الفحام .

ومثالها ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه : ١٢١] .

ففتح ﴿ وَعَصَىٰٓ ﴾ مع القصر والمدِّ في ﴿ ءَادَمُ ﴾ وتقليل ﴿ فَغَوَىٰ ﴾ ثم تقليل ﴿ وَعَصَىٰٓ ﴾ مع التَّوسُّط والمدِّ في ﴿ ءَادَمُ ﴾ مع تقليل ﴿ فَغَوَىٰ ﴾ . ولما كان غير رأس الآي يلتبس برأسها لزم القارئ الإلمام بما ليس من رءوس الآي لئلا يقع في التَّخليط بينهما .

وقد نظم العلَّامة الطَّبَّاخ الألفاظ الَّتي ليست رأس آية في جميع السُّور فقال :

وألفات السور الإحدى عشر ... فواصل إلا حروفًا في سور
وهي اجتبى موسى إلى أن أما ... ويلكم يقضى تعالى أعمى
ثانية هواه مع ألقاها ... تجزى خطايانا عصى أتاها
هداي هل أتى تولى بعد فا ... أعطى وألقى السامري إن وقفا
هنا وإذ يغشى وتهوى وقفا ... يجزى فغشاها فأوحى بالفا
أعطى وأغنى وتولى الأولى ... بالنجم أولى دون فا ألقى بلى
لدا القيامة ابتغى في سألا ... طغى نهى أتاك ناداه اجعلا
في سورة النَّزع وأعطى يصلى ... في اللَّيل يصلي إن تقف في الأعلى

* **قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾** [طه : ٧٥] .

يفهم قول الشَّاطبيِّ :

(وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف) يُفِيْدُ أنَّ هشامًا له في ﴿ يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ الصِّلة والاختلاس الَّذي هو حذف الصِّلة المعبَّر عنه

بالقصر .

والتَّحقيق : أن هشامًا ليس له فيه إلَّا الصِّلة فقط .

قال أبو شامة : « وليس لهشام في حرف « طه » إلَّا الصِّلة لا غير .

وإن كانت عبارته صالحة لأن يؤخذ له بالوجهين لقوله أولًا : « وفي الكلِّ قصر الهاء بان لسانه بخلف » ولم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام النَّاس أولى انتهى .

ولم يُثبِت صاحب « النَّشر » له غير الصِّلة[1] .

ولم يُنبِّه على القصر في « نشره » وجلَّ مَنْ لا يسهو .

وقال صاحب « كنز المعاني » :

وفي الكلِّ قَصْر الهاء بان لسانه بخلف سوى « طه » فأوصله توصلا

وقَولُ الجعبري وجْه الصِّلة لهشام من زيادات القصيد وبه قطع مكي وابن شُرَيْح وَهْمٌ صوابه حذف الصِّلة .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحَجّ : ٣٦] .

إدغام ﴿ وَجَبَتْ ﴾ لابن ذكوان ليس من طريق « الشَّاطبيَّة لقول « الطَّيِّبة » : « لا وجبت وإن نقل » فليس له فيها غير الإظهار .

* **قوله تعالى :** ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] .

اختلف القُرَّاء في إمالة ﴿ تَتْرَا ﴾ وقفًا لأبي عمرو . فمن فتحه قال :

---

(١) « النَّشر » ١ / ٤٢٠ .

إنه مصدر وإن ألفه مبدلة من التنوين كألف ﴿ عِوَجًا ﴾ . ومن أماله قال : إن ألفه للإلحاق بجعفر مثل « أرطى » . قال بعضهم :

ولابن العلا في الوقف تترا فأضجعا إذا قلت للإلحاق وافتحه مصدرا
والأرجح فتحه .

قال في « النَّشر » : « ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو . وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف . فقد شَرَطَ مكي وابن بَلِّيمة وصاحب « العنوان » وغيرهم في إمالة ذوات الرَّاء له أن تكون الألف مرسومة ياء ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿ تَتْرَا ﴾ اهـ [١]

وقال المنصوريُّ :

في الوقف في تترا أبو عمرو فتح إلحاقه أرطى احتمالٌ ما رجح[٢]

لكن صاحب القاموس والصّحاح اقتصرا على أنها للإلحاق وقد ردَّ عليهما النَّحويون بأن الإلحاق في المصادر قليل . فالأولى الرُّجوع للعِلَّة الَّتي ذَكَرها صاحب « النَّشر » وأشار إليها الشَّيخ فتوح المعادلي بقوله :

وتترا لدى الكلِّ الرّسوم بها ألف فمِن ثمَّ لم تأت الإمالة للبصري
فشرط إمالات لذي الراء عنده تَصَوُّره ياء كما قال في « النَّشر »

وهو عند من لم يُنَوِّن مصدر كـ « دعوى » فَيُمال في الحالين لحمزة والكسائي وخَلَف ويقلّل لورش .

---

(١) « النَّشر » ٢ / ٢٣٣ .

(٢) حل مجملات الطيِّبة ورقة ٤٧ / ب .

قال أبو حيان : وهو منصوب على الحال . أي متواترين واحدًا بعد واحد وفعلها وتر[١] .

* **قوله تعالى** : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النُّور : ٢] .

قول الشَّاطبيِّ : « ورأفة يحرِّكه المكيّ » خاص بما هنا دون الحديد .

قال صاحب « الكنز » :

هـنـا رأفـة دون الحديـد ورأفـة 　 يـحـرِّكـه المكـيّ فـالإطـلاق أهـمـلا

* **قوله تعالى** ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ **إلى** ﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ [النور : ٣٣] .

﴿ ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ لورش مثل ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن ﴾ . وقد تقدَّمت أوجهها الثَّلاثة إلَّا أنَّ له هنا في وجْه الإبدال مدًّا[٢] . قَصْر[٣] ومدٌّ لتغيير السَّبب بالنقل ففيها هنا أربعة أوجه يأتي على كل منها فتح ﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ وتقليلها فتكون ثمانية وكلُّها صحيحة ، ومثل ﴿ ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ في وجهي الإبدال مدّاً ﴿ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾ و ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ بالأحزاب .

* **قوله تعالى** : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ **إلى** ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [النُّور : ٦٣] .

---

(١) وقد بسطت القول فيه وحررت مباحثه في تحقيقي على « مختصر بلوغ الأمنية » .

(٢) أي إبدال الهمزة الثانية حرف مد .

(٣) قصر هو خبر « إن » من قوله « إلا أن له هناك » واما اسمها فضمير الشأن أي إلا أنَّه

فيها لخَلَف أربعة أوجه وهي عدم السكت على ﴿ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾ مع النَّقل والتَّحقيق في ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ثم السَّكت على ﴿ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾ مع النَّقل والسَّكت على ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

وقد نظمْتُ هذه الأوجه طردًا وعكسًا فقلْتُ :

إن خَلَف قُبَيْل همز سكتا ... وصلا فوقفا انقلن واسكتا

وإن يكن في وصله محقِّقا ... فقف له بالنَّقل ثمَّ حقِّقا

هذا إذا تقدَّم الموصول[١] ... وإن عكست فهي لا تحول[٢]

فإن نقلت فاسكتًا أو حقِّقا ... ثم اتبع الوقف تكن محقِّقا

* **قوله تعالى :** ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾ [الشُّعَرَاء : ٦١] .

لورش في الوقف على ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ تقليل الهمز بخلف فله فيها أربعة البدل وذات الياء ولحمزة فيها وقفا إمالة الرَّاء والهمزة المسهّلة مع المدِّ والقصر لأنه متوسّط بعد ألف وغير هذين لا يعوّل عليه وهو حذف الألف المتطرِّفة لحذفها رسمًا فتصير « ترى » وينطق بها مثل ﴿ جَآءَ ﴾ ، و ﴿ شَآءَ ﴾ وفيها ثلاثة أوجه القصر والتَّوسُّط والمدُّ وبعضهم أجرى هشامًا حينئذ مثله مع الفتح .

قال في « النَّشر » : « وهذا وَجْه لا يصحُّ ولا يجوز وأطال في ردّه وكذا قلب الهمزة ياءً لحمزة فيقال : « ترأيا » وقد حكاه الهُذَلي وغيره

---

(١) أي : المفصول الذي وصلته ولم تقف عليه وليس المراد به السَّكْت على السَّاكن الموصول كما فهمه بعض الأفاضل وتعقب بذلك المؤلف .

(٢) يعني وإن كان بالعكس فالأوجه لا تتغير .

والصَّحيح الأوَّلان لا غير وليس لهشام فيها تغيير[١] .

وقد نظم العلاَّمة المرادي جميع ما فيها وقفًا لحمزة وهشام فقال :

خــذ أوجــه الــوقــف في تــراءى لحمــزة يــا أخــا الــذكــاء

فــإن تــبــعــت الــقــيــاس سهِّــل بــيــن المــمــالــيــن في الأداء

واقــصــر لــتــغــيــيــره أو امــدد فــالمد مــازال ذا اعــتــلاء

وقــف عــلــى رســمــه بمــد يمــال لا غــيــر بــعــد راء

واقــصــر إذا شــئــت أو فــوَسِّــط فــوجــهــه لــيــس ذا خــفــاء

هــذا ووجــه الــقــيــاس أقــوى إذ أجــحــف الــرَّســم بــالــبناء

وقــد حــكــى بــعــضــهــم تــرايــا وهــو ضــعــيــف بــلا امــتــراء

أمــا هــشــام فــإن تُحَــقِّــقِ لــه فــقــد فــزت بــالــولاء

ومــن يــرى الــلاَّم لم تــصــوَّر وكــان بــالــرَّســم ذا اقــتــداء

يَــحــذِف لــه هــمــزة ولامــا أو يــبــدل الــهــمــز كــالــســماء

مــع الــوجــوه الــثَّــلاث فــاعــلــم نــظــمًــا جــلا غــايــة الجلاء

وليس للكسائي فيها وقفًا غير إمالة الهمز . وليس لحمزة فيها وصلًا غير إمالة الرَّاء . ولخَلَف عن نفسه إمالة الرَّاء وصلًا وإمالة الرَّاء والهمزة وقفًا مع تحقيق الهمزة .

* **قوله تعالى** ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ﴾ [الشُّعَرَاء : ١٧٦] و﴿ وَأَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِۚ ﴾ **في « ص »** .

---

(١) « النَّشر » ٢ / ١٢٢ - ١٢٤ .

قرأ نافع وابن كثير والشامي وأبو جعفر ﴿ لَيْكَةَ ﴾ في الموضعين .

﴿ لَيْكَةَ ﴾ كطَلْحَة بلام مفتوحة بلا ألف وصل قبلها ولا همز بعدها وبتاء مفتوحة غير منصرف للعَلَمية والتَّأنيث . وهي قراءة صحيحة . والباقون بلام ساكنة قبلها همزة وصل وبعدها همزة وبتاء مكسورة ﴿ وليكة ﴾ ﴿ والأيكة ﴾ مترادفان الغيضة الَّتي تنبت ناعم الشجر .

* **قوله تعالى ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾** [القَصَص : ٢٧] .

لو وَقَفَ على هاتين للمخفّفين كان فيها ثلاثة اللِّين العارض للسُّكون . وكذلك المكيّ وصلًا ووقفًا .

ومثلها ﴿ ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ .

* **قوله تعالى ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ أَوَلَمْ ﴾** [القَصَص : ٧٨]

ذِكْرُ الشَّاطبيِّ الخلاف في ﴿ عِندِيٓ أَوَلَمْ ﴾ من الرِّوايتين لابن كثير ليس من طرقه . والتَّحقيق أن طريق « الشَّاطبيَّة » فتحها لقنبل . وإسكانها للبزِّيّ . وصحَّ عنهما الخلاف من طريق « النَّشر » . قال المنصوريُّ :

لابن كثير الخلف عندى أو لم من الروايتين للتقريب تم[(١)]
وفتحها طريق شاطبي لقنبل الإسكان للبزي

* **قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ و ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ ﴾** [القَصَص: ٨٢] .

المختار . للجميع الوقف على الكلمة بأسرها لاتصالها رسما بالإجماع .

---

(١) حل مجملات الطيبة ورقة ٥٣ / ب .

ولذا قدَّمه الشَّاطبيُّ في قوله : « وقف ويكأنه . . . » البيت . فالوقف على الياء أو الكاف ضعيف لمن روى عنه .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [الرُّوم : ١٩] .

ذِكْرُ الشَّاطبيّ الخلاف لابن ذكوان في حرف الرُّوم فيه نظر .

فإن صاحب « النَّشر » حقَّق أنه هنا بفتح التَّاء وضمِّ الرَّاء من طريق الأخفش وهي طريق « الشَّاطبيَّة » وقال : ولا ينبغي أن يؤخذ من « التَّيسير » بسواه .

* **قوله تعالى :** ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ [الرُّوم : ٥٤] .

الخلاف لحفص في ضمِّ ﴿ ضَعْفٍ ﴾ الثَّلاثة هنا ليس عن عاصم . وإنما الفتح روايته عن عاصم . والضمُّ روايته عن غيره . واختياره لحديث رواه مرفوعًا في ضمِّها .

قال المحقِّق في « النَّشر » :« وبالوجهين قرأْتُ له وبهما آخذ »[1] .

* **قوله تعالى :** ﴿ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ ﴾ [الأحزاب : ٤] .

لو وقف المسهِّل على ﴿ ٱلَّٰٓـِٔى ﴾ كان له وجهان الرَّوم بالتَّسهيل كالوصل والسُّكون بياء ساكنة . ومن أبدلها ياء في الوصل . مَدَّ للسَّاكن وصلًا ووقفًا .

قال المنصوريُّ :

في وجه تسهيل وقوف اللائي بـرومـه أو بـسـكـون الـيـاء

---

(١) « النَّشر » ٣ / ٢٤٤ .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأحزاب : ١٠] .

استثنى حمزة « زاغت » من إمالة الماضي الثّلاثي . مع أنه أمال ﴿ زاغوا ﴾ قال الجعبريُّ : وجه استثناء ﴿ زَاغَتِ ﴾ معادلة فَرْع بأصل .

قال ملَّا كوراني مُحَشِّيه : « أراد بالفرع « أزاغ » وبالأصل « زاغت » وفيه بُعْد .

والأحسن ما قاله غيره . أن الوجه الجمع بين اللغتين واتباع النَّقل . ولذا لم تتعدّ الإمالة إلى « سار » مع مطابقتها لسبب إمالة هذه الألفاظ .

* **قوله تعالى :** ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] و ﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾ [الأحزاب : ٥٣] .

إلا قرأهما قالون بياء مشددة في ﴿ ٱلنَّبِيِّ ﴾ وصلًا .

وما وَرَدَ من تسهيلهما له وصلًا فضعيف ووقف عليهما بالهمز فقط لانعدام اجتماع الهمزين كما قال بعضهم :

وللنبي إن مع النبي إلا ادغامه على المروي
وفي كفايته أبي العز ظهر تسهيله وهو بالضعف اشتهر

وقال العلَّامة الطَّبَّاخ :

وقف لقالون بهمز في النبي من قبل إن إلا وفي الوصل أبى

وقال بعضهم :

همز النبي لقالون كما نقلا في غير موضعي الأحزاب إن وصلا
كالوقف إذ لم يكن فيه له سبب لجمع همزين حتى يوجب البدلا

موافق لسواه فهو أرجح من   تسهيلها وبهذا عنه قد عدلا

* قوله تعالى : ﴿ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ﴾ [سَبَإ : ١٢] .

راؤه مرقَّقة وصلًا واختلف في تفخيمه وقفًا . نظرًا لأن الفاصل حرف استعلاء كـ ﴿ مِصْرَ ﴾ ، واختار في « النشر » التفخيم في ﴿ مِصْرَ ﴾ والترقيق في ﴿ ٱلْقِطْرِ ﴾ .

قال : نظرًا للوصل وعملًا بالأصل(١) .

ولذا قال العلَّامة الطَّبَّاخ :

ورجحوا تفخيم ما قد فخما   وصلا وما كسرته لن تلزما
ورق كالقطر وذي كسر لزم   أولى وتفخيم كمصر الفجر سم

* قوله تعالى : ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ [سَبَإ : ١٤] .

قراءة ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ بإسكان الهمز وبألف بدون همز صحيحةٌ مسموعة والطَّاعن عليها مطعون في نَحْرِه .

قال أبو عمرو بن العلاء . الألف في ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ لغة قريش .

وقال الدَّاني : أنشدنا فارس بن أحمد شاهدًا لذلك :

إن الشيوخ إذا تقارب خطوهم   دبُّوا على المنساة في الأسواق

وأنشدوا للإسكان :

صريع خمر قام من وكأْته   كقومة الشَّيخ إلى منسأْته

---

(١) « النَّشر » ٢ / ٢٦٤ .

* **قوله تعالى :** ﴿ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [سَبَإ : ٤٦] .

نطق رويس بتاء مشددة بعد ﴿ ثُمَّ ﴾ وصلًا وكذا يعقوب في ﴿ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ والابتداء فيهما بتاءين مظهرتين تبعًا للرَّسم واعتبارًا للأصل .

* **قوله تعالى :** ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصَّافات : ١٢٣] .

قرأ ابن ذكوان بخُلْف عنه ﴿ إِلْيَاسَ ﴾ بهمزة وصل فينطق بلام ساكنة بعد النُّون وهي رواية صحيحة . واختلف في الابتداء بها حينئذ .

فقيل : يبدأ بكسر الهمزة ؛ لأن أصلها همزة قَطْع وصلت وهو ضعيف جدًا ؛ لأن وَصْل همزة القطع لا يجوز إلا ضرورة .

وقيل : يبتدأ بفتحها لأن أصله « ياس » دخلت عليه « أل » كـ « اليسع » وهو الصواب .

وقرأ الباقون بهمزة قَطْع مكسورة في الحالين وهو الوجه الثَّاني لابن ذكوان .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ [الصَّافات : ١٥٣] .

قرأ أبو جعفر ﴿ أَصْطَفَى ﴾ بهمزة وصل على الخبر فيبدأ بكسر الهمزة .

* **قوله تعالى :** ﴿ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص : ١٧] و ﴿ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾

ياء ﴿ ذَا ٱلْأَيْدِ ﴾ محذوفة للجميع ﴿ والأيد ﴾ القوة وياء ﴿ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي ﴾ جمع يد ثابتة للكل .

قال بعضهم :

ويا أولى الأيدي بإثبات وصف ويـاء ذا الأيـد لكـلّـهـم حـذف[١]

* **قوله تعالى :** ﴿ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾ [ص : ١٨] .

لا ترقيق في رائه لورش من « الشَّاطبيَّة » عملًا بقوله : « وما حرف الاستعلاء بعد . . . » البيت .

* **قوله تعالى :** ﴿ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾ [الزُّمَر : ٧] .

الخلاف لهشام بالقصر والإسكان مذكور في « الحرز » ولكن المنصوريُّ نبَّه في شواهده على أن الإسكان ليس من طريق « الشَّاطبيَّة »[٢]. ولكنَّا قرأنا بالوجهين من طريقها .

* **قوله تعالى :** ﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾

قرأ السُّوسي بزيادة ياء مفتوحة وصلًا ساكنةٍ وقفًا في ﴿ عِبَادِ ﴾ وزاد

---

(١) كل هذا توسع في البحث وإلا فإن « الأيد » الذي بمعنى القوة ليس في آخره ياء أصلا حتى يدعى حذفها .

(٢) لم أجد في هذا النص في النسخة التي عندي من كتاب « إرشاد الطلبة إلى شواهد الطَّيِّبة » للعلاَّمة المنصوري لا في كلامه على ﴿ يرضه ﴾ ولا في المظان الأخرى ولعله من اختلاف النسخ وإنما وجدت هذا النص في منظومة المنصوري المسماة « حل مجملات الطيبة » يقول فيها :

يرضه للحلواني سكن واقصر وعن طريق الحرز إسكان عرى

من « حل مجملات الطيبة ورقة (١١) وقد حررت هذه المسألة في تحقيقي على مختصر « بلوغ الأمنية » وتوصلت إلى أن الصواب عدم جواز الإسكان لهشام في ﴿ يرضه ﴾ من طريق « الشَّاطبية » رواية فراجعه هناك .

الشَّيخ شلبي وصاحب « الكنز » إسكان الدَّال وقفًا بدعوى أن كلام الشَّاطبيِّ يُفِيدُه وأنه منقول ، وهو كذلك لأن الدَّاني قَطَعَ بالحذف في « التَّيسير » .

وقال : وهو عندي قياس قول أبي عمرو في المرسوم(١) .

وقال في « المفردات » بعد ذكر الفتح والإثبات في الوصل .

فالوقف في هذه الرِّواية بإثبات الياء ويجوز حذفها والإثبات أقيس انتهى(٢) .

* **قوله تعالى** ﴿ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ و ﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾

ليس لقالون من « الحرز » فيهما إلَّا الحذف . فذكر الشَّاطبيّ الخلف بالإثبات خروج عن طريقه لأنه انفرد به عنه أبو الفتح فارس .

قال المنصوريُّ :

وفارس عن عبد باق ذو انفراد بخلف قالون التلاق والتناد(٣)

* **قوله تعالى** : ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى : ١] .

كتبت ﴿ حمٓ ﴾ مفصولة عن ﴿عٓسٓقٓ﴾ في جميع المصاحف .

قال البغوي : وسئل الحسن بن الفضل : لم قطعت ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ ولم توصل كـ ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ ؟

---

(١) التيسير ص ١٥٣ .

(٢) المفردات للداني ص ١٧٣ .

(٣) حل مجملات الطيبة ورقة ٥٥ / أ .

قال : لأنها من سور أولها ﴿ حمٓ ﴾ فجرت مجرى نظائرها ولا يجوز الوقف على ﴿ حمٓ ﴾ هنا اختيارًا لأنه نصَّ في « النَّشر » على أن حروف الفواتح يُوقَف على آخرها لأنها كالكلمة الواحدة وقال : إلَّا أنه رسم ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ مفصولًا بين الميم والعين . انتهى . ولم ينصّ على جواز الوقف على ﴿ حمٓ ﴾ وَحْدها فمن وقف عليها من ضرورة أعاد . والوقفُ على ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ تامّ وقيل : كافٍ[1] .

* **قوله تعالى :** ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ **إلى** ﴿ مُّبِينٌ ﴾ [الأحقاف : ٩] .

تجوز أربعة قالون على كلٍّ مِن قَصْرِ ﴿ أَنَا۠ إِلَّا ﴾ ومدّها ففيها له ثمانية أوجه صحيحة .

* **قوله تعالى :** ﴿ لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ [الأحقاف : ١٢] .

ليس للبزِّيّ من « الحرز » إلا الخطاب في ﴿ لِّيُنذِرَ ﴾ فإطلاق الشَّاطبيّ الخلاف له تبعًا للتَّيسير خروج عن طريقهما .

---

(١) لعل الصواب في هذه المسألة التفصيل فمن كانت ﴿ حم ﴾ وحدها عنده رأس آية كالكوفي جاز له الوقف عليها ومَن لم يعدها رأس آية فحقه أن يوصلها بما بعدها وفي فريدة الدهر ما نصه « قلت وقد أديت بالوقف على ﴿ حم ﴾ بمعرفة المقرئ يعني الشيخ أحمد الزيات رحمه الله تعالى – وذلك للتسهيل ويقويه أنها رأس آية عند الكوفي وعند القراءة لأبي جعفر أديت ﴿ حم عسق ﴾ انتهى من فريدة الدهر ٤ / ٣٤٤ – ٣٤٥ قلت : فإذا جاز أن يكون رأس آية في بعض الروايات فأقل مراتب الوقف فيه أن يكون جائزًا والعلم عند الله تعالى .

* **قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَغۡنَىٰ ﴾ إلى ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾**[١] .

لورش فيها تسعة أوجه وهي فتح ﴿ أَغۡنَىٰ ﴾ عليه توسُّط ومدّ اللِّين .

فعلى توسُّط اللِّين قَصْر البدل ومدّه .

فعلى قَصْر البدل ثلاثة ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ وعلى مدّ البدل مد ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ ، وعلى مدّ اللِّين مدّ البدل و ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ .

ثم تقليل ﴿ أَغۡنَىٰ ﴾ عليه توسُّط ومدّ اللِّين .

فعلى توسُّط اللِّين توسُّط البدل بتوسُّط ومدّ ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ وعلى مدّ البدل مدّ ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ وعلى مدّ اللِّين مدّ البدل و ﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾.

* **قوله تعالى : ﴿ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ ﴾** [محمّد : ١٦] .

الخلف في ﴿ ءَانِفًاۚ ﴾ للبزِّيّ من « الطَّيِّبة » صحيح أمَّا من « الشَّاطبيَّة » فليس له إلَّا المدّ .

قال في « النَّشر » : « فلا وجه لإدخال هذا الوجه يعني : القصر في طرق « التَّيسير » و « الشَّاطبيَّة »[٢] ».

* **قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾** [النّجم : ٥٠] .

قرأ المدنيان والبصريان ﴿ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ بالإدغام والنَّقل فينطقون ﴿ عَادًا ﴾ منونًا بالفتح وبعدها لام مضمومة بعدها واو مَدِّيَّة لغير قالون وواو مهموزة فقط له ﴿ وَٱلۡأُولَىٰ ﴾ رأس آية فيقلِّله أبو عمرو وكذا الأزرق

(١) في الأصل « المستهزءون » وهو خطأ .

(٢) « النَّشر » ٣ / ٣٠٦ .

مع ثلاثة البدل هذا كلُّه في الوصل .

أما في الابتداء فلقالون ثلاثة أوجه ، وهي :

الأولى : بهمزة مفتوحة فلام ساكنة بعدها همزة فواو مدِّيَّة كقراءة ابن كثير ومن معه .

والثَّاني : « أَلُؤْلى » بهمزة مفتوحة ولام مضمومة بعدها همزة ساكنة .

والثالث : « لُؤْلى » بلام مضمومة بعدها همزة ساكنة .

ولورش أربعة أوجه وهي الابتداء بهمزة الوصل فلام مضمومة بالنَّقل مع ثلاثة البدل في اللَّام .

والرَّابع : الابتداء باللَّام والنَّقل مع قَصْر البدل فقط مع التَّقليل في الجميع ، ولأبي عمرو ثلاثة أوجه :

وهي الابتداء بالأصل كقراءة ابن كثير .

والثَّاني : الابتداء بهمزة الوصل مع النَّقل

والثَّالث : الابتداء باللَّام والنَّقل وكلُّها مع التَّقليل وأبو جعفر ويعقوب مثل أبي عمرو ولا تقليل لهما .

ولورش في ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾ إلى ﴿ نَتَمَارَىٰ ﴾ أربعة البدل وذات الياء الَّتي هي ﴿ فَغَشَّىٰهَا ﴾ فقط . مع تقليل ﴿ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ ، ﴿ أَبۡقَىٰ ﴾ و ﴿ وَأَطۡغَىٰ ﴾ ، ﴿ أَهۡوَىٰ ﴾ ، و ﴿ نَتَمَارَىٰ ﴾ في كل وجه .

* **قوله تعالى :** ﴿ لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ ﴾ [الرَّحمٰن : ٥٦] .

معًا الضمّ والكسر في ميمهما وارد عن الكسائي من روايتيه

والتَّحقيق فيهما ، ما قاله الجعبريُّ أنه نقل عن الكسائي فيهما ثلاثة مذاهب :

الأول : ضمُّ الأوَّل وكسر الثَّاني من الروايتين .

الثَّاني : التَّخيير في أحدهما يعني : إذا ضمَّ الأوَّل كسر الثَّاني وإذا كسر الأوَّل ضمَّ الثَّاني .

الثَّالث : كسر الأوَّل وضمُّ الثَّاني من رواية الليث .

وإذا أردت جمعهما في التِّلاوة : فاقرأ الأولى : بالضمِّ ثمَّ بالكسر . والثَّانية : بالكسر ثمَّ بالضمِّ .

* **قوله تعالى** : ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة : ٥٩] **وكذلك** ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ﴾ **إلى** ﴿ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴾ [الواقعة : ٧١ ، ٧٢] .

يجوز لورش وَجْهَا ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ على كل من وجهي ﴿ أَفَرَءَيْتُم ﴾ فهي أربعة أوجه كلّها صحيحة .

قال الطَّبَّاخ : والتفريق في بابي أأنتم و أريتم ما نفى وعلى جميعها تجوز ثلاثة . العارض للسُّكون تكون اثنا عشر وجهًا نصَّ عليها الإسقاطي وغيره خلافًا للمنصوريِّ المانع تسهيل ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ على أبدال ﴿ أَفَرَءَيْتُم ﴾ فتكون الأوجه عنده تسعة .

* **قوله تعالى** : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد : ١٠] .

قرأ ابن عامر ﴿ وَكُلًّا ﴾ بالرفع على أنه مبتدأ خبره جملة ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ﴾

وهو منصوص على جوازه عربية وحجةُ ابن عامر النقل وأنه في المصحف الشَّامي بلام واحدة .

قال ابن الناظم : « وهو في الأصل مفعول(١) ، ولكن إذا تقدَّم المفعول ضَعُف عمله فيجوز رفعه » اهـ(٢) .

وقرأ الباقون ﴿ وَكُلًّا ﴾ بالنَّصب مفعول أول لـ ﴿ وَعَدَ ﴾ تقدَّم على فعله ، أي : وعد الله كلَّهم الحسنى ، وهو في مصحفهم بالألف كموضع النساء عند الجميع .

* **قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾** [الحشر : ٧] .

معنى قول الشَّاطبيِّ : « ومع دولة أنث تكون بخلف لا » أن هشامًا يقرأ ﴿ دُولَةً ﴾ بالرفع كما نطق به . وله في ﴿ تكون ﴾ الخلاف بين التَّذكير والتَّأنيث .

قال الوافراني :

كـي لا يـكـون دولـة بـرفـعـه مـع الخلاف في يـكـون ذا بـدا

ولا يجوز فيها النصب مع التَّأنيث كما قال في « الطَّيِّبة » : « وامنع مع التَّأنيث نصبًا لو وُصِفَ » وكان مع الرَّفع تامّة ومع النَّصب ناقصة اسمها ضمير الفيء .

* **قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾** [الطلاق : ٤] .

---

(١) في النقل للعبارة سقط وهو « وهو في الأصل مفعول ﴿ وعد ﴾ الخ .

(٢) شرح ابن الناظم على الطَّيبة ص ٣٢٩ .

تقدَّم حكم الوقف على﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ للمبدل والمسهّل .

أما وَصْلُه فعلى ما روى إلا أن وصله قبل ﴿ يَئِسْنَ ﴾ لمن أبدل وهو أبو عمرو والبزِّيّ يجتمع فيه المثلان وأولهما ساكن .

وقد اختلف القُرَّاء فيها ح فبعضهم حتم الإظهار وبعضهم جوَّز إظهارها وإدغامها وممن حتم الإظهار الشَّاطبيُّ تبعًا للدَّاني وكثيرين وذَكَرَها في باب الإدغام الكبير بقوله : « وقبل يئسن . . . » البيت

ومعنى كلامه أن الياء في ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ سكونها عارض وهي نفسها عارضة فلم يعتد بالعارض « فهو يظهر مسهلا » أي راكبًا الطَّريق السَّهل وتوضيح تعليل الإظهار أن في الإدغام توالي الإعلال على الكلمة لأن الأصل ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة كقراءة الشَّامي والكوفيين فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها بعد كسرة كما تحذف في « الرام »[1] وصارت بهمزة مكسورة من غير ياء كقراءة قالون وقنبل .

ثم أبدلت الهمزة ياء مكسورة على غير قياس إذ القياس تسهيلها بين بين . ثم أسكنت هذه الياء استثقالاً لحركتها فهذان إعلالان أي : حذف وإبدال فلا تعلّ ثالثًا بالإدغام .

قال ابن القاصح : « وجاز الجمع بين الساكنين للحدّ »[2] اهـ . هذا تعليل المظهرين .

واعترضهم ابن الباذش وجماعة من الأندلسيين . وقالوا بوجوب إدغامه

---

(١) والأصل فيها « الرامي » .

(٢) والذي عند ابن القاصح « للمد » سراج القاري ص ٣٧ .

إلَّا أنهم جعلوه من باب الإدغام الصَّغير لأنه إدغام ساكن في متحرِّك ، وصَوَّب قولَهم أبو شامة حيث قال : الصَّواب : أن يقال : لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب (أي باب الإدغام الكبير) بنفي ولا إثبات ؛ لأن الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير خاصّ بإدغام متحرِّك في متحرِّك وإنما موضع هذا قوله : « وما أول المثلين . . . » إلخ . وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأوَّل وقبله مدّ فالتقى ساكنان على حدِّهما انتهى[١] .

قال ابن الجزريِّ بعد أن نَقَلَ هذا قلت : « وكلٌّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به . وبهما قرأْتُ على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه » .

ثم علَّل الإظهار بنحو ما تقدَّم وزاد وجهًا ثانيًا .

فقال : الثَّاني : أن أصل هذه الياء الهمزة وإبدالها وتسكينها عارض ولم يعتدّ بالعارض فيها فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محقَّقة ظاهرة لأنَّها في النِّيَّة والمراد والتقدير وإذا كان كذلك لم تدغم .

ثم وَجَّهَ الإدغام بوجهين :

أحدهما : أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين وسَبْق أحدهما بالسكون فحَسُن الاعتداد بالعارض لذلك وهذا أصل مطَّرد عندهم غير منخرم .

الثَّاني : أن ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ بياء ساكنة من غير همز لغة ثابتة في ﴿ اللاء ﴾. فعلى

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٨٧ .

هذا يجب الإدغام بلانظر ويكون من الإدغام الصَّغير وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين والشَّامي من أجل كونها وقعت حرف مدّ فامتنع إدغامها لذلك انتهت عبارته[١] فحصل من هذا أن « ﴿ ٱلَّتِى ﴾ قراءة البزِّيِّ وأبي عمرو بياء ساكنة يجوز فيها الإدغام والإظهار . إلا أن مَنْ قرأ من طريق « الشَّاطبيَّة » يقرأ بالإظهار مع اعتقاد صحَّة الإدغام ومَنْ قَرَأَ من طريق « النَّشر » و «الطَّيِّبة » يقرأ بالوجهين . وبهما قرأت وبهما أُقْرِئ كما أوضحت .

وقد بَيَّنْتُ جميع ما في ﴿ اللاء ﴾ في مفردتي لأبي عمرو بقولي :

والـــلاء كـــلــه بــيـــاء ســـاكـــن مــن غـيـــر هـمـــز وبـهـــذا أذعـــن

وهــو إذا قـبــل يـئـســن يـحـصـل إظــهـــاره والإدغـــام يـــنـــقـــل

وقـيـل لـلـيـا احـذف وهـمـزاً سَـهِّـلا وصلًا ووقـفًـا أو بـيـاقـف تـأصـلا

* **قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ إلى ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾** [الحاقَّة : ١٩ ، ٢٩] .

﴿ هَآؤُمُ ﴾ اسم فِعْل للجمع بمعنى « خُذُوا » فهمزته متوسّطة حقيقة وليست « هاؤه » للتَّنبيه . وأصله : « هاؤمو » بواو صلة للميم لا تثبت في الوقف ومدُّه مُتَّصِل .

قال الجعبري : ﴿ هَآؤُمُ ﴾ مُتَّصِل .

وقال في « الإتحاف » : ليس لحمزة فيها إلا التَّسهيل كالواو مع المدِّ والقصر وقفا[٢] ويوقف على ميمه ساكنة بلا نظر لأصلها ؛ لأنه لا فرق

---

(١) « النَّشر » ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٦٦ و ١٠٥ و ٤٢٢ .

بينها وبين ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ .

وفي ﴿ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي ﴾ لورش ثلاثة البدل مع النَّقل والتَّحقيق في ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ . ولم يُختلَف عن الأزرق في نَقْل حرفٍ صحيح إلا ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ ﴾ .

قال في « النَّشر » : « فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف من أجل أنها هاء سكت . وروى النَّقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء . وأشار إلى ضَعْفه أبو القاسم الشَّاطبيُّ بقوله : « وكتابيه بالإسكان عن ورش أصحّ تقبلا » قلت : وتَرْك النَّقل فيه هو المختار عندنا . والأصحُّ لدينا والأقوى في العربية . اهـ [١].

* ﴿ مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ ﴾ :

قال في « النَّشر » :كل حرفين التقيا وأوَّلهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وَجَبَ إدغام الأوَّل منهما لغة وقراءة ما لم يكن أول المثلين حرف مدّ كـ ﴿ قَالُواْ وَهُمْ ﴾ و ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾ أو أوَّل الجنسين حرف حَلْق نحو (فاصفح عنهم) .

وأما ﴿ مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ ﴾ في سورة الحاقة .فقد حكى فيه الإظهار من أجل كونه هاء سكت . كما حكى عدم النَّقل في ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ .

وقال مكي في « تبصرته » يَلزمَ مَن ألقى الحركة في ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ أن يدغم ﴿ مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ ﴾ لأنه قد أجراها مجرى الأصلي حين ألقى الحركة

---

(١) « النَّشر » ٢ / ٣٥ - ٣٦ .

عليها وَقْت ثبوتها في الوصل . قال : وبالإظهار قرأت وعليه العمل وهو الصَّواب إن شاء الله تعالى .

قال أبو شامة : يعني : بالإظهار أن يقف على ﴿ مَالِيَهْ ﴾ وقْفةً لطيفة . وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التَّحريك . قال : وإن خلا اللفظ عن أحدهما كان القارئ واقفًا وهو لا يدري لسرعة الوصل .

وقال الدَّاني في « جامعه » فمن روى التَّحقيق يعني : في ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ لزمه أن يقف على الهاء في ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قَطْع ؛ لأنه واصل بنيَّة الوقف فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء الَّتي بعدها ، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء الَّتي بعدها ؛ لأنها عنده كالحرف اللَّازم الأصلي انتهى[1] .

وحاصل ما يقال في ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ للجميع ما عدا حمزة ويعقوب لحذفهما الهاء وصلًا أنها تدغم لكل القُرَّاء أو يقف على الهاء وقفة لطيفة وصلًا بنيَّة الوقف لكونها هاء السَّكت وعبَّروا عنه بالسَّكت وهو الأصحُّ .

والوجهان لورش مفرعان على الوجهين في ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ فالإدغام على النَّقل والسَّكت على التَّحقيق .

قال الميهيُّ :

وعثمان إن ينقل كتابي أدغما   وإن حققه يسكت لطيفا بماليه

وقال المنصوري :

---

(١) جامع البيان للإمام الداني ورقة ٢٢٣ - ٢٢٤ .

ووقــف لــطـيــفــة في مــالــيــه لـكـلـهـم كـمـن روى كـتـابـيـه
مـحـقـقًـا ومـن نـقـلـه امـتنع إظـهـاره والإدغـام مـتـبـع

وقال الجمزوريُّ مُقَيِّدًا قول الشَّاطبيِّ : « وما أول المثلين . . . » البيت

لدا الكل الأحرف مدّ فأظهرا كقالوا وهم في يوم وامدده مسجلا
لـكـل وإلاهـاء سـكـت بمـالـيـه ففيه لهم خلف والإظهار فضلا

وقد أوضحنا هذا المقام فاحرص عليه فإنك لا تجده مجموعًا في غيره .

* **قوله تعالى** : ﴿ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ [المدَّثر : ٥٦] **إلى** ﴿ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القِيَامَة : ١] .

تقدَّم للجميع حُكم ما بين السورتين إلَّا أن بعض أهل الأداء اختار هنا . وأوّل « البلد » وأوّل « التطفيف » و « الهُمَزة » السَّكت بين السورتين لأصحاب الوصل : كحمزة وغيره ، والبسملة بينهما لأصحاب السَّكت : كأبي عمرو ومن معه، وعلَّلوا ذلك ببشاعة اللفظ حالة الوصل والسَّكت ولم يَرِدْ بذلك نصٌّ كما قال الشَّاطبيُّ :

« وبعضهم في الأربع الزهر بسملا لهم دون نص » إلخ البيت بعده .

والمحقِّقون على أن كلَّ قارئ على أصله ولا بشاعة[1] فأمثالها في الآيات كثير كـ ﴿ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البَقَرة : ٢٥٦] وتظهر ثمرة هذا الخلاف الاختياري إذا جمعت بين آخر غيرها وأوله وآخر غيرها مع أوَّل الزّهر أو جمعت بين آخر غيرها وأول الزهر ، وبين آخر الزهر

(١) غيث النفع ص ٣٧٦ .

وأول غيرها فللزهر حالتان :

الأولى : لو قرأت من آخر المزمل إلى أول القيامة .

فالمبسمل بين السورتين على حاله بأوجهه الثّلاثة والسَّاكت بين « المزمل » و « المدَّثر » يبسمل بين آخر المدَّثر وأول القيامة بثلاثة أوجه أو يسكت بينهما فهي أربعة حينئذ تضمّ للثلاثة الأولى تكون سبعة والواصل بين « المزمل » و «المدَّثر » له بين « المدثر » و « القيامة » سكت ووصل وبهما تتمُّ الأوجه تسعة .

الثانية : لو قرأت من آخر « المدَّثر » إلى أوَّل « الإنسان » فالمبسمل له ثلاثة أوجه بينهما وفي الاختيار يزيد السَّكت بلا بسملة على كل وجه منها بين « القيامة » و « الإنسان » تكون ستة والسَّاكت بين السُّورتين يزيد الوصل بين « القيامة » و ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ والواصل يَصِلُ بينهما لا غير تكون تسعة أيضًا .

وقد نظم الحالتين صاحب « كنز المعاني » بقوله :

وبعضهم في الأربع الزُّهر بسملا لهم دون نصّ بل بنقل عن الملا
وللواصلين اختير في الزُّهر سكتهم وما بسملوا فيها وذو السَّكت بسملا
فإن تبتدئ مما تليه كآخر لمزمل حتى انتهيت للفظ لا
فبسمل ثلاثا أول الزهر كالتي تليه على الترتيب أول أولا
وفيما تليه اسكت وللزهر بسملا ثلاثا وزد سكتًا وذا المذاهب انجلا
وصِلْ ما تليها ثم صلها وزد لها سكوتًا لدى وصل فذي تسعة علا
وإن تبتدئ منها كأن كان آخرًا لمدثر حتى للإنسان أوصلا

على كلٍّ وجه سكتة ستًا انقلا ففي الكلِّ ثلث ثم زد في الَّتي تلي
وفي الكل أوصل تسعة أيضًا اكملا وفي الكل فاسكت ثم زد وَصْل غيرها

وقد نظمها العلَّامة الطَّبَّاخ بقوله :

حـالان فـالأول إن تـراهـا وفي اجتماع الزَّهر مع سواها
سوهما أو اسكتن في الأول تأخرت ففي وجوه البسمل
صلها وفي الزهر اسكتن أوصل والزَّهر بسمل واسكتا أو ما تلي
في الكلِّ أو زد سكت غير قد تلا الثَّان تأخير السوى فبسملا
زد وصل غير أوهما في الوصل سو لكل وجه واسكتا في الكلّ أو

* **قوله تعالى :** ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة : ٣١] .

ليس للأزرق في ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ إلَّا ترقيق اللَّام مع التَّقليل لأنه رأس آية مع الفتح والتَّقليل في ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾ لأنه ليس رأسًا ومثله ﴿ فَصَلَّىٰ ﴾ بـ « سبح » و ﴿ إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ بـ « العلق » قال المنصوريُّ :

غير مرقق لمكي قبلا وللتناسب رءوس الآي لا

* **قوله تعالى :** ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ [الإنسان : ٤] .

جمع تكسير على مفاعل و﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ جمع تكسير على مفاعيل وقد صرفهما بعض القُرَّاء ووجْهه أنه للتَّناسب .

وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل وعن الأخفش أن بني أسد يصرفونه مطلقًا لأن الأصل في الأسماء الصَّرف .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ [المُرسَلات : ٢٠] .

اتفق القُرّاء على إدغام القاف في الكاف للتّقارب وسكون الأَوْلى . إلّا أنهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء ؛ لأن الأوَّل أقوى فبالتّام أخذ الدّاني وبإبقاء الصِّفة أخذ مكّي .

والأوّل أصحُّ رواية وأوجه قياسًا . كما في « النّشر » قال فيه : بل لا ينبغي أن يجوز ألبتة غيره في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير لأنه يدغم المتحرّك في ذلك إدغاما محضًا فالسّاكن أَوْلَى وأَحْرَى . انتهى[١] والوجهان عند غير أبي عمرو جائزان[٢] كما علمت قال بعضهم :

فبعض أتى بالقاف غير مقلقل وبعض أتى بالكاف خالصة تلا

* **قوله تعالى :** ﴿ إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ ﴾ [المُرسَلات : ٣٢]

اتفق القُرّاء على تفخيم الرّاء الأولى المفتوحة إلّا ورشًا فإنه رقّقها بسبب كسرة الثّانية فهو خارج عن أصله في هذا الحرف[٣] وحيث رقّق الأولى وقفًا يرقّق الثّانية تبعًا لها وأما غيره فيقف بالتّفخيم على القاعدة .

واختلف القراء في ﴿ جِمَٰلَتٌ ﴾ فمن جَمَعَ وَقَفَ بالتّاء ومن أَفْرَدَ وَقَفَ على أصله فيقف الكسائي بالهاء ووقف حمزة وخلف وحفص بالتّاء .

---

(١) « النّشر » ٢ / ١٥٩ - ١٦١ .

(٢) إلا أن ابن الجزري لم يسند تبصرة مكي في طرق حفص وحكى المتولي عن الأزميري أنه قرأ لحفص بالإدغام مع إبقاء الصفة مع المد في المنفصل انتهى من الروض النضير ص ٤٤٨ .

(٣) لعله من باب الإتباع حيث ان الراء الأولى المفتوحة مجاورة لراء مكسورة مرققة .

نصَّ على ذلك صاحب « التَّقريب[١] » و « الإتحاف[٢] » وغيرهما من أئمة الفنِّ . وأمّا قول صاحب « غيث النَّفع » فيها : « ومن أفرد وقف بالهاء »[٣] فهو تساهل لا يعَّول عليه .

* **قوله تعالى :** ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير : ٨ ، ٩] .

الهمزة المضمومة لورش من البدل ففيها ثلاثته .

والواو مقصورة لقول الشَّاطبيِّ : « وعن كل الموءودة اقصر » .

ويقف حمزة عليه بالنقل فقط كمعونة ويضعف إبداله مع إدغامه فيكون كـ « بلوطة » وكذلك حذف همزته فيكون كـ « موزه » على أنه قراءة المطوعيّ .

قال الرُّمَيْليُّ : فلا يقرأ فيه ح إلا بوجه واحد وهو النَّقل وقد عرفته .

* **قوله تعالى :** ﴿ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ﴾ [الغاشية : ٤ ، ٥]

لورش فيها أربعة أوجه تغليظ ﴿ تَصْلَىٰ ﴾ ولا يكون إلَّا مع فتحها وفتح ﴿ تُسْقَىٰ ﴾ وقَصْر البدل ومدُّه وترقيقُ ﴿ تَصْلَىٰ ﴾ مع تقليلها وتقليلِ ﴿ تُسْقَىٰ ﴾ وتوسُّط البدل ومدّه وما ذكره المنصوريُّ في كتابه « الشواهد » من التفرقة بين ﴿ تَصْلَىٰ ﴾ و ﴿ تُسْقَىٰ ﴾ لا يُعلَم وَجهُه[٤] وأمال هشام ألف ﴿ ءَانِيَةٍ ﴾ هنا ولم يمل ﴿ بِـَٔانِيَةٍ ﴾ في الإنسان والفرق بينهما أن

---

(١) تقريب « النَّشر » ص ٧٨ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ١٠٣ .

(٣) غيث النفع ص ٣٧٩ .

(٤) إرشاد الطلبة ص ٢٧٧ .

﴿ ءَايَتِهِۦ ﴾ في ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ ﴾ مفرد فهو أنسب بالتغيير و ﴿ بِـَٔايَـٰتِهِۦ ﴾ في ﴿ هَلۡ أَتَىٰ ﴾ جمعٌ أصلُ ألفه همزة فأعلّت بالقلب فلو أميل تعدد إعلاله والأقوى من هذا حجّة النّقل والرِّواية .

* **قوله تعالى :** ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾ **إلى** ﴿ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴾ [الغَاشِيَة : ٢١ - ٢٤]

فيه لخلاد ثلاثة أوجه وهي إشمام صاد ﴿ بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ مع النَّقل والسَّكت في ﴿ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴾ ثم الصَّاد الخالصة مع النَّقل فقط لأن الصَّاد الخالصة من طريق الدَّاني عن أبي الفتح وليس لأبي الفتح عن خلَّاد سكت مطلقًا قال المِيهيُّ :

وإن تتركاً إشمام صاد مصيطر لخلّادهم فانقل بالأكبر يا فتى

* **قوله تعالى :** ﴿ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ ﴾ [الفَجر : ٩] .

معنى قول الشاطبي « وفي الفجر بالوادي » البيت . أن ابن كثير له الإثبات في الحالين وأن قُنبلًا له في الوقف الحذف والإثبات .

والمحقَّق : أن الإثبات هو طريق « التَّيسير » فقط وإن كان الوجهان صحيحين عن قُنبُل نصًّا وأداءً .

* **قوله تعالى :** ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ و ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَـٰنَنِ ﴾ [الفَجر : ١٥ ، ١٦] .

قوله الشَّاطبيِّ : « وحذفهما للمازني عُدَّ أعدلا » يُفهِم أن أبا عمرو روى عنه إثبات ياء ﴿ أَكۡرَمَنِ ﴾ ، و ﴿ أَهَـٰنَنِ ﴾ وصلًا وروى عنه حذفهما

وأن الحذف أعدل وأولى وأقيس وهو كذلك لأنهما رأس آيتين وهو يعتمد الحذف في رءوس الآي .

* **قوله تعالى :** ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق : ٧] .

قول الشاطبي « وعن قنبل قصرا روى ابن مجاهد » البيت .

يُفيدُ أن قنبلًا له القصر والمدُّ في ﴿ رَّءَاهُ ﴾ هنا وأن القصر ضعيف رواه ابن مجاهد ولم يأخذ به ولكن المعتمد صحته لأن صاحب « النَّشر » لم يذكر عن ابن مجاهد غير القصر[١] .

قال السَّخاويُّ نقلًا عن الشَّاطبيِّ : رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثَبَتَ عن قُنبُل من القصر خلافَ ما اختاره ابن مجاهد[٢] وقد أثبت في « النَّشر » أن القصر أثبت وأرجح عن قُنبُل من طريق الأداء وأن المدَّ أقوى من طريق النَّصِّ .

وقال : وبهما آخذ من طريقه جمعًا بين النَّصِّ والأداء ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف في الرِّواية[٣] وقال صاحب « الكنز » بعد بيت « الشَّاطبيَّة » :

وكان عليه أخذه عاملا به مع المدِّ فالوجهان في « النشر » أعملا

ووَجَّه الحذفَ بأن بعض العرب يحذف لام مضارع (رأى) تخفيفًا .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) « النَّشر » ٣ / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد ٤ / ١٣٢٣ - ١٣٢٤ .

(٣) « النَّشر » ٣ / ٣٦٩ .

تحرير التكبير(١)

اختلف القائلون بالتكبير في ابتداء وُرُودِه هل هو من أوَّل « الضُّحى » أو من آخرها ؟

وسبب ذلك : أن النبيَّ ﷺ كَبَّرَ عند خَتْم جبريل لسورة « الضُّحى » ، ثُمَّ ابتدأ بقراءتها ، فهل كان تكبيره لختم قراءة جبريل فيكون لآخر « الضُّحى » أو لابتداء قراءته ﷺ فيكون لأوَّلها ؟

فالقائل : إنه من آخر « اللّيل » مراده به : أوَّل « الضُّحى » ثمَّ التَّكبير مرويّ عن البزِّيّ بلا خلاف(٢) وعن قُنبُل بخُلْف واختلف الرُّواة عن

---

(١) التكبير مصدر « كبَّر » مُضَعَّفًا إذا قال : « الله أكبر » ومعناه أعظم من كل عظيم ، فالتكبير هو التعظيم في اللغة وأما في اصطلاح القُرَّاء فالتكبير هو قول القارئ : « الله أكبر » في بداية كل سورة وهو التكبير العام أو من نهاية سورة الضحى إلى آخر المصحف الشَّريف وهو التكبير الخاص عند إرادة ختم القرآن الكريم / راجع « هداية القاري إلى تجويد كلام الباري » ٢ / ٥٨٠ و « التكبير عند ختم المصحف الشريف مفهومه وأحكامه بين القُرَّاء والفقهاء » بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية .

(٢) قد أكثر بعضهم الكلام في الإمام البزي ظنًا ووهمًا منهم أن رواية التكبير من طريقه هي المستند الوحيد عند القُرَّاء في إثبات التكبير وعلى تسليم ضعف حديث الإمام البزي نقول لهم : إن العمدة في التكبير هو وروده إلينا مع تسلسل القرآن الكريم فقد نقله أئمة الإقراء مع روايات القرآن الكريم المتواترة إلى النبي ﷺ والتكبير صحيح عند قُرَّاء أهل مكة وعلمائها وأئمتها ومن روى عنهم وإذا كان المحدثون قد طعنوا في الإمام البزي في الحديث فليس معناه تعميم ذلك في كل مروياته فإن البزي مشهود له بالضبط والإتقان في فن القراءات بموجب تفرغه التامّ لها وشدة عنايته بها فهذا من القرائن على حفظه وضبطه لما روي في ذلك فإنهم قد ضعفوا الإمام حمزة القارئ والدوري وحفصًا راوي الإمام عاصم ضعفوا هؤلاء في الحديث واعتمدوهم في علم القراءات =

البزِّيّ في لفظه فبعضهم اقتصر على « الله أكبر » وهو طريق « الشَّاطبيَّة » لا غير ، وبعضهم زاد للبزِّيّ « التهليل » فيكون اللفظ « لا إله إلَّا الله ، والله أكبر » ، وبعضهم زاد مع ذلك « التَّحميد » فيما عدا أول « الضُّحى » ؛ لقول علي رضي الله عنه : إذا قرأت القرآن فبلغت قصار المفصَّل فاحمد الله وكَبِّر . ويكون اللفظ حينئذ « لا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولله الحمد » .

والتَّحميد والتَّهليل ليسا من طرق « الشَّاطبيَّة » .

وإن ذُكِرَ فيها التَّهليلُ عن ابن الحباب فإن ابن الحباب ليس طريقًا له .

أما المرويُّ عن قُنبُل في خُلْفه فهو التَّكبير لا غير بلفظ « الله أكبر » فقط . وإن كان من زيادات « الشَّاطبيَّة » .

وقيل : مع التَّهليل ، وقيل : مع التَّحميد .

وعلى ما تقدَّم يتأتَّى للبزِّيّ ثمانية أوجه أصول واحدٌ ممتنع وسبعة جائزة وبيانها :

الأوَّل : الوقف على آخر السُّورة ، وعلى التَّكبير ، وعلى البسملة ، والابتداء بأوَّل الثَّانية .

= فالضبط قد يَتَجَزَّأُ حتى عند المحدثين أنفسهم فكم حكموا بضبط فلان في فلان فقط وضعفه في فلان آخر أضف إلى ذلك أن التكبير قد صحَّ لجميع القُرَّاء العشرة بأسانيد صحيحة ثابتة من طريق الهذلي وأبي العلاء فلماذا لا تعتضد رواية الإمام البزي بتلك الرّوايات الثَّابتة وعلى أية حال فالتكبير من سنن القراءة فللقارئ الإتيان به وعدمه والعلم عند الله تعالى راجع « الفتح الرحماني شرح كنز المعاني » لابن الجرزي بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الرزاق علي حفظه الله تعالى .

الثَّاني : الوقف على آخر السُّورة ، وعلى التَّكبير ، ووصْل البسملة بأوَّل الثَّانية .

الثَّالث : وَصْلُ الجميع بالتَّكبير .

وهذه الأوجه الثَّلاثة تُسمَّى « الأوجه المحتملة » لاحتمالها حصول التَّكبير لأوَّل السُّورة أو لآخرها . كما قال المنصوريُّ :

ولهم ثلاثة محتملة وصْل الجميع قَطْعه عن بسمله
وآخر مع وصلها بالابتدا ثالثها قَطْع الجميع أفردا[١]

الرَّابع والخامس : الوقف على آخر السورة ، ووصْل التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها أو مع وصْلِها .

وهذان وجْهَا أَوَّل السُّورة كما قال المنصوريُّ :

واقطعه عن آخرها ثم صل بالبسملة موصولة بأول
أَوْقِفْ على بسملة وجهان بأوّل السُّورة مخصوصان[٢]

وهما ممنوعان في أول الفاتحة .

السَّادس والسَّابع : وصْل آخر السُّورة بالتَّكبير مع الوقف عليه . وَقَفْتَ على البسملة ، أو وصلتها بأوَّل الثَّانية .

وهذان وجْهَا آخر السُّورة . كما قال المنصوريُّ أيضًا :

ووصل تكبير بختم السُّورة وقطعه عن تلوه البسملة

---

(١) حل مجملات الطيبة ورقة ٦٣ / أ - ب .

(٢) المصدر السابق ورقة ٦٣ / أ .

مـع وصْـل بـاسـم الـلـه بـابـتـداء وفـصْـلـهـا وجـهـان لانـتـهـاء[(١)]

وهما ممنوعان في آخر اللَّيل كما سنوضِّحُه .

أما الوجه الثَّامن الممتنع : فهو وصْلُ التَّكبير بآخر السُّورة موصولًا بالبسملة مع الوقف عليها لأن البسملة ليست لأواخر السُّور ، بل لأوائلها ويتأتَّى لقنبل عشرة أوجه . وهي : سبعة التَّكبير وثلاثة البسملة بلا تكبير ويراعى لكل منهما ثلاثة « أكبر » حالة الوقف عليه وأربعة ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ وغير ذلك مما يجوز في الموقوف عليه .

وإذا زدْتَ التَّهليل كان لك فيه القصر ومدُّ التَّعظيم وإن كان المدُّ لم يرد من « الشَّاطبيَّة » لأن حالة خَتْمِ القرآن استثنائية تقتضي التَّعظيم والتَّبجيل فيجوز فيها الخروج عن طريق الكتاب إلى غيرها مما هو وارد . ويؤدِّي إلى تعظيم الله تعالى وكتابه ومن ذلك التَّكبير لحفص[(٢)] عند الختم[(٣)] وقد أوضحناه في رسالتنا « تيسير الأمر »[(٤)] . فإذا جمعت

---

(١) المصدر السابق ورقة ٦٣ / أ .

(٢) وكذلك يفعل بعض البلاد الإسلامية في إفريقيا ممن يقرءون برواية ورش .

(٣) الخلاصة : أن هذه الأُمور من التَّلفيق الجائز عند التِّلاوة فإن التركيب في مقام التِّلاوة والقراءة مباح بشرط عدم الإخلال بالمعنى وهو الذي حقَّقه الإمام ابن الجزري في « « النشر » » ومن قبله الإمام الجعبري ومن هذا المنطلق أجاز المحقِّقون التكبير للقراء العشرة جميعًا في سورة الختم من طريق الشَّاطبية على اعتبار أن التكبير مجرد ذكر الله تعالى وأجازوه لجميعهم من طريق الطِّيبة ولو بإسقاط ما يترتب عليه من أوجه التحريرات كما العلاَّمة السيِّد هاشم المغربي في تحريره على الطَّيبة .

(٤) تيسير الأمر ص ١٣ - ١٦ .

التَّكبير مع التَّهليل بوجهيه مع التَّحميد كان للبزِّيِّ خمسة وثلاثون وجهًا . من ضَرْبِ خمسة في سبعة وهي التَّكبير فقط بسبعة . ثم التَّهليل معه بالمدِّ أو القصر بأربعة عشر . ثم التَّحميد معهما كذلك بأربعة عشر تتمُّ الأوجه خمسة وثلاثين . ويزاد لقُنبُل أوجه البسملة الثَّلاثة بلا تكبير .

فله ثمانية وثلاثون وجهًا لا غير . واعلم أنه يمتنع من أوجه التَّكبير بين آخر « اللَّيل » وأوَّل « الضُّحى » وَجْهَا آخر السُّورة ، وهما وصْلُ آخر « اللّيل » بالتَّكبير مع الوقف على « أكبر » قَطَعْتَ البسملة أو وصلتها .

وقد نَبَّهْتُ على مَنْع هذين الوجهين هنا ، وعلى الوجه الممنوع في كلِّ سورة في رسالتي « تيسير الأمر لحفص » بقولي :

ولا تقف على الرحيم إن تصل كُـلًّا كتكبير إذا ما يتصل

بآخر قبل الضُّحى وإن به صِلْه وَقِفْ عليه حتى تنتهي[١]

كما يمتنع بين آخر « النَّاس » وأول « الفاتحة » وجْهَا أوَّل السُّورة وهما وصْلُ التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها ، أو وصْلها بـ « الفاتحة » إذ لا تكبير بأوَّل « الفاتحة »[٢] فأوجه التَّكبير بين « اللّيل » و « الضُّحى » خمس وبين « النَّاس » و « الفاتحة » خمس أيضًا .

وإليك أنموذج تحرير التَّكبير بين « اللّيل » و « الضُّحى » ، وبين « الضُّحى » و ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ بالأوجه الفرعيَّة .

---

(١) المصدر السَّابق ١٦ - ١٧ .

(٢) وإنما ذلك من طرق الطيبة .

تحرير التَّكبير بين اللّيل والضُّحى

التَّحرير بالبسملة كآخر « مريم » بأوَّل « طه » .

بقي ابن كثير فله ثلاثة « أكبر » حال الوقف عليها على كلٍّ خمسة ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ هلَّلَ بقصر أَوْ مدٍّ أو لَا تكون خمسة وأربعين وجهًا . وخمسة ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فقط على وصْل التَّكبير بالبسملة بتهليل أَوْلَا خمسة عشر ، ثُمَّ وصْل الجميع بالتَّكبير والتَّهليل بثلاثة تتمُّ ثلاثة وستِّين وجهًا . ولا تحميد للبزِّيِّ هنا ؛ لأن من حَمَّدَ بين غيرهما تَرَكَ الحمد هنا كما قيل :

بدء الضُّحى يترك وجْه الحمد له   لأن صـاحـبـه مـنـه أهـمـلـه

أما جمعهما إلى « الضُّحى » فهو يبدأ بقالون بقطع الجميع يأخذ قُنبُلا في أوجه البسملة وكذلك أبا جعفر ويعقوب وابن عامر وعاصمًا . ثم بوصل البسملة يندرج معه من ذُكِر . ثم يعطف ابن كثير بأوجه التَّكبير ما عدا وصْل الجميع به . ثم وصْل الجميع لقالون يندرج معه مَنْ تقدَّم . ثُمَّ يؤتى بورش بأوجهه الخمسة بين السُّورتين بالتَّقليل يندرج معه أبو عمرو فيها . ثم يُؤْتى بوصْل الجميع بالتَّكبير لابن كثير . ثم يُؤْتى بالوصْل والسَّكت بلا بسملة لابن عامر بالفتح ثم يُؤْتى بالوصْل بلا بسملة لحمزة ، وخلف بالإمالة . ثم يؤتي للكسائي بأوجه البسملة بين السُّورتين مع الإمالة .

❁ ❁ ❁ ❁

بين الضُّحى والم نشرح

التَّحرير بالبسملة كآخر « مريم » بأول « طه » ؛ لأن ﴿ فَحَدِّثْ ﴾ ساكن أصلي[١] و ﴿ صَدْرَكَ ﴾ سكون عارض[٢] وهما كالطَّبيعي ويراعى نقْل ورش وسكت خَلَف في الوصْل بلا بسملة .

ولابن كثير هنا إلى آخر « النَّاس » التَّكبير بخلف قُنبُل

وتحريره : قَطْع الجميع بأربعة ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

ثمَّ وصْل البسملة على كلٍّ من ثلاثة « أكبر » بخمسة عشر .

ثم وصْل التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها بأربعة﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ثم وصلها بخمسة ثم وصْل آخر السُّورة بالتَّكبير مع الوقف عليه بثلاثة عليها أربعة ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بالوقف عليه ووصْله بخمسة عشر .

ثم وصْل الجميع بالتَّكبير وجْه واحد فتكون ستَّة وثلاثين تأتي على التَّكبير وحْده .

وعلى التَّهليل بقصر وبمدٍّ للرَّاويين ، وعلى التَّحميد مع التَّهليل بوجهيه فأوجه البزِّيِّ هنا مائة وثمانون وجهًا .

ويزاد لقنبل خمسة﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ووصْل الجميع في أوجه البسملة بدون تكبير تكون أوجهه مائة وستة وثمانين لا غير .

---

(١) لأنه فعل أمر من التحديث مبني على الجزم .

(٢) أي سكون الكاف من « صدرك » .

تنبيهات

الأول : تعبيرنا بالوقف في أوجه التَّكبير تنصيص على أنَّه المراد بالقطع الَّذي عَبَّرَ به أكثر المؤلِّفين وليس المراد به القطع بمعنى الإعراض عن القراءة ولا القطع بمعنى السَّكت بدون تَنَفُّس كما فَسَّره الجعبريُّ وتعقَّبه صاحب « النَّشر » بأن هذا شيء انفرد به ولم يوافقه عليه أحد . وأنَّ الصَّواب أنَّه الوقف(١) .

الثَّاني : كون أوجه التَّكبير سبعة إنَّما هو في الوصل بين السُّورتين باعتبار كون التَّكبير لأوَّل السُّورة أو لآخرها أما في الابتداء بأوَّل سورة والقطع على آخرها فيراعى أحد الاعتبارين فمن رأى أن التَّكبير لآخر السُّورة وأراد قَطْع القراءة كَبَّر آخر السُّورة وقَطَع على التَّكبير فإذا كان في الصَّلاة كَبَّرَ للسُّورة وللرُّكوع عقبها وإذا كان آخر السُّورة آية سجدة كَبَّر للسُّورة وللسّجود بعدها .

وهنا يتأتى ستَّة أوجه الوقف على الآخر وعلى التَّكبير ووصْل الآخر بالتَّكبير وهذان الوجهان يتأتيان مع التَّهليل والتَّحميد فإذا أراد الابتداء ابتدأ بالبسملة بلا تكبير ومن رأى التَّكبير لأوّل السُّورة قَطَع على آخر السُّورة بلا تكبير لها فإذا ابتدأ كَبَّرَ وعلى هذين الاعتبارين إذا ابتدأ بالتَّعوُّذ معتبرًا عَدَمَ التَّكبير للأوَّل ابتدأ بأوجه الاستعاذة الأربعة بدون تكبير .

فإذا اعتبر التَّكبير للأوَّل ابتدأ مستعيذًا مُكَبِّرًا بثمانية أوجه وهي :

---

(١) « النَّشر » ٣ / ٤١١ .

الأوّل والثَّاني : الوقف على التَّعوُّذ فعلىالتَّكبير فعلى البسملة فوصْلها حينئذ .

الثَّالث والرَّابع : وصْلُ التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها ووصْلها .

الخامس والسَّادس : وصْل التَّعوُّذ بالتَّكبير مع الوقف عليه قطعت البسملة عن الأوَّل أو وَصَلْتها به .

السَّابع : وصْلُ التَّعوُّذ بالتَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها .

والثَّامن : وصْلُ الجميع بالتَّكبير فتكون أوجه الاستعاذة حينئذ لابن كثير على الاعتبارين اثنا عشر[1] جمعتها في رسالتي « تيسير الأمر » بقولي :

فاقطع وصل من غير تكبير وبه وصِلْه مع وقف ووصل وانتبه
وهذه الستَّة باستعاذة حالة قطعها ووصلها اثبت[2]

ويتأتى مع ثمانية التَّكبير التَّهليل مقصورًا وممدودًا للراويين ومع التَّحميد كذلك فتكون أوجه الاستعاذة أربعة وأربعين .

وإجراؤنا أوجه الاستعاذة الأربعة بلا تكبير للبزِّيِّ هو الَّذي تقتضيه النُّصوص باعتبار أن التَّكبير للآخر وإن كان المنصوريُّ قال في كتاب « الشَّواهد » إن البزِّيَّ ليس له إلَّا التَّكبير[3] وتبعه على ذلك الميهيُّ والشَّيخ شلبي ولعله اختار ذلك لتعظيم الختم فإنَّه قال في « تحريره »

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب « اثنى عشر » لأنه خبر « فتكون » .

(٢) تيسير الأمر ص ١٣ - ١٤ .

(٣) إرشاد الطلبة ص ٢٨٩ .

الَّذي يفيد ما ذكرناه :

ومن يرى التَّكبير فيه آخرا وقد أراد القطع بعد كبرا
فإن أراد الابتداء بسملا ومن يرى التَّكبير فيه أولا
يقطع على الآخر بلا تكبير وبعده يبدا التكبير

وقال صاحب « الطَّيِّبة » :

من أوّل انشراح أو من الضُّحى من آخر أو أوّل قد صحّحا

الثَّالث : إسكان ﴿ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافِرون : ٦] وفتحها عن البزِّيِّ مرويان عن أبي ربيعة الَّذي هو طريق « الشَّاطبيَّة » والفتح مروي عن ابن الحباب والتَّكبير وحده مروي عن أبي ربيعة .

والتَّهليل والتَّحميد مرويان عن ابن الحباب فالتَّحقيق في ذلك أن يؤتى بأوجه التَّكبير وحده مع الإسكان ويؤتى بأوجه التَّكبير مع التَّهليل والتَّحميد مع الفتح وإن روى ذلك هبة الله عن أبي ربيعة لكنه ليس من طريق « الحرز » ولا طرق « النَّشر » . فَاجْرِ على ما حقَّقناه لئلا تعدَّ مركِّباً في الطَّريق . ولذلك قال الشَّيخ شلبي في تحريره :

كبر فقط سبعًا على التَّسكين لأحمد البزِّيِّ يا لي دين

الرَّابع : جرت عادة القُرَّاء في الأمصار أنهم إذا اجتمعوا وختموا كَبَّرُوا من آخر « الضُّحى » ولو كانوا يقرءون لغير ابن كثير ولا يزالون كذلك إلى أن يَصِلُوا الختم بالفاتحة إلى ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ فَلِمَ هذا ؟

أقول : أما تكبيرهم لغير ابن كثير فهو خروج عن طرقهم إن كانوا يقرءون من « الشَّاطبيَّة » .

ولكنَّه مستحسن تعظيمًا لختم القرآن(١) والتَّكبير مروى عن سائر القُرَّاء من طرق « الطَّيِّبة » . لكن بلا تهليل ولا تحميد وأما وصْلُهم الختم بالفاتحة وإلى ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ فهو وارد نصًا عن ابن كثير من روايتيه . وروى أيضًا عن كثير من الصَّحابة والتابعين عن رسول الله ﷺ .

وعليه سار العمل في جميع أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها .

ويُسمُّون من يفعله « الحالّ المرتحل » للحديث الَّذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلًا قال : يارسول الله أي الأعمال أفضل ؟ . فقال : « الحالّ المرتحل » قال : وما الحالّ المرتحل ؟ قال : « صاحب القرآن كلما حلّ ارتحل »(٢) . والحديث على حذف مضاف أي : عمل الحالّ المرتحل .

ومعناه : كلما ختم قراءته افتتحها . وليس المراد من الحديث وعمِل الرسول ﷺ تخصيص حالة الختم بقراءة الفاتحة وخمس البقرة . وإنما المراد منه الحثُّ على مداومة قراءة القرآن بحيث كلما خَتَمَ القارئ ختمة افتتح قراءة أخرى .

اللهم ارزقنا تلاوة القرآن آناء الَّليل والنَّهار واجعله ربيع قلوبنا وقائدنا إلى جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات . آمين .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) راجع ما أسلفناه في بداية باب التكبير .

(٢) رواه الترمذي (٢٩٤٨) والدارمي (٣٤٧٦) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ قَالَ وَمَا الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ قَالَ الَّذِي يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ كُلَّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

خاتمة

تكفَّل شيخ مشايخنا العلَّامة سلطان بجمع آي سور الختم للقُرَّاء[(١)] العشرة من جميع الطُّرق من أوَّل « الضُّحى » إلى آخر « النَّاس » . وأحال جمع ما بقي إلى ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ على ما سبق .

وهأنا أجمع لك ما بين السُّورتين من آخر « الضُّحى » إلى أول « الفاتحة » مراعيًا الأوجه الأصول فقط .

ثم أجمع لك الفاتحة وآي البقرة إلى﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾

وأترك ما في السُّور من الآي لسهولته وعدم خفائه على المُتَنَبِّه .

فأقول مستعينًا بالله تعالى :

* ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى : ١١] **إلى** ﴿ صَدْرَكَ ﴾

قالون بقَطْعِ الجميع ووصْلِ الثَّاني يندرج معه أصحاب البسملة .

ثم تكبير ابن كثير بأربعة أوجه : وهي الوقف على التَّكبير وعلى البسملة أو وصلها بـ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ .

---

(١) وهذا بناء على جواز التلفيق بشروطه وإلا فليس التكبير لغير ابن كثير من طرق الشَّاطبية وقد ورد في فهرس الأزهرية ١ / ٩٦ أن رسالة المزاحي هذه من طريق الطَّيبة لكن بعد تصفحها تبين لي أنها من طريق الشَّاطبية كما نصّ المزاحي على ذلك في مقدمة الرِّسالة وقد يكون له رسالة أخرى في التكبير للقُرَّاء العشرة من طريق الطَّيبة لم تقع أيد عليها والعلم عند الله تعالى ، ورسالة المزاحي محفوظة بالمكتبة الأزهرية بمشيخة الأزهر تحت أرقام ١٠٧ / ٧٨١١ و ١٣٣ حسونة / ١٣٠٣٨ و ١١٧٦ حليم / ٢٨٦٥ و ١٢٧٣ العروسي / ٤٢٨٠٤ و ١٣٤٦ الإمبابي / ٤٨١٣٦ .

ووصْلُ التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها ، أو وصلها ، ثم وصْلُ الجميع لقالون يندرج معه المُبَسْمِلُون . ثم الوصل بلا بسملة لورش وحده ثم السَّكت له يندرج معه أصحاب السَّكت .

وكذلك حمزة في وصله بسكت المفصول .

ثم بقية أوجه ابن كثير وهي وصْلُ آخر السُّورة بالتَّكبير مع الوقف عليه . وقفْتَ على البسملة بعده أو وَصَلْتها .

ثم وصْلُ الجميع بالتَّكبير ويُراعَى في أوجه التَّكبير زيادة التَّهليل بوجهيه فقط لهما ومع التَّحميد كذلك . ثم الوصل بلا بسملة لأبي عمرو يندرج معه ابن عامر وخلف وحمزة في عدم سكته على المفصول .

* ﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾ [الشّرح : ٨] **إلى** ﴿ مَمْنُونٍ ﴾ **والتين**

قالون بالقطع ووصْلِ الثَّاني بأربعة الميم والمنفصل يُعطَف عليه قُنبُل في القصر ثم يعطف عليه ورش من ﴿ ٱلْأَمِينِ ﴾ ثم أربعة التَّكبير لابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون يُعطَف عليه قُنبُل وورش كما مرَّ .

ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت لورش يعطف عليه أبي[1] عمرو يندرج معه ابن عامر فيهما وخَلَف في الوصل .

ثم يعطف خُلْف خلَّاد من المدِّ في الوصل .

ثم سكت حمزة في (أل) ثم باقي أوجه تكبير ابن كثير .

---

(١) كذا بالأصل وصوابه « أبو عمرو » .

* ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين : ٨] إلى ﴿ خَلَقَ ﴾

قالون يأخذ أصحاب البسملة ويعطف عليه أبو جعفر في كل وجه بإبدال ﴿ ٱقْرَأْ ﴾ .

ثم يعطف تكبير ابن كثير كما مرَّ ووصل ورش وسكته يندرج معه أصحابهما .

* ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ [العلق : ١٩] إلى ﴿ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر : ٣] .

القطع ووصْلُ الثَّاني لقالون بالقصر والمدِّ في المنفصل يندرج معه أصحاب البسملة ويعطف قنبل في القصر بصلة ﴿ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ .

ثم أوجه التَّكبير لابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون .

ثم الوصل والسَّكت لورش يندرج معه حمزة في وصله بسكت المفصول .

ثم بقية أوجه ابن كثير .

ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو يندرج معه أصحابهما ويعطف حمزة من المدِّ في الوصل .

* ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] إلى ﴿ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البيّنة : ٤] .

القطع ووصْلُ الثَّاني لقالون يندرج معه أصحاب البسملة ويعطف عليه السُّوسي يأخذ أبا جعفر .

ثم أوجه تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون ومن معه وُيعَطف السُّوسي كما مرَّ .

ثم وصْلُ ورش وسكتُه يندرج معه أصحابهما غير السُّوسي في الوصل .

ثم بقية تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ السُّوسي بإدغام ﴿ وَٱلْفَجْرِ لَمْ يَكُنِ ﴾ لم يكن .

ثم يؤتى بالكسائي من ﴿ مَطْلَعِ ﴾ بأوجه البسملة له .

* ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴾ إلى ﴿ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزّلزلة : ٥] .

القطع ووصْلُ الثَّاني لقالون يُعَطف فيهما الكسائي بإمالة ﴿ أَوْحَىٰ ﴾ ثم ورش من النَّقل بفتح وتقليل .

ثم أوجه تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون ويُعَطف عليه الكسائي وورش .

ثم الوصل بلا بسملة لورش يعطف عليه حمزة . ثم السَّكت لورش وحده . ثم بقيَّة أوجه تكبير ابن كثير .

ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو بالقصر ومدِّ الدُّوري يأخذ معه أصحابهما .

* ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزّلزلة : ٨] إلى ﴿ لَكَنُودٌ ﴾

قالون بقطع ووصْلِ الثَّاني يعطف عليه ورش والسُّوسي .

ثم أوجه تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون ويعطف ورش والسُّوسي .

ثم الوصل والسَّكت بلا بسملة لورش يُعطَف عليه خلَّاد وأبو عمرو .

ثم بقيَّة أوجه ابن كثير .

ثم هشام بأوجهه الخمسة ثم خَلَف عن حمزة

* ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العَاديَات : ١١] **إلى** ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القَارعَة : ٢] .

أوجه البسملة لقالون ويعطف عليه أبو عمرو ويندرج مع الدُّوري في المدِّ إمالة ابن ذكوان والكسائي .

ثم يؤتى بورش بأوجهه الخمسة .

ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو يندرج معه خَلَف ويُعطَف الشَّامي بالفتح ويمدُّ لحمزة في الوصل .

ثم يؤتى بصلة قالون بأوجه البسملة يُعطَف عليه ابن كثير بترتيب أوجهه كما علمت .

* ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ **إلى** ﴿ ٱلْمَقَابِرَ ﴾

همزة ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ﴾ هَمْزة قطع لأنه فِعْلُ رباعي فيؤتى بقالون بالقطع والوصل ويُعطَف عليه ورش بالتَّقليلَ ثم أوجه ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون يُعطَف عليه تقليل ورش .

ثم الوصل بلا بسملة لورش بالنَّقل بفتح وتقليل .

ثم السَّكت كذلك ويندرج معه في الفتح الشَّامي وأبو عمرو .

ثم بقيَّة أوجه ابن كثير ثمَّ الوصل بلا بسملة لأبي عمرو والشَّامي .
ثم الوصل لحمزة بسكت وعدمه في المفصول بإمالة ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ﴾ يأخذ خلفًا عن نفسه في عَدَم السَّكت ثم الكسائي بإمالة ﴿ حَامِيَةٌ ﴾ بأوجه البسملة الثَّلاثة .

* ﴿ **ثم لتسئلن** ﴾ **إلى آخر « العصر »**

قالون بوجهي البسملة يُعطَف عليه ورش .
ثم أوجه ابن كثير .
ثم وصْلُ الجميع لقالون وورش .
ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت لورش يعطف عليه أبو عمرو وحمزة .
ثم بقيَّة أوجه ابن كثير .

* ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ ﴾ [العَصر: ٣] إلى ﴿ لُّمَزَةٍ ﴾ [الهُمَزة : ١]

كسابقتيها باندراج ورش في أوجه قالون واندراج أصحاب الوصل والسَّكت مع ورش

* (**بين « الهمزة » و « الفيل »**)

قالون بأوجه البسملة يندرج معه ورش والشَّامي .
ثم الوصْلُ والسَّكت لورش .
ثم شعبة من ﴿ عَمَدٍ ﴾ بعده الكسائي .
ثم أبو عمرو من ﴿ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ يندرج معه حفص في البسملة وخلف في الوصل للدُّوري .

ثم الصِّلة لقالون ويعطف عليه أوجه ابن كثير .

ثم حمزة ويعقوب .

* ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [الفيل : ٥] **إلى « الصيف »**

قالون يعطف عليه ابن عامر في القطع والوصْل فقط .

ثم ورش بأوجهه يُعطَف عليه السُّوسي عند قصر البدل .

ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت للدُّوري يُعطَف عليه حمزة في الوصل .

ثم وصْلُ الجميع والوصل والسَّكت بلا بسملة لابن عامر .

ثم صلة قالون ويُعطَف عليه ابن كثير .

ثم أبو جعفر من إبدال ﴿ مَّأْكُولٍ ﴾ .

* ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش : ٤] **إلى** ﴿ بِٱلدِّينِ ﴾

قالون بأوجه البسملة يُعطَف عليه ورش وأبو عمرو والكسائي .

ثم الوصل والسَّكت لورش ثم لأبي عمرو يندرج معه حمزة في وجهيه بسكت المفصول وعدمه .

ثم صلة قالون يندرج معه أبو جعفر في أوجهه ويعطف قنبل على عَدَمِ التَّكبير .

ثم يعطف ابن كثير بأوجه التَّكبير بالتَّرتيب السَّابق .

ثم توسُّطُ ورش ومدُّه وعليهما جميع ما بين السُّورتين بوجهي ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ [الماعون : ١] .

وقد أوضحنا تحرير ما بين « الفيل » و « قريش » وما بين « قريش »

و « الدين »[١] باعتبار تفاوت العارض واللِّين وبيَّنَّا ما لورش فيهما باجتماعهما مع البدل في كتابنا « قرة العين بتحرير ما بين السُّورتين » فليراجع .

* ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴾ إلى ﴿ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر : ١] .

قالون بأوجه البسملة مع القصر والمدِّ .

ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو ومن معه .

ثم ورش بأوجهه ويندرج معه وصْل حمزة عند قَصْر البدل ثم الصِّلة لقالون وأبي جعفر ويُعطَف تكبير ابن كثير .

* ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : ٣] إلى ﴿ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾

قالون بالقطع والوصل مع القصر والمدِّ .

ثم أوجه ابن كثير ثم وصْلُ الجميع لقالون بقصر ومدٍّ .

ثم أوجه ورش وحده ثم بقيَّة أوجه ابن كثير .

ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت لأبي عمرو يعطف عليه خلف خلَّاد في الوصل ثم الوصل بلا بسملة لحمزة بسكت (أل) .

ثم أبو جعفر من إبدال ﴿ شَانِئَكَ ﴾ .

* ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ ﴾ إلى ﴿ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾

قالون بأوجه البسملة يندرج معه هشام وحفص .

ثم يُعطَف ورش من ﴿ جَآءَ ﴾ .

---

(١) أي : سورة « الماعون » .

ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت لورش يعطف عليه هشام .

ثم يؤتى بأبي عمرو من تسكين ياء ﴿ لي ﴾ بأوجه البسملة يندرج معه شعبة والكسائي .

ويعطف ابن ذكوان من ﴿ جَآءَ ﴾ .

ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو يعطف عليهما ابن ذكوان وحمزة في الوصل .

ثم يؤتى بيعقوب من إثبات ياء ﴿ دِينِ ﴾ مع أوجه البسملة .

ثم يؤتى بصلة قالون ويعطف عليه أوجه تكبير البزِّيِّ جميعها .

ثم يؤتى بتسكين ياء ﴿ لي ﴾ لابن كثير فيؤتى بالتَّكبير وحده بسبعة للبزِّيِّ ومع التَّهليل لقنبل .

ويعطف قنبل بأوجه البسملة بلا تكبير يندرج معه أبو جعفر .

* ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴾ [النّصر : ٣] إلى ﴿ وَتَبَّ ﴾

قالون بالقطع والوصل يُعطَف عليه قُنبُل بعدم التَّكبير ثم مدّ قالون يندرج معه أصحاب المدِّ والبسملة ويُعطَف ورش ثم أوجه تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون ويعطف عليه من سَبَقَ .

ثم وصْلُ ورش وسكته يندرج معه حمزة في الوصل ويُعطَف أبو عمرو فيهما بقصر ومدٍّ يندرج معه أصحابهما .

* ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ إلى ﴿ خَلَقَ ﴾

قالون بقطع ووصل ويعطف تكبير ابن كثير .

ثم وصْلُ الجميع لقالون ثم أوجه ورش كلها .

ثم بقيَّة أوجه ابن كثير ثمَّ الوصل والسَّكت لأبي عمرو ومن معه .

ثم حفص من إبدال ﴿ كُفُوًا ﴾ ثم حمزة وخَلَف بالوصل ويُراعَى سكت حمزة في المفصول .

ثم يعقوب بأوجه البسملة .

* ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ ﴾ [الفَلَق : ٥] **إلى آخر** ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾

قالون ويُعطَف عليه الدُّوري من إمالة ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾

وقد سبق التَّنبيه على تخصيصه بإمالتها وهو يميلها كبرى . وقد نظم بعضهم ما يميله أبو عمرو كبرى وصغرى مع الراء وغيرها فقال :

أمال كبرى مع غير الرَّاء النَّاس في الجر وفي الإسراء

في هذه أعمى وهايا مريما وهاء طه ابن العلا فاعلما

ولم يمل صغرى مع الرَّاء سوى بشراي في وجه كما بعض روى

ثم تكبير ابن كثير ثم الوصل والسَّكت لأبي عمرو يندرج مع السُّوسي أصحابهما . ثم يؤتى لورش بأوجهه وسكت المفصول لخَلَف .

بين « النَّاس » و « الفاتحة »

لا وصل ولا سكت بينهما لأحد فلابد من البسملة للجميع فيؤتى بقالون يندرج معه الكلُّ ماعدا خمسة التَّكبير للبزِّيِّ فَتُعطف[1] عليه قبل وصْل الجميع وبعده يؤتى بدُوري أبي عمرو بأوجه البسملة الثَّلاث .

(١) الضمير في « فتعطف » يعود على قوله : « خمسة التكبير » .

جَمْعُ الفاتحة

قالون بالسُّكون .

ثمَّ الصِّلة يندرج معه البزِّيُّ وأبو جعفر .

ثمَّ قُنبُل بإبدال الصَّاد سينًا .

ثمَّ حمزة من إشمام الصَّاد لخَلَف وخلَّاد ثم عاصم من ﴿ مَـٰلِكِ ﴾ يندرج معه الكسائي وخَلَف و يُعطَف رَوْح من ﴿ عَلَيۡهِمۡ ﴾ بالضمِّ .

ثم رُوَيْس من سين ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ ثم السُّوسي من إدغام ﴿ ٱلرَّحِيمِ مَـٰلِكِ ﴾ .

وبه ينتهى الخلاف فيها .

ولو جمعت بين « الفاتحة » و« البقرة » من ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ إلى ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾ وخرجت عن طرق الكتابين[١] وكَبَّرت تعظيمًا لختم القرآن كان للجميع بين السُّورتين ثمانية أوجه :

وهي ثلاثة : البسملة بلا تكبير .

وخمسة التَّكبير كما بَين « النَّاس » و « الفاتحة » بلا تهليل ولا تحميد .

وجازت لخَلَف وحمزة على نيَّة الوقف على آخر السُّورة[٢] وكان لك بينهما الوصل والسَّكت عن أصحابهما فاجمعها بادئًا بقالون بالسُّكون

---

(١) يعني : الشَّاطبية والدُّرَّة .

(٢) قال الإمام المتولي في فتح الكريم

وعن خلف مع حمزة حيثما تكب   برف فبسمل وانو وقفا بما خلا .

بأوجه البسملة بلا تكبير وبخمسة التكبير وهي الوقف على ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و « أكبر » و ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم وصل ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ بـ ﴿الٓمٓ﴾ .

ثم وصْلُ التَّكبير بالبسملة مع الوقف عليها ووصلها ثم وصْلُ الجميع بالتَّكبير ويندرج معه أصحاب البسملة غير ابن كثير وأبي جعفر ويعقوب .

ثم الوصل بلا بسملة والسَّكت لورش يندرج معه أصحابهما .

ثم صلة قالون بأوجهه يندرج معه ابن كثير ويعطف أبو جعفر بالسَّكت على حروف الفواتح في كل وجه .

ثم يؤتى بحمزة ويعقوب

﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البَقَرَة: ٢] قالون وابن كثير والسوسي .

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ إلى ﴿ يُنفِقُونَ ﴾ قالون ثم ورش ويعطف عليه السُّوسي بالتَّرقيق[1] وأبو جعفر بالصِّلة .

﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ إلى ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ قالون بأربعة المنفصل والميم ثم حمزة بسكت (أل) وتركه ثمَّ ورش والسُّوسي وأبو جعفر .

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ إلى ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ قالون سكون وصلة يندرج معه أصحابهما ثم ورش يندرج معه حمزة وبه يتمُّ جمع الختم .

ويحصل المراد ويتحقَّق عمل الحالّ المرتحل[2] .

وهنا يحسن بالحاضرين الابتهال إلى الله تعالى بالدُّعاء ؛ فإنه من مواطن

---

(١) أي : عدم التغليظ في ﴿ الصلوة ﴾ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٨١ .

الإجابة ومن المستحسن أن يكون الدُّعاء مما كان يدعو به الرسول ﷺ[(١)] :

ومنه : « اللهمَّ إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى »[(٢)] .

« اللهمَّ إني أعوذ بك من عِلْم لا ينفع ومن قَلْب لا يخشع . ونَفْس لا تشبع . ومن دعوة لا يستجاب لها »[(٣)] .

« اللهمَّ أصلح لي ديني الذي هو عِصمة أمري . وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي . وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي . واجعل الحياة زيادة لي في كل خير . والموت راحة لي من كلِّ شرٍّ »[(٤)] . « اللهم أحسن

---

(١) لعله يقصد به الأدعية الجامعة المأثورة والتي تصلح لكل مناسبة وإلا فإنه لم يثبت مرفوعًا حديث في خصوص فضيلة الدعاء عقب ختم القرآن الكريم فضلاً عن كيفيته وإنما صحَّ موقوفًا على أنس رضي الله عنه أنه كان يفعل ذلك فختمة القرآن الكريم من القربات الصالحات التي يجوز التوسل بها ولمزيد التحقيق راجع رسالة مرويات دعاء ختم القرآن للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد .

(٢) رواه مسلم (٢٧٢١) (٧٢) من حديث عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتُّقَى وَالْعَفَافَ وَالْغِنَى » .

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٢) (٧٣) من حديث زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ لاَ أَقُولُ لَكُمْ إِلاَّ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كَانَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْهَرَمِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلاَهَا اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لاَ يَنْفَعُ وَمِنْ قَلْبٍ لاَ يَخْشَعُ وَمِنْ نَفْسٍ لاَ تَشْبَعُ وَمِنْ دَعْوَةٍ لاَ يُسْتَجَابُ لَهَا » .

(٤) رواه مسلم (٢٧٢٠) (٧١) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ » .

عاقبتنا في الأمور كلها . وأجرنا من خزي الدُّنيا وعذاب الآخرة »[١]

« اللهمَّ أعنَّا على ذِكْرِك وشُكْرِك وحُسْنِ عبادتك »[٢] .

« اللهمَّ لا تَدَعْ لنا ذنبًا إلا غفرته . ولا همًّا إلا فَرَّجْتَه . ولا دينًا إلا قضيته ولا حاجة من حوائج الدُّنيا والآخرة إلا قضيتها يا أرحم الراحمين[٣] » .

« اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان »[٤] .

---

(١) رواه أحمد (١٧١٧٦) من حديث بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ الْقُرَشِيِّ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو « اللَّهُمَّ أَحْسِنْ عَاقِبَتَنَا فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا وَأَجِرْنَا مِنْ خِزْيِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ » .

(٢) رواه أبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠٣) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ وَقَالَ يَا مُعَاذُ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ فَقَالَ أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ .

(٣) رواه الترمذي (٤٧٩) وابن ماجه (١٣٨٤) من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَلْيُحْسِنْ الْوُضُوءَ ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بِرٍّ وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ لَا تَدَعْ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَّجْتَهُ وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ » .

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٣ / ٣٥٦) برقم (٣٣٩٤) والصغير (١ / ٢١١) برقم (٣٣٩) والبيهقي في الدعوات الكبير (١ / ١٧١) عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « ألا أعلمكم الكلمات التي تكلم بها موسى عليه السلام حين جاوز البحر ببني إسرائيل فقلنا بلى يا رسول الله : قال قولوا اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨٣) : « رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه من لم أعرفهم » .

ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم .

سبحانك ربِّك[١] رب اّلعزّة عمّا يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله ربِّ العالمين » .

اللهمَّ اغفر لنا ولإخواننا ولمشايخنا ومحبينا ووالدينا وأولادنا واسترنا في جميع حياتنا ويوم حسابنا . ربَّنا آتنا في الدُّنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النَّار . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليمًا كثيرا إلى يوم الدِّين .

* * * *

وكان الفراغ من هذا الكتاب عصر يوم الاثنين الرَّابع والعشرين من ذي القعدة الحرم سنة ١٣٣٣ ألف وثلثمائة وثلاث وثلاثين من هجرة النَّبيِّ ﷺ .

بقلم جامعه أفقر العباد إلى ربِّهم محمد بن عبد الرَّحمن الخليجيِ الحنفي المقرئ الإسكندري غفر الله له وحقَّق أمله ، وخَتَمَ بالإيمان أجله . آمين .

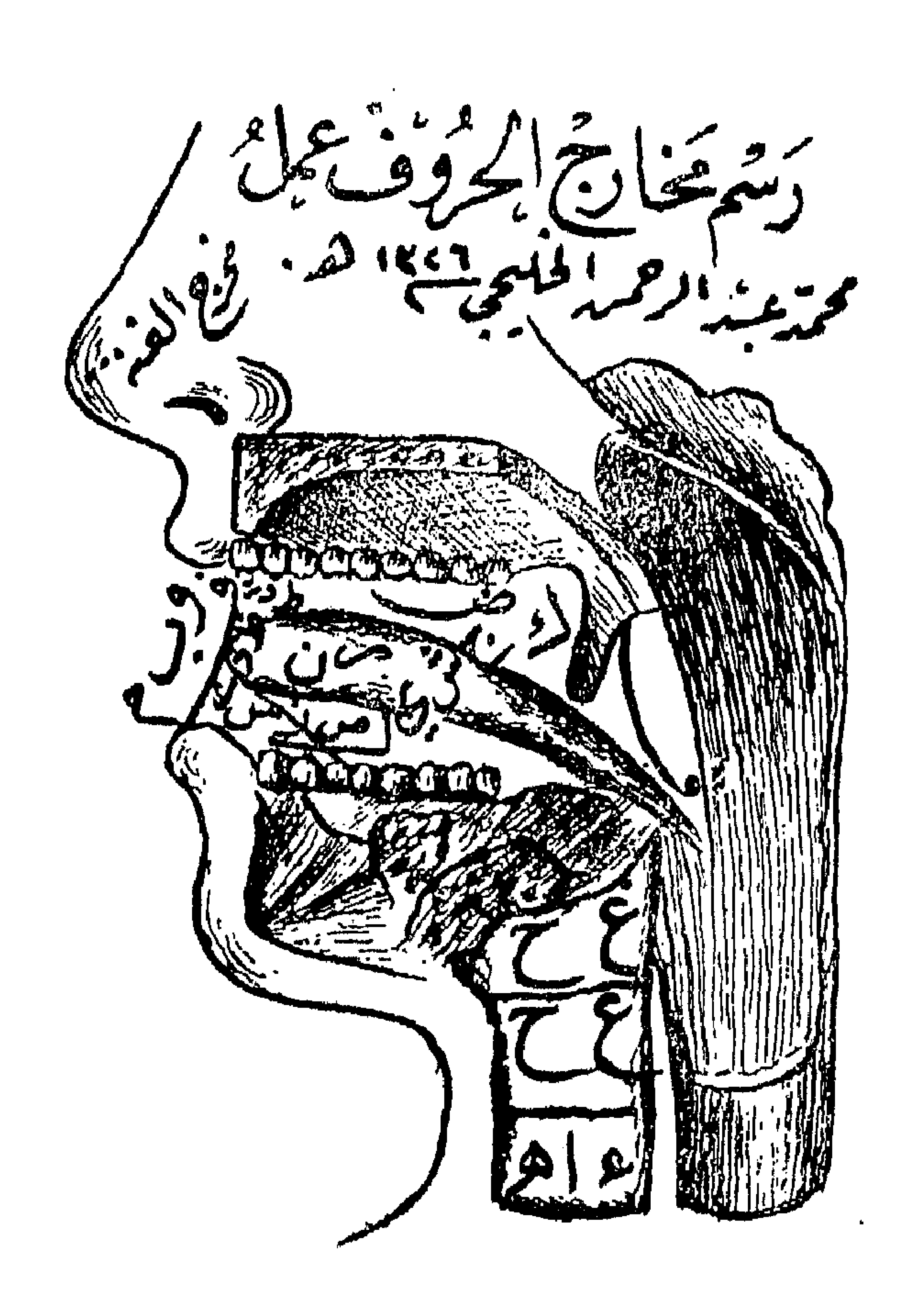
---

(١) كذا بالأصل والصواب ﴿ سبحان ربِّك ربِّ العزَّة ﴾ أو ﴿ سبحانك ربَّ العزة ﴾ ويكون « رب العزة على العبارة الأولى بدلاً من « ربك » وعلى العبارة الثانية منادى مضافًا .

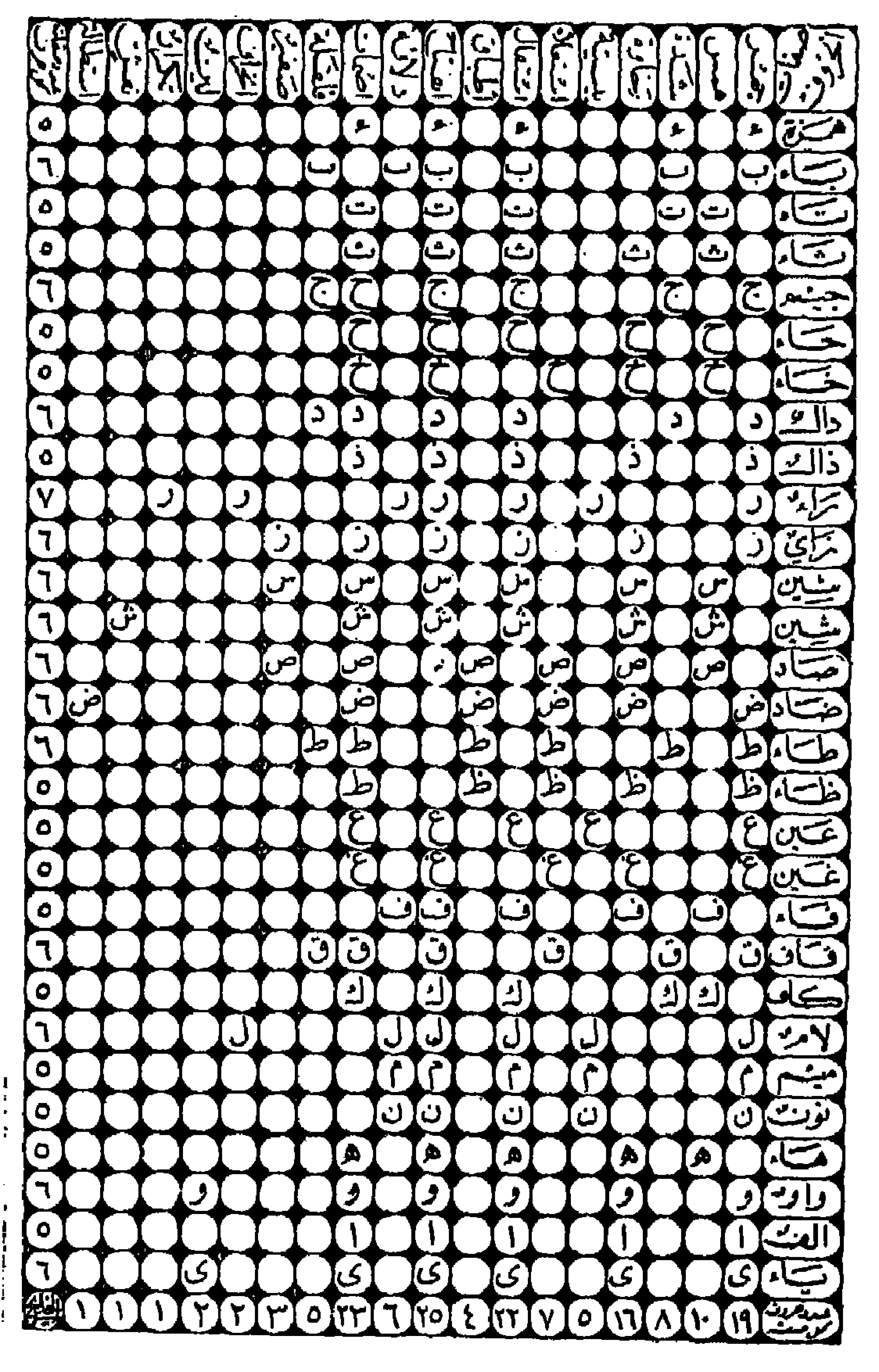
ضابط طرق رواة القراء العشرة للمؤلف

أبـو نـشـيـطٍ لـقـالـونَ والأزرقُ عـن
ورشٍ . وبـزَّ أبـو ربـيـعـةَ قَـصَـدًا
وقـنـبـل عـنـه ابـنُ مـجـاهـدٍ ولـدُو
ري أبو الزعرا والسوسي به سَعِدَا
ابنُ جريرٍ وحلوانيِّهم لهشا
مِ وابنُ ذكوانَ عنه أخفشَ وَرَدَا
يحيى بن آدمَ عن شعبةٍ . وحفصٌ له
عبيدُ صبَّاحٍ . وإدريسُ عن خلف سَنَدَا
وابنٌ لشاذانٌ عن خلادٍ . وليثهُم
له ابن يحيى . وللدوري النصيبي بَدَا
والفضل جا لابن وردان . وجاء أبو
أيـوب لابـن لجـماز وقـد حـمـدا
تمارهم عن رُويس . وابن وهب أتى
عن روح وإسحاق عنه السوسجري هدى
والشَّطي جاء لإدريس فذي طرق الر
رواة فاعلم بها واشْدُد بذاك يدا

* * * *


رسم مخارج الحروف عمل
محمد عبد الرحمن الخليجي ١٣٢٦ هـ
مخرج الغنة

جدول صفات الحروف العربية



[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
همزة	ء		ء				ء		ء		ء								٥
باء	ب		ب				ب		ب	ب		ب							٦
تاء		ت	ت				ت		ت		ت								٥
ثاء		ث		ث			ث		ث		ث								٥
جيم	ج		ج				ج		ج		ج	ج							٦
حاء		ح		ح			ح		ح		ح								٥
خاء		خ		خ		خ			خ		خ								٥
دال	د		د				د		د		د	د							٦
ذال	ذ			ذ			ذ		ذ		ذ								٥
راء	ر				ر		ر		ر	ر				ر		ر			٧
زاي	ز			ز			ز		ز		ز		ز						٦
سين		س		س			س		س		س		س						٦
شين		ش		ش			ش		ش		ش						ش		٦
صاد		ص		ص		ص		ص			ص		ص						٦
ضاد	ض			ض		ض		ض			ض							ض	٦
طاء	ط		ط			ط		ط			ط	ط							٦
ظاء	ظ			ظ		ظ		ظ			ظ								٥
عين	ع				ع		ع		ع		ع								٥
غين	غ			غ		غ			غ		غ								٥
فاء		ف		ف			ف		ف	ف									٥
قاف	ق		ق			ق			ق		ق	ق							٦
كاف		ك	ك				ك		ك		ك								٥
لام	ل				ل		ل		ل	ل				ل					٦
ميم	م				م		م		م	م									٥
نون	ن				ن		ن		ن	ن									٥
هاء		ه		ه			ه		ه		ه								٥
واو	و			و			و		و		و				و				٦
ألف	ا			ا			ا		ا		ا								٥
ياء	ى			ى			ى		ى		ى				ى				٦
[illegible]	١٩	١٠	٨	١٦	٥	٧	٢٢	٤	٢٥	٦	٢٣	٥	٣	٢	٢	١	١	١	[illegible]

موضوعات الكتاب

